جامعة يحي فارس المدية

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع

# تحليل الفوترة وتأثيرها على التدفقات النقدية في شركات التوريد
## – دراسة حالة مؤسسة Univers Brico بالمدية –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبة:

– آية لحفاير

إشراف الدكتور:

– زرواطي محمد

أعضاء لجنة المناقشة

| | |
|---|---|
| أ.د/ بوعرار شمس الدين | رئيسا |
| د/ زاهي محمد الأمين | مناقشا |
| د/ زرواطي محمد | مشرفا ومقررا |

السنة الجامعية: 2026/2025


بسم الله الرحمن الرحيم

# الشكر والتقدير

الحمد لله حمد الحامدين وشكر الشاكرين عدد خلقه ورضاء نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته على أن وفقنا لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف "زرواطي محمد" الذي لم يبخل عني بالنصائح والتوجيهات لكي يستقيم عملي فكان نِعم الأساتذ كما أشكر زملائي في العمل بشركة Univers Brico لمدهم يد العون لي في إجراء الدراسة إلى كل من ساندني ومد يد العون لي من بعيد أو قريب.

## الإهداء

حان تخرّجي.

بفضل الله أولاً، ثم بحمده وتوفيقه الذي لا يُحصى، وبعونه الذي أنار الطريق بعد العسر، ها أنا اليوم أقف بين صفوف أصحاب العلم، وعلى ناصية الحلم أرفع رأسي شامخاً بكل فخر، لأزفّ فرحتي لكم، وأنطقها بأعلى صوتي حتى يسمعني من لا يسمع.

إني والله لا أملك من نفسي شيئاً لولا عون الله أولاً، ثم جهدكم ودعمكم وما بذلتموه من تعبٍ ومشقة حتى وصلنا إلى هذا اليوم.

أبي الغالي، أتمنى أن أكون بهذا الإنجاز قد عوّضتك ولو شيئاً يسيراً من تعبك وعرق جبينك، ووجهك الذي أثقله الهمّ والحزن، حتى ترى ثمارك تزهر أمامك.

أما أمي الغالية، فبدعواتك نُقش اسمي على الوشاح وأصبح حقيقة. يا من تحت قدميها الجنة، ويا من تُفتح لها أبواب السماء، بفضلك تيسّرت السنوات العجاف، ولان الصعب أمام صبرك وإرادتك. أنحني لكِ يا من ذبلت زهرة شبابها لتزهرنا.

وإلى من شدّ الله بهم عضدي، إخوتي الأعزاء:

إلى البعيد القريب، وإن باعدت بيننا المسافات، إلا أن حضورك في قلبي لم يغب يوماً. كنت أتمنى أن تكون بقربي في هذا اليوم، لكن يكفيني أن فرحتي ستصل إليك كما لو أنك تعيشها معي لحظة بلحظة.

إلى أخي الصغير، أتمنى أن ترى في نجاحي دليلاً على أن الأحلام لا تضيع ما دام وراءها سعيٌ وإصرار. وأتمنى أن يأتي يوم أقف فيه بين الناس مفتخرة بك، كما تقف اليوم مفتخراً بما حققته.

إلى أساتذتي في الجامعة، شكراً لجهودكم وتوجيهاتكم التي رافقتني طوال مسيرتي الدراسية، كنتم سنداً علمياً وأخلاقياً، وكان لعلمكم وحرصكم الأثر الكبير في وصولي إلى هذا النجاح.

أخيراً، أحمد الله تعالى على هذه النعمة التي أكرمني بها، وأسأله أن يجعل هذا التخرج بدايةً لنجاحات أكبر، وأن يوفقني لما فيه الخير في مستقبلي العلمي والمهني. كما أهدي هذا النجاح لكل من آمن بي، وساندني بكلمة طيبة أو دعوة صادقة أو موقف نبيل، فلكم جميعاً نصيب من هذه الفرحة.

اليوم أُطوي صفحة جميلة من حياتي الدراسية، لأبدأ صفحة جديدة أحمل فيها أحلاماً أكبر وطموحات أوسع، مؤمنةً بأن الاجتهاد والإرادة هما الطريق نحو تحقيق كل ما نصبو إليه.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

آية لحفاير

**المستخلص:**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الفوترة في تحسين إدارة التدفقات النقدية داخل شركات التوريد، من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين نظام الفوترة والتحصيل ومستوى السيولة المالية بالمؤسسة. وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى تأثير نظام الفوترة على التدفقات النقدية في شركات التوريد، مع دراسة حالة مؤسسة.Univers Brico

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم في الجانب النظري تناول المفاهيم المرتبطة بالتدفقات النقدية والفوترة والتحصيل، بينما خصص الجانب التطبيقي لدراسة واقع نظام الفوترة والتحصيل بمؤسسة Univers Brico وتحليل أثره على التدفقات النقدية من خلال دراسة الفواتير، الذمم المدينة وآجال التحصيل.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الفوترة تمثل أداة أساسية في تنظيم المعاملات التجارية وإثبات الحقوق المالية للمؤسسة، كما أن فعالية نظام التحصيل تساهم بشكل مباشر في تحسين التدفقات النقدية وتعزيز السيولة المالية. وأظهرت النتائج كذلك أن تأخر تحصيل الفواتير يؤدي إلى ارتفاع حجم الذمم المدينة وانعكاسات سلبية على الوضعية المالية للمؤسسة.

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز متابعة الفواتير المستحقة، وتحسين إجراءات التحصيل، وتطوير أنظمة الفوترة بما يساهم في الحد من التأخر في التسديد وتحسين التدفقات النقدية للمؤسسة.

**الكلمات المفتاحية** :الفوترة، التحصيل، التدفقات النقدية، Univers Brico.

## Abstract:

This study aims to highlight the role of invoicing in improving cash flow management within supply companies by emphasizing the relationship between the invoicing and collection system and the level of financial liquidity in the company. The research problem focused on the extent to which the invoicing system affects cash flows in supply companies, through a case study of **Univers Brico**.

To achieve the objectives of the study, a descriptive and analytical approach was adopted. The theoretical part addressed the concepts related to cash flows, invoicing, and collection, while the practical part was devoted to examining the invoicing and collection system at Univers Brico and analyzing its impact on cash flows through the study of invoices, accounts receivable, and collection periods.

The study concluded that invoicing is an essential tool for organizing business transactions and documenting the company's financial rights. It also found that the effectiveness of the collection system contributes directly to improving cash flows and enhancing financial liquidity. Furthermore, the results showed that delays in invoice collection lead to an increase in accounts receivable and have negative effects on the company's financial position.

In light of the findings, the study recommends strengthening the monitoring of outstanding invoices, improving collection procedures, and developing invoicing systems in order to reduce payment delays and enhance the company's cash flows.

**Keywords:** Invoicing, Collection, Cash Flows, Univers Brico.



# فهرس
# المحتويات

| العنوان | الصفحة |
| --- | --- |
| شكر وتقدير | |
| إهداء | |
| فهرس المحتويات | **I** |
| قائمة الجداول | **V** |
| قائمة الأشكال | **VI** |
| **مقدمة** | أ-ز |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للتدفقات النقدية في المؤسسة الاقتصادية** | |
| **تمهيد** | **2** |
| **المبحث الأول: ماهية التدفقات النقدية وأهميتها** | **3** |
| المطلب الأول: مفهوم التدفقات النقدية وتصنيفاتها | **3** |
| المطلب الثاني: قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي SCF | **8** |
| المطلب الثالث: أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة والتوازن المالي | **18** |
| **المبحث الثاني: تحليل التدفقات النقدية وأساليب تحسينها** | **23** |
| المطلب الأول: تحليل التدفقات النقدية باستخدام المؤشرات المالية | **23** |
| المطلب الثاني: العلاقة بين التدفقات النقدية والأداء المالي للمؤسسة | **32** |
| المطلب الثالث: أساليب إدارة وتحسين التدفقات النقدية | **35** |
| **خلاصة الفصل** | **41** |
| **الفصل الثاني: دور الفوترة في تحسين إدارة التدفقات النقدية في شركات التوريد** | |
| **تمهيد** | **43** |
| **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتنظيمي للفوترة في الجزائر** | **44** |
| المطلب الأول: مفهوم الفوترة وخصائصها | **44** |
| المطلب الثاني: أنواع الفواتير والوثائق التجارية المرتبطة بها | **48** |
| المطلب الثالث: دور وأهمية الفوترة | **59** |
| **المبحث الثاني: تأثير الفوترة على التدفقات النقدية في شركات التوريد** | **64** |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: دورة الفوترة والتحصيل | **64** |
| المطلب الثاني: أثر آجال الدفع والتحصيل على التدفقات النقدية | **69** |
| المطلب الثالث: دور تحسين نظام الفوترة في تعزيز السيولة وإدارة الخزينة | **72** |
| **خلاصة الفصل** | **76** |
| **الفصل الثالث: دراسة حالة بمؤسسةUnivers Brico** | |
| **تمهيد** | **77** |
| **المبحث الأول: تقديم مؤسسة Univers Brico ونظام الفوترة والتحصيل بها** | **78** |
| المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة | **78** |
| المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة | **81** |
| المطلب الثالث: نظام الفوترة والتحصيل بالمؤسسة | **84** |
| **المبحث الثاني: تحليل الفوترة وأثرها على التدفقات النقدية بمؤسسة Univers Brico** | **87** |
| المطلب الأول: دراسة وتحليل نظام الفوترة بمؤسسة Univers Brico | **87** |
| المطلب الثاني: تحليل وضعية الزبائن وآجال التحصيل | **90** |
| المطلب الثالث: تقييم فعالية إدارة الذمم المدينة ومؤشرات التحصيل | **99** |
| **خلاصة الفصل** | **105** |
| **خاتمة** | **107** |
| **قائمة المراجع** | **112** |
| **قائمة الملاحق** | **115** |



# قائمة الجداول والأشكال

## 1- قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| **01-01** | قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة | 63 |
| **02-01** | قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة | 65 |
| **01-03** | وضعية مبيعات الزبون "أ" | 90 |
| **02-03** | وضعية مبيعات الزبون "ب" | 92 |
| **03-03** | وضعية مبيعات الزبون "ت" | 94 |
| **04-03** | وضعية مبيعات الزبون "ج" | 95 |
| **05-03** | مقارنة وضعية الزبائن محل الدراسة | 97 |
| **06-03** | نسبة مساهمة كل زبون في اجمالي المبيعات | 99 |
| **07-03** | متوسط قيمة الفاتورة حسب الزبون | 101 |
| **08-03** | مؤشرات تقييم الذمم المدينة التجارية | 103 |

## 2- قائمة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| **01-01** | عناصر التدفقات النقدية | 07 |
| **02-01** | قائمة التدفقات النقدية حسب طريقة المباشرة وغير المباشرة | 10 |
| **01-03** | توزيع المبيعات حسب الزبائن | 100 |

# مقدمة

## مقدمة

تعد الفوترة من أهم العمليات الإدارية والمحاسبية داخل المؤسسة الاقتصادية، باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها إثبات المعاملات التجارية وتحديد الحقوق والالتزامات المالية الناتجة عن عمليات البيع. كما ترتبط الفوترة ارتباطاً وثيقاً بعملية التحصيل، باعتبارها المرحلة التي تسمح بتحويل المبيعات المسجلة إلى تدفقات نقدية فعلية تساهم في دعم سيولة المؤسسة وتعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

وتبرز أهمية نظام الفوترة والتحصيل بشكل خاص في شركات التوريد، نظراً لطبيعة نشاطها القائم على كثرة المعاملات التجارية والاعتماد على البيع بالأجل، الأمر الذي قد يؤدي إلى تراكم الذمم المدينة في حالة ضعف متابعة التحصيل، مما يؤثر بشكل مباشر على مستوى السيولة والتدفقات النقدية للمؤسسة.

ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل نظام الفوترة والتحصيل وإبراز أثره على التدفقات النقدية، من خلال دراسة حالة مؤسسة Univers Brico، وذلك من خلال التعرف على كيفية تسيير الفواتير ومتابعة التحصيل، ومدى تأثير آجال تسديد الزبائن على الوضعية المالية للمؤسسة.

### 1. إشكالية الدراسة

وبناء على ما سبق ذكره تظهر لنا معالم الإشكالية الرئيسية للبحث والتي يمكن صياغتها من خلال السؤال الرئيسي التالي:

**ما مدى تأثير نظام الفوترة على التدفقات النقدية في شركات التوريد؟ وما واقع ذلك في مؤسسةUnivers Brico ؟**

وقصد إعطاء صورة واضحة للإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما واقع نظام الفوترة والتحصيل المعتمد بمؤسسة Univers Brico؟
- ما وضعية الزبائن وآجال التحصيل بالمؤسسة خلال فترة الدراسة؟
- ما مدى تأثير الذمم المدينة على السيولة والتدفقات النقدية بالمؤسسة؟

## 2. الفرضيات

من أجل معالجة الموضوع من جانبين النظري والتطبيقي يمكننا تحديد الفرضيات التالية كمنطلق البحث:

- يساهم نظام الفوترة المعتمد بمؤسسة Univers Brico في تنظيم وتسجيل العمليات التجارية والحقوق المالية الناتجة عن المبيعات.
- يؤدي تأخر تحصيل الفواتير إلى ارتفاع حجم الذمم المدينة بالمؤسسة.
- تؤثر الذمم المدينة غير المحصلة سلباً على السيولة والتدفقات النقدية للمؤسسة.

## 3. مبررات ودوافع إختيار الدراسة

تم اختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات أهمها:

- الأهمية الكبيرة التي تكتسيها الفوترة والتحصيل في تحسين التدفقات النقدية وضمان استمرارية نشاط المؤسسة.
- الرغبة في دراسة واقع نظام الفوترة والتحصيل بمؤسسة Univers Brico والتعرف على مدى فعاليته في تسيير الذمم المدينة.
- توافق الموضوع مع تخصص المحاسبة والمالية، وإتاحة الفرصة لتطبيق الجوانب النظرية على حالة عملية داخل مؤسسة اقتصادية.

## 4. أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة باعتبار أن نظام الفوترة والتحصيل يعد من الركائز الأساسية في التسيير المالي للمؤسسة، حيث يساهم في ضمان تسجيل العمليات التجارية بطريقة منظمة ومتابعة الحقوق المالية الناتجة عنها، مما يسمح بتحسين عملية التحصيل وتوفير السيولة اللازمة لمواصلة النشاط.

كما تكمن أهمية الدراسة في إبراز العلاقة بين فعالية نظام الفوترة والتدفقات النقدية، من خلال توضيح أثر التأخر في تحصيل الفواتير وتراكم الذمم المدينة على الوضعية المالية للمؤسسة، خاصة في المؤسسات التي تعتمد على البيع بالأجل.

وتتجلى أهمية الجانب التطبيقي للدراسة من خلال تحليل واقع نظام الفوترة والتحصيل في مؤسسة Univers Brico، والتعرف على كيفية تسيير الفواتير ومتابعة الزبائن، إضافة إلى تقييم مدى تأثير آجال التحصيل على السيولة والتدفقات النقدية، بما يسمح باقتراح بعض الحلول لتحسين إدارة الذمم المدينة وتعزيز الأداء المالي للمؤسسة.

## 5. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التعرف على مفهوم نظام الفوترة والتحصيل وأهميتهما داخل المؤسسة الاقتصادية، خاصة في تنظيم العمليات التجارية وإثبات الحقوق المالية الناتجة عن المبيعات.
- دراسة واقع نظام الفوترة والتحصيل المعتمد بمؤسسة Univers Brico وتحليل مختلف الإجراءات المتبعة في إصدار الفواتير ومتابعة عملية التحصيل.
- تقييم وضعية الزبائن والذمم المدينة بالمؤسسة من خلال دراسة آجال التسديد ومدى تأثير التأخر في التحصيل على الوضعية المالية.
- إبراز أثر نظام الفوترة وفعالية عملية التحصيل على التدفقات النقدية والسيولة المالية للمؤسسة.
- الكشف عن أهم المشاكل والصعوبات التي قد تعيق عملية التحصيل وتؤثر على استمرارية التدفقات النقدية.
- تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها تحسين نظام الفوترة والتحصيل والمساهمة في تعزيز التسيير المالي للمؤسسة.

## 6. المنهج المتبع

بهدف دراسة الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بنظام الفوترة والتحصيل، الذمم المدينة، والتدفقات النقدية، إلى جانب توضيح دور هذه العناصر في تحسين التسيير المالي للمؤسسة الاقتصادية.

أما على مستوى الجانب التطبيقي، فقد تم الاعتماد على دراسة الحالة بالمنهج التحليلي لتحليل واقع نظام الفوترة والتحصيل داخل مؤسسة Univers Brico، وذلك من خلال دراسة وتحليل الوثائق والمعطيات المتوفرة المتعلقة بالفواتير، حركة الزبائن، آجال التسديد، والذمم المدينة، وربطها بمؤشرات التدفقات النقدية والسيولة، قصد تقييم مدى تأثير فعالية نظام الفوترة والتحصيل على الوضعية المالية للمؤسسة.

## 7. حدود الدراسة

بهدف الوصول إلى إستنتاجات أكثر دقة وأقرب من الواقع تم وضع أبعاد وحدود لموضوع الدراسة نلخصها فيما يلي:

**الإطار المكاني للدراسة:** تم إجراء الدراسة التطبيقية على مستوى مؤسسة Univers Brico، باعتبارها محل الدراسة، وذلك من خلال تحليل واقع نظام الفوترة والتحصيل المعتمد بها وأثره على التدفقات النقدية.

**الإطار الزماني للدراسة:** 03-01-026 الى 08-06-2026.

## 8. هيكلة الدراسة

سعياً منا لتحقيق الأهداف المسطرة، وقصد إعطاء القدر الكافي من الاهتمام لموضوع الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، مستهلاً بمقدمة

ومنتهياً بخاتمة، حيث يمثل الفصلان الأول والثاني الجانب النظري للدراسة، بينما يخصص الفصل الثالث للجانب التطبيقي، ويمكن عرض هيكلة البحث كما يلي:

يتناول الفصل الأول بعنوان "الإطار النظري للتدفقات النقدية في المؤسسة الاقتصادية " المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتدفقات النقدية، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين؛ يتناول المبحث الأول "ماهية التدفقات النقدية وأهميتها "مفهوم التدفقات النقدية، أنواعها، وأهميتها في ضمان توازن الوضعية المالية للمؤسسة، أما المبحث الثاني بعنوان "تحليل التدفقات النقدية وأساليب تحسينها "فقد تم التطرق فيه إلى طرق تحليل التدفقات النقدية والعوامل المؤثرة عليها، إضافة إلى أهم الأساليب المعتمدة لتحسينها.

أما الفصل الثاني فيحمل عنوان "دور الفوترة في تحسين إدارة التدفقات النقدية في شركات التوريد"، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين؛ يعالج المبحث الأول "الإطار المفاهيمي والتنظيمي للفوترة في الجزائر "مفهوم الفوترة، أهدافها، مراحلها، والإطار التنظيمي الذي يحكمها، بينما يتناول المبحث الثاني "تأثير الفوترة على التدفقات النقدية في شركات التوريد "العلاقة بين نظام الفوترة والتحصيل، ودور متابعة الفواتير في تحسين السيولة والحد من تراكم الذمم المدينة.

في حين يخصص الفصل الثالث للدراسة التطبيقية بعنوان "دراسة حالة بمؤسسةUnivers Brico"، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين؛ يتناول المبحث الأول "تقديم مؤسسة Univers Brico ونظام الفوترة والتحصيل بها "التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، نشاطها، وهيكلها، إضافة إلى عرض نظام الفوترة والتحصيل المعتمد بها، أما المبحث الثاني بعنوان "تحليل الفوترة وأثرها على التدفقات النقدية بمؤسسة "Univers Brico فيتم من خلاله تحليل المعطيات المتعلقة بالفواتير، الزبائن، آجال التحصيل والذمم المدينة، بهدف تقييم أثر نظام الفوترة على التدفقات النقدية بالمؤسسة.

# الفصل الأول:

# الإطار النظري للتدفقات النقدية في المؤسسة الاقتصادية

## تمهيد

يركز هذا الفصل على الجانب التحليلي للتدفقات النقدية داخل المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال الانتقال من المفاهيم النظرية إلى دراسة كيفية تحليلها وتفسيرها وأثرها في تقييم الأداء المالي.

كما يتناول مختلف أساليب تحليل التدفقات النقدية والمؤشرات المرتبطة بها، مع إبراز دورها في قياس السيولة والربحية ومدى التوازن المالي داخل المؤسسة. بالإضافة إلى ذلك، يوضح هذا الفصل العلاقة القائمة بين التدفقات النقدية والأداء المالي، وكيف يمكن الاعتماد عليها كأداة لدعم اتخاذ القرار المالي.

وبذلك يهدف هذا الفصل إلى إبراز الأهمية العملية للتدفقات النقدية في فهم الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم كفاءتها بشكل أدق وأكثر واقعية.

## المبحث الأول: ماهية التدفقات النقدية وأهميتها

تعد التدفقات النقدية من المفاهيم الأساسية في المالية، حيث تعبر عن حركة الأموال داخل وخارج المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وتستخدم هذه التدفقات لقياس قدرة المؤسسة على توليد السيولة اللازمة لتمويل أنشطتها والوفاء بالتزاماتها، ومن هذا المنطلق، فإن فهم ماهية التدفقات النقدية يعد خطوة أساسية لتحليل الوضع المالي وتقييم أداء الشركة بشكل دقيق، سيتم توضيح ذلك من خلال هذا المطلب.

### المطلب الأول: مفهوم التدفقات النقدية وتصنيفاتها

#### أولا: مفهوم التدفقات النقدية

**التعريف الأول:** هي قائمة مالية تُبيّن حركة التدفقات النقدية خلال فترة زمنية معينة، سواء كانت تدفقات نقدية داخلة "مقبوضات" أو خارجة "مدفوعات".

**التعريف الثاني:** تعرف قائمة التدفقات النقدية على أنها جدول يوضح تدفقات الخزينة، حيث يُعد وثيقة شاملة تفسّر التغيرات التي تطرأ على سيولة المؤسسة خلال فترة معينة[1].

**التعريف الثالث:** تعتبر قائمة التدفقات النقدية بمثابة أداة توجيه "لوحة قيادة" للإدارة المالية، حيث تساعدها على اتخاذ قرارات استراتيجية مهمة، مثل التوسع، أو الاستثمار، أو الانسحاب من نشاط معين، أو تحقيق النمو.

**التعريف الرابع:** وفقا للنظام المحاسبي المالي(SCF) ، يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى تقديم صورة صادقة لمستخدمي القوائم المالية، من خلال تمكينهم من تقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادلها، بالإضافة إلى توضيح كيفية استخدام هذه الموارد، وذلك عبر عرض مختلف التدفقات الداخلة والخارجة خلال الفترة المالية.

[1] إلياس شاهد، عبد المنعم دفرور، **الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة الوادي، ص 152

**التعريف الخامس:** هي كشف يوضح مجموع المقبوضات والمدفوعات النقدية لمؤسسة ما خلال فترة مالية معينة، وقد أصبح إعداد هذه القائمة إلزاميًا بموجب المعيار المحاسبي الدولي IAS 7 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية[1].

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول إن قائمة التدفقات النقدية تُعد من القوائم المالية الأساسية، إلى جانب قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، حيث أصبحت إلزامية على المؤسسات باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من تقاريرها المالية[2].

وتتمثل أهميتها في أنها تُظهر بوضوح التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات) والتدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات)، وذلك وفقًا لثلاثة أنشطة رئيسية هي: الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية، مما يسمح بتقييم قدرة المؤسسة على توليد السيولة وإدارتها بكفاءة خلال الفترات المالية المختلفة.

**ثانيا: تصنيفات التدفقات النقدية**

تشمل التدفقات النقدية ثلاثة أنواع رئيسية، ويعكس كل نوع جانبا محددا من حركة الأموال داخل المؤسسة الاقتصادية، ويساعد تحليل هذه الأنواع على فهم قدرة المؤسسة على توليد السيولة وتسيير التزاماتها المالية في الأجلين القصير والطويل.

**1. التدفقات النقدية التشغيلية**

تمثل التدفقات النقدية التشغيلية التدفقات الناتجة عن الأنشطة الرئيسية والعادية للمؤسسة، أي الأنشطة المرتبطة مباشرة بنشاطها الأساسي في الإنتاج أو البيع أو تقديم الخدمات. ويعد هذا النوع من التدفقات من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في تقييم قدرة المؤسسة على توليد النقد من نشاطها المعتاد دون اللجوء إلى التمويل الخارجي أو بيع الأصول.

---

[1] أمينة ولعة، **دور المحتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات الخزينة في تفعيل الإفصاح المحاسبي**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 04.

[2] محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية: الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح**، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمّان، الأردن، 2010، ص 480.

وتشمل التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي أساسا المقبوضات الناتجة عن بيع السلع أو تقديم الخدمات، وتحصيل الديون من الزبائن، وأي إيرادات تشغيلية أخرى مرتبطة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة. أما التدفقات النقدية الخارجة فتتمثل في المدفوعات الموجهة للموردين مقابل اقتناء المواد الأولية أو البضائع، ودفع الأجور والرواتب، وتسديد المصاريف التشغيلية المختلفة، إضافة إلى الضرائب والرسوم المرتبطة بالنشاط.

وتكمن أهمية التدفقات النقدية التشغيلية في أنها تعكس مدى كفاءة المؤسسة في تسيير دورة الاستغلال، لأن تحقيق أرباح محاسبية لا يعني بالضرورة توفر سيولة نقدية كافية. فقد تحقق المؤسسة نتيجة محاسبية إيجابية، لكنها تعاني في الوقت نفسه من صعوبات في الخزينة بسبب بطء التحصيل أو ارتفاع المدفوعات. لذلك تعد التدفقات النقدية التشغيلية مؤشرا أساسيا للحكم على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

### 2. التدفقات النقدية الاستثمارية

تتعلق التدفقات النقدية الاستثمارية بالعمليات المرتبطة باقتناء الأصول طويلة الأجل أو التنازل عنها، وكذلك بالاستثمارات المالية التي تقوم بها المؤسسة بهدف تطوير نشاطها أو دعم قدرتها الإنتاجية مستقبلا.

وتشمل التدفقات النقدية الخارجة في هذا المجال المبالغ المدفوعة لاقتناء الأصول الثابتة المادية والمعنوية، مثل شراء التجهيزات، الآلات، وسائل النقل، العقارات، أو الاستثمار في برامج الإعلام الآلي والبرمجيات. كما قد تشمل أيضا الأموال المستثمرة في الأوراق المالية أو المساهمات طويلة الأجل[1].

أما التدفقات النقدية الداخلة فتتمثل في المبالغ المتحصل عليها من بيع الأصول الثابتة، أو استرجاع الاستثمارات المالية، أو تحصيل عائدات بعض الاستثمارات طويلة الأجل.

[1] سالمي، محمد الدينوري، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص 85.

ويعطي تحليل التدفقات النقدية الاستثمارية فكرة مهمة عن توجهات المؤسسة المستقبلية، فإذا كانت التدفقات الاستثمارية سالبة بشكل متكرر فقد يدل ذلك على أن المؤسسة في مرحلة توسع أو تحديث لقدراتها الإنتاجية، وهو أمر قد يكون إيجابيا إذا كان مدروسا وممولا بطريقة سليمة. أما إذا كانت موجبة بصورة غير عادية، فقد يكون ذلك نتيجة بيع أصول مهمة لتغطية عجز نقدي، وهو ما قد يشكل مؤشرا على صعوبات مالية.

### 3. التدفقات النقدية التمويلية

تمثل التدفقات النقدية التمويلية التدفقات الناتجة عن العمليات التي تؤثر في هيكل التمويل الخاص بالمؤسسة، أي تلك المتعلقة بحقوق الملكية والالتزامات المالية طويلة أو قصيرة الأجل.

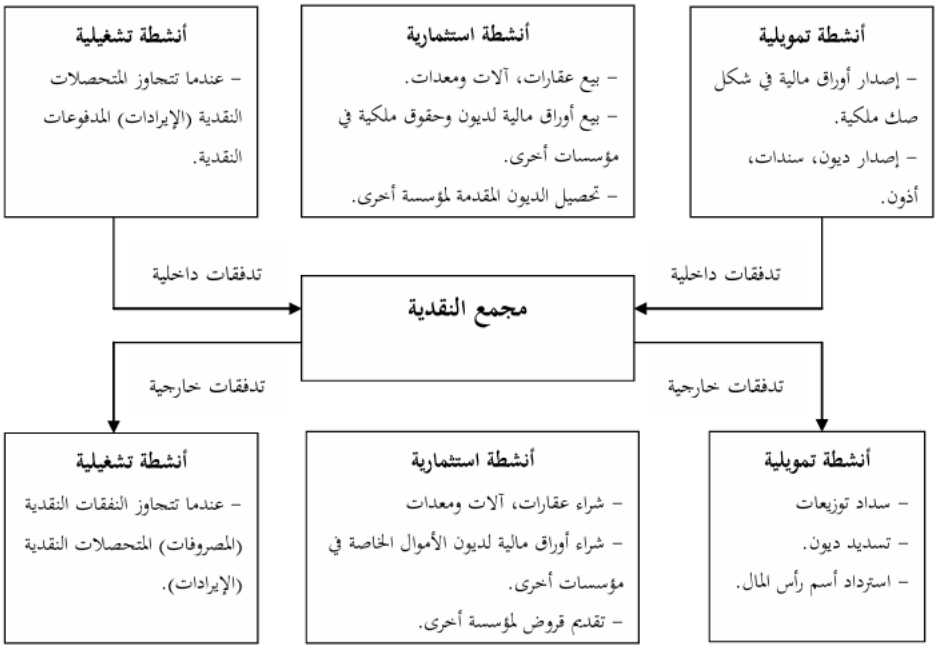
وتشمل التدفقات النقدية الداخلة المتأتية من هذا النشاط المبالغ الناتجة عن الحصول على القروض البنكية، أو إصدار الأسهم، أو أي مساهمات جديدة يقدمها المالكون لتمويل نشاط المؤسسة أو توسيعه.

أما التدفقات النقدية الخارجة فتتمثل في سداد أصل القروض، وتسديد فوائد التمويل عند إدراجها ضمن النشاط التمويلي، ودفع الأرباح للمساهمين أو الشركاء، إضافة إلى إعادة شراء الأسهم إذا قامت المؤسسة بذلك.

وتبرز أهمية التدفقات النقدية التمويلية في توضيح الكيفية التي تعتمدها المؤسسة في تمويل احتياجاتها النقدية. فإذا كانت المؤسسة تعتمد بشكل مفرط على القروض لتغطية احتياجاتها التشغيلية، فقد يشير ذلك إلى ضعف في قدرتها على توليد النقد من نشاطها الأساسي. وفي المقابل، فإن الاستخدام المتوازن للتمويل الخارجي قد يساهم في دعم النمو والاستثمار وتحقيق الاستقرار المالي[1].

[1] شحادة، حسين حسين، **التحليل المالي الحديث**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمّان، الأردن، 1991، ص 62.

**الشكل(01-01): عناصر التدفقات النقدية**




**المصدر**: سالمي، محمد الدينوري، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص 83.

وبذلك فإن تحليل الأنواع الثلاثة للتدفقات النقدية بصورة مترابطة يسمح بتكوين صورة شاملة عن الوضعية المالية للمؤسسة، ومدى قدرتها على تحقيق التوازن بين النشاط التشغيلي، والاستثمار، والتمويل، وهو ما يعد أساسيا في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات الإدارية والمحاسبية الرشيدة.

## المطلب الثاني: قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي الماليSCF

على الرغم من أن قائمة الدخل والميزانية تعكسان بصورة عامة وضعية المؤسسة، إلا أنهما لا تقدمان تفصيلًا دقيقًا لحركة التدفقات النقدية ومصادرها واستخداماتها. لذلك تم إعداد قائمة التدفقات النقدية لتوضيح حركة النقد داخل المؤسسة خلال فترة معينة، وتقييم قدرتها على توليد السيولة. وقد اعتمد النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) هذه القائمة ضمن القوائم المالية الأساسية، حيث يتم تصنيف التدفقات إلى تشغيلية واستثمارية وتمويلية وفق المعايير المحاسبية الدولية.

### أولا: مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية

تُعد قائمة التدفقات النقدية اعتمادًا على عدة مصادر رئيسية، تتمثل فيما يلي:

- مقارنة ميزانيتين متتاليتين لتحديد مقدار التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بين بداية ونهاية الفترة المحاسبية .
- قائمة الدخل (الأرباح والخسائر) للسنة الجارية، بهدف تحديد الزيادة أو النقصان في النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، وذلك من خلال تحويل صافي نتيجة الفترة من أساس الاستحقاق إلى صافي التدفق النقدي .
- بيانات مستخرجة من دفتر الأستاذ العام، وذلك من أجل الحصول على معلومات تفصيلية تساعد على تحديد مصادر استخدام أو توليد النقدية خلال الفترة[1].

[1] حماد طارق عبد العال، **موسوعة المعايير المحاسبية**، الجزء الأول، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص 243.

**ثانيا: خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية**

تتم عملية إعداد قائمة التدفقات النقدية عبر ثلاث خطوات رئيسية:

- **الخطوة الأولى:** في تحديد صافي التغير في النقدية، وذلك من خلال حساب الفرق بين رصيد النقدية في بداية الفترة ونهايتها بالاعتماد على الميزانية المقارنة.
- **الخطوة الثانية:** تتعلق بتحديد صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، وهي خطوة تتطلب تحليل قائمة الدخل لتحويل النتائج المحاسبية إلى تدفقات نقدية، مع مقارنة الميزانيات المتتالية لتحديد التغيرات في عناصر الأصول والخصوم المتداولة المرتبطة بالنشاط التشغيلي، بالإضافة إلى الاستعانة ببيانات دفتر الأستاذ العام عند الحاجة[1].
- **الخطوة الثالثة:** تتمثل في تحديد صافي التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وذلك من خلال تحليل التغيرات المسجلة في الأصول غير المتداولة والالتزامات طويلة الأجل وحقوق الملكية، بالاعتماد على الميزانيات المقارنة وبيانات دفتر الأستاذ العام لتحديد مصادر واستخدامات النقدية بدقة.

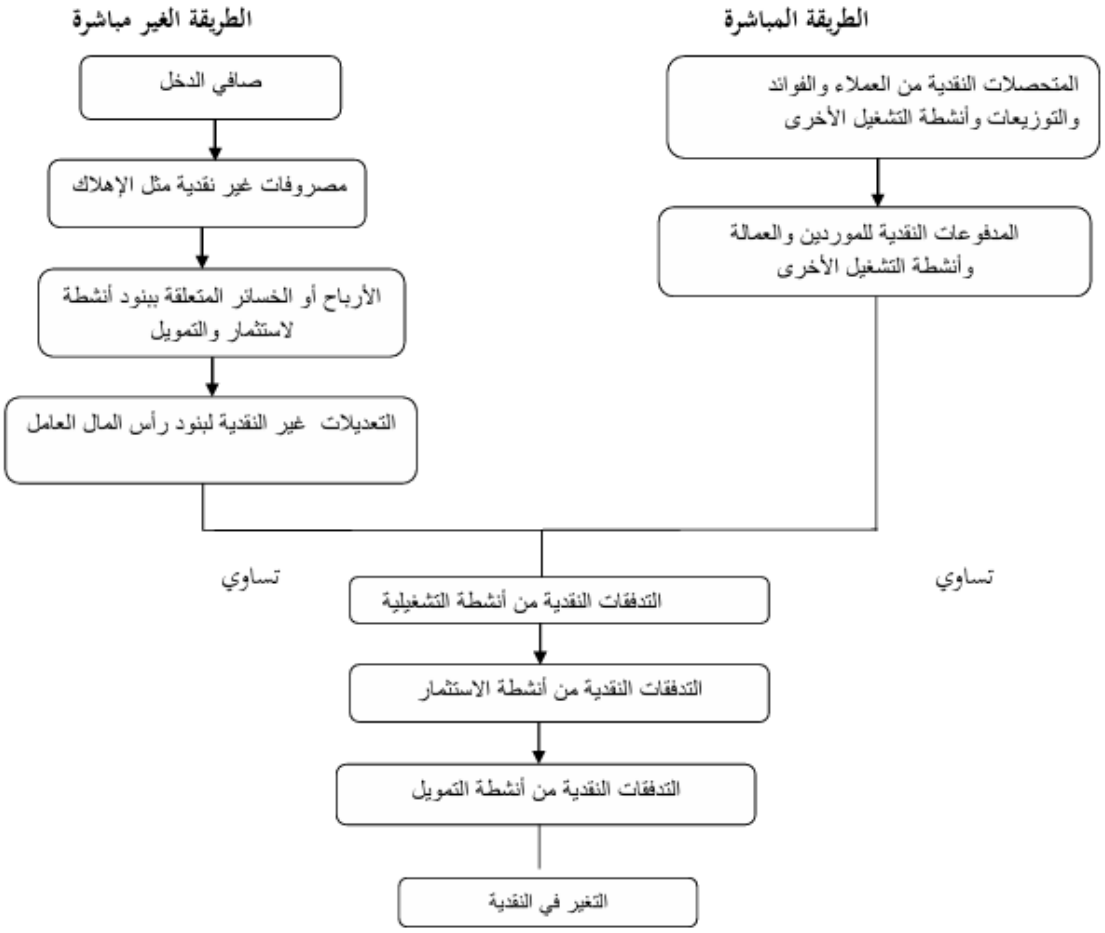
**ثالثا: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية ( الطريقة الباشرة وغير المباشرة)**

تُعدّ قائمة التدفقات النقدية وفق طريقتين أساسيتين هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعلومات والإجراءات المحاسبية الخاصة بكل طريقة. وبغض النظر عن الطريقة المعتمدة في الإعداد، فإن النتيجة النهائية لقائمة التدفقات النقدية تكون نفسها، حيث يقتصر الاختلاف بين الطريقتين على أسلوب عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط التشغيلي فقط.

[1] بن عبدي حسام الدين، **توقع قائمة التدفقات النقدية في تمكين مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرار**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص فاحص محاسب، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص 40.

وبناءً على ذلك، يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق هاتين الطريقتين كما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل رقم (01-02): قائمة التدفقات النقدية حسب طريقة المباشرة وغير المباشرة**




**المصدر**: حماد طارق عبد العال، **التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ص 261.

### 1- الطريقة المباشرة

تعرف الطريقة المباشرة أيضًا بطريقة حسابات النتائج، وقد أشار إليها المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS 7)، حيث فضّل استخدامها دون أن يجعلها إلزامية، وتعتمد هذه الطريقة على بيان المصادر المباشرة لتدفقات النقدية الداخلة، إضافة إلى تحديد أوجه استخدام النقدية الخارجة خلال الفترة المحاسبية. كما يتم تصنيف هذه التدفقات وفق الأنشطة الثلاثة للمؤسسة، وهي الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. وتُعد الطريقة المباشرة من الأساليب المفضلة لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية نظرًا لوضوحها ودقتها في عرض حركة النقد داخل المؤسسة[1].

**الجدول رقم (01-01): قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة**

(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

| | ملاحظة | السنة المالية N | السنة المالية N - 1 |
|---|---|---|---|
| **تدفقات أموال الخزينة الناتجة من الأنشطة العملياتية** | | | |
| التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن | | | |
| المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين | | | |
| الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة | | | |
| الضرائب عن النتائج المدفوعة | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية** | | | |
| تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها) | | | |
| **صافي تدفقات أموال الخزينة الناتجة من الأنشطة العملياتية (أ)** | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة الناتجة من أنشطة الاستثمار** | | | |
| التسديدات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية | | | |
| التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية | | | |
| التسديدات عن اقتناء تثبيتات مالية | | | |
| التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية | | | |
| الفوائد التي تم تحصيلها من التوظيفات المالية | | | |
| الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة | | | |
| **صافي تدفقات أموال الخزينة الناتجة من أنشطة الاستثمار (ب)** | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة الناتجة من أنشطة التمويل** | | | |
| التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم | | | |
| الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها | | | |
| التحصيلات الناتجة من القروض | | | |
| تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة | | | |
| **صافي تدفقات أموال الخزينة الناتجة من أنشطة التمويل (جـ)** | | | |
| تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات | | | |
| تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ) | | | |
| أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية | | | |
| أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية | | | |
| تغير أموال الخزينة خلال الفترة | | | |
| المقارنة مع النتيجة المحاسبية | | | |

**المصدر**: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المتعلق بقواعد تقييم المحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، العدد 19، الصادر في 25 مارس2009، ص 35.

[1] بوميمز، فريد، **دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة – دراسة حالة مؤسسة جيجل**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص 45.

- **العناصر المكونة للأنشطة الرئيسية وفقًا للطريقة المباشرة**

1. **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:**

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الآتي:

أ. **التحصيلات المقبوضة من الزبائن:**

هي تلك المقبوضات الناتجة عن بيع البضائع وتقديم الخدمات للغير من طرف المؤسسة، حيث تُحسب المقبوضات النقدية للزبائن والحسابات الملحقة من خلال العلاقة التالية:

التحصيلات المقبوضة من الزبائن = مبيعات البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة (70) – التخفيضات والتنزيلات والحسومات الممنوحة (ح/708) – الرسم على القيمة المضافة على المبيعات (ح/4457) + التغير في رصيد الزبائن والحسابات الملحقة (رصيد آخر مدة – رصيد أول مدة) (ح/41).

المقبوضات الأخرى للأنشطة التشغيلية = إعانات الاستغلال (ح/740) + المنتجات الاستثنائية عن التسيير (ح/757) + حسابات المنتجات الأخرى للتسيير الجاري (ح/758) + التغير في المنتوجات المسجلة مسبقًا (ح/487).

ب. **المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين:**

المبالغ المدفوعة للموردين: مشتريات الفترة (ح/60) – التخفيضات المالية والتجارية المحصلة (ح/609) + الرسم على القيمة المضافة على المشتريات (ح/4456) + مصاريف الخدمات الخارجية (ح/61) والخدمات الخارجية الأخرى (ح/62) + الرسم على القيمة المضافة على الخدمات والخدمات الخارجية الأخرى (ح/445) – التغير في رصيد موردي المخزونات والخدمات (ح/401) والحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة (ح/467)[1].

[1] المرجع نفسه، ص 46.

المبالغ المدفوعة للمستخدمين: أعباء المستخدمين للفترة (ح/63) – التغير في حساب المستخدمين والحسابات المرتبطة بهم (ح/42) – التغير في حساب الهيئات الاجتماعية والحسابات المرتبطة بهم (ح/43).

**ج. الفوائد والمصاريف المالية الأخرى:**

وتتمثل في الأعباء المالية، وتحسب كما يلي: الفوائد والمصاريف المالية الأخرى = مصروف الفائدة للفترة – التغير في مصروف الفائدة المستحقة.

**د. الضرائب على النتائج المدفوعة:**

وتحسب كما يلي: الضرائب على الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية (ح/565) – التغير في رصيد الدولة والضرائب على النتيجة (ح/444).

**هـ. تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية:**

وتتحدد بالفرق بين حساب منتجات العناصر غير العادية (ح/77) وحساب أعباء العناصر غير العادية (ح/76)[1].

**2. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية**

**أ- التحصيلات النقدية من الأنشطة الاستثمارية**

تتمثل التحصيلات النقدية الاستثمارية في المبالغ المتحصل عليها نتيجة التنازل عن التثبيتات المادية والمعنوية، ويتم احتسابها انطلاقًا من سعر التنازل مضافًا إليه رصيد بداية المدة للحقوق المتعلقة بالتنازل، ومطروحًا منه رصيد نهاية المدة لهذه الحقوق.

كما تشمل التحصيلات الناتجة عن التنازل عن التثبيتات المالية، والتي تُحسب من خلال التغير في رصيد التثبيتات المالية بعد خصم القيمة المحاسبية للتثبيتات المتنازل عنها خلال

[1] حماد طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 298.

الفترة، وتضم كذلك الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة، والمتمثلة في العوائد المالية التي تحصلت عليها المؤسسة من استثماراتها المختلفة.

**ب- المسحوبات النقدية من الأنشطة الاستثمارية**

تشمل المسحوبات النقدية الاستثمارية المبالغ المدفوعة لاقتناء التثبيتات المادية والمعنوية، ويتم تحديدها من خلال التغير في قيمة هذه التثبيتات خلال السنة المالية، مضافًا إليها القيمة المحاسبية الصافية للتثبيتات المتنازل عنها، كما تتضمن المبالغ المدفوعة لاقتناء التثبيتات المالية، والتي يتم احتسابها من خلال الفرق بين قيمة التثبيتات المالية في نهاية الفترة وقيمتها في بدايتها، بعد خصم القيمة المحاسبية للتثبيتات المتنازل عنها خلال الفترة المالية.

**3. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:**

تمثل التدفقات النقدية التمويلية مختلف العمليات المرتبطة بتمويل المؤسسة، سواء من خلال زيادة رؤوس الأموال أو الحصول على القروض، إضافة إلى تسديد الالتزامات المالية وتوزيع الأرباح. وتساعد هذه التدفقات في تقييم قدرة المؤسسة على تمويل نشاطها والمحافظة على توازنها المالي[1] .

**أ- التحصيلات النقدية من الأنشطة التمويلية**

تشمل التحصيلات النقدية التمويلية المبالغ المتحصلة من إصدار الأسهم، ويتم احتسابها من خلال التغير في رأس المال وعلاوات الإصدار بعد استبعاد الاحتياطات أو الديون المحولة إلى أسهم خلال الدورة المالية.

كما تتضمن التحصيلات المتأتية من القروض والديون المالية، والتي تعكس حجم التمويل الخارجي الذي تحصلت عليه المؤسسة خلال السنة المالية.

[1] بوميمز، فريد، مرجع سبق ذكره، ص 49.

**ب- المسحوبات النقدية من الأنشطة التمويلية**

تتمثل المسحوبات النقدية التمويلية في المبالغ المدفوعة لتسديد القروض طويلة الأجل، ويتم تحديدها انطلاقًا من التغير في رصيد القروض بين بداية ونهاية الفترة المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار القروض الجديدة المتحصل عليها.

كما تشمل توزيعات الأرباح والحصص الممنوحة للمساهمين، والتي تُحتسب انطلاقًا من نتائج السنة المالية السابقة بعد تعديل التغيرات التي طرأت على الاحتياطات.

**2- الطريقة غير مباشرة**

تعرف الطريقة غير المباشرة كذلك بطريقة التوفيق أو التسويات، إذ تعتمد على الانطلاق من صافي الربح المستخرج من قائمة الدخل ثم إجراء مجموعة من التعديلات عليه للوصول إلى صافي التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل. وتتمثل هذه التعديلات في معالجة البنود التي أثرت على صافي الربح المحاسبي دون أن يكون لها أثر فعلي على النقدية. وبذلك يتم إضافة الأعباء التي تم تحميلها على الإيرادات في قائمة الدخل ولم يترتب عنها تدفقات نقدية خارجة، كما يتم طرح الإيرادات المثبتة في قائمة الدخل التي لم ينتج عنها تدفقات نقدية داخلة، وذلك بهدف تحديد التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية[1].

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 286.

## الجدول رقم (01-02): قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة

(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

| | ملاحظة | السنة المالية N | السنة المالية N-1 |
|---|---|---|---|
| **تدفقات أموال الخزينة الناتجة من الأنشطة العملياتية** | | | |
| صافي نتيجة السنة المالية | | | |
| تصحيحات من أجل : | | | |
| - الاهتلاكات و الأرصدة | | | |
| -تغير الضرائب المؤجلة | | | |
| -تغير المخزونات | | | |
| - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى | | | |
| -تغير الموردين و الديون الأخرى | | | |
| -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب | | | |
| تدفقات الخزينة الناجمة من النشاط (أ) | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة الناتجة من عمليات الاستثمار** | | | |
| مسحوبات من اقتناء تثبيتات | | | |
| تحصيلات التنازل من تثبيتات | | | |
| تأثير تغيرات محيط الإدماج ( ± ) | | | |
| تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب) | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة الناتجة من عمليات التمويل** | | | |
| الحصص المدفوعة للمساهمين | | | |
| زيادة رأس المال النقدي (النقودات) | | | |
| إصدار قروض | | | |
| تسديد قروض | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)** | | | |
| | | | |
| **تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)** | | | |
| أموال الخزينة عند الافتتاح | | | |
| أموال الخزينة عند الاقفال | | | |
| تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية ( ± ) | | | |
| تغير أموال الخزينة | | | |

**المصدر** : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المتعلق بقواعد تقييم المحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، العدد 19، الصادر في 25 مارس2009، ص 36.

### 1. الصعوبات التي تواجه معدّي قائمة التدفقات النقدية

يصاحب إعداد قائمة التدفقات النقدية عدد من الصعوبات العملية التي تختلف باختلاف طبيعة العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة.

- **التدفقات غير النقدية والتدفقات النقدية الأجنبية وغير العادية**[1]

تتمثل العمليات غير النقدية في العمليات التي لا يترتب عنها تدفق نقدي مباشر، مثل اقتناء الأصول عن طريق التأجير التمويلي أو تحويل الديون إلى أسهم، لذلك لا يتم إدراجها ضمن قائمة التدفقات النقدية، مع ضرورة الإفصاح عنها في القوائم المالية، أما التدفقات النقدية الأجنبية فتنتج عن المعاملات المنجزة بالعملة الأجنبية، كعمليات البيع والشراء أو القروض بالعملات الأجنبية، ويتم تسجيلها وفق سعر الصرف السائد بتاريخ حدوث التدفق النقدي، مما قد يسبب صعوبات مرتبطة بتغير أسعار الصرف.

كما تشمل الصعوبات أيضًا البنود غير العادية، وهي العمليات غير المتكررة التي لا تدخل ضمن النشاط العادي للمؤسسة، مثل التعويضات أو الخسائر الاستثنائية، والتي يجب الإفصاح عنها بشكل منفصل لتوضيح أثرها على الوضعية المالية للمؤسسة.

- **الفوائد وتوزيعات الأرباح وضريبة الدخل والاستثمار**

### 1. الفوائد وتوزيعات الأرباح وضريبة الدخل

تُعد معالجة الفوائد وتوزيعات الأرباح من المسائل التي تثير صعوبة عند إعداد قائمة التدفقات النقدية، إذ يمكن تصنيفها ضمن الأنشطة التشغيلية أو التمويلية أو الاستثمارية حسب طبيعتها والسياسة المحاسبية المتبعة.

أما ضريبة الدخل فتُصنف غالبًا ضمن التدفقات النقدية التشغيلية، إلا إذا كانت مرتبطة مباشرة بنشاط استثماري أو تمويلي، حيث يتم إدراجها ضمن النشاط المرتبط بها.

[1] فرحات نسرين، **أهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016، ص 71.

### 2. الاستثمار في الشركات التابعة والشقيقة

تشكل الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة إحدى الصعوبات المحاسبية، بسبب ضرورة الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات شراء أو بيع هذه الاستثمارات، إضافة إلى تحديد قيمة النقدية وما يعادلها المتعلقة بالمؤسسات المقتناة أو المباعة، وهو ما يتطلب دقة كبيرة في المعالجة المحاسبية والإفصاح المالي[1]

## المطلب الثالث: أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة والتوازن المالي

تكتسي التدفقات النقدية أهمية بالغة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، لأنها تعكس الحركة الفعلية للنقدية خلال فترة معينة، سواء تعلق الأمر بالمبالغ المتحصلة أو المدفوعة. وعلى خلاف بعض القوائم المالية الأخرى التي تعتمد على مبدأ الاستحقاق، فإن قائمة التدفقات النقدية تعتمد على الأساس النقدي، وهو ما يجعلها أداة أكثر دقة في الحكم على السيولة الحقيقية للمؤسسة وعلى قدرتها على المحافظة على توازنها المالي.

### أولا: أهمية التدفقات النقدية في تقييم السيولة

تتمثل السيولة في قدرة المؤسسة على توفير النقدية اللازمة لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها. وتبرز أهمية التدفقات النقدية في هذا المجال من خلال النقاط الآتية:

- **قياس السيولة الحقيقية للمؤسسة**

تسمح التدفقات النقدية بتقييم القدرة الفعلية للمؤسسة على توليد النقدية من نشاطها العادي، خاصة من خلال التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية. فالمؤسسة قد تحقق أرباحا محاسبية مرتفعة، إلا أنها قد تعاني في الوقت نفسه من صعوبات في السيولة نتيجة بطء

[1] فرحات نسرين، نفس المرجع السابق، ص72.

تحصيل مستحقاتها أو ارتفاع المدفوعات المستحقة خلال نفس الفترة. ومن هنا فإن التدفقات النقدية تعطي صورة أكثر واقعية عن مستوى السيولة مقارنة بصافي الربح المحاسبي[1] .

- **تقييم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل**

تساعد التدفقات النقدية على معرفة ما إذا كانت المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها الجارية في مواعيدها، مثل دفع أجور العمال، وتسديد مستحقات الموردين، والوفاء بالضرائب والرسوم، وتسديد أقساط القروض قصيرة الأجل. فإذا كانت التدفقات النقدية التشغيلية موجبة وكافية، دلّ ذلك على أن المؤسسة تتوفر على مستوى مقبول من السيولة. أما إذا كانت غير كافية، فقد تضطر المؤسسة إلى اللجوء إلى الاقتراض أو بيع بعض أصولها لتغطية احتياجاتها النقدية.

- **الكشف المبكر عن أزمات الخزينة**

يُعد تحليل التدفقات النقدية وسيلة فعالة للكشف المبكر عن الاختلالات التي قد تواجه الخزينة. فالعجز المتكرر في التدفقات النقدية التشغيلية يعد إشارة واضحة إلى وجود صعوبات في التحصيل أو سوء في إدارة المدفوعات أو ضعف في دورة الاستغلال. ويسمح ذلك للإدارة بالتدخل في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة قبل تفاقم الوضعية .

- **تقدير جودة الأرباح المحاسبية**

من خلال مقارنة صافي الربح المحاسبي بالتدفقات النقدية التشغيلية يمكن الحكم على جودة الأرباح المحققة. فإذا كانت الأرباح مدعمة بتدفقات نقدية فعلية، دلّ ذلك على أن النتائج المحاسبية حقيقية وقابلة للتحول إلى نقدية. أما إذا كانت الأرباح مرتفعة في مقابل ضعف

[1] دعاء كريم كاظم الحسناوي، **المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ودوره في تقويم الأداء المالي – دراسة مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي الدخل والمركز المالي بالتطبيق على عينة من الشركات الصناعية العراقية**، مذكرة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، كربلاء، 2018، ص 27.

التدفقات النقدية، فقد يشير ذلك إلى أن جزءا من الأرباح لم يتحول بعد إلى سيولة بسبب تراكم الحسابات المدينة أو تباطؤ التحصيل[1] .

**ثانيا: أهمية التدفقات النقدية في تقييم التوازن المالي**

يُقصد بالتوازن المالي قدرة المؤسسة على تحقيق التناسق بين مواردها المالية واستخداماتها بما يضمن استمرارية النشاط دون التعرض لعجز في الخزينة أو اضطرابات مالية. وتظهر أهمية التدفقات النقدية في تقييم هذا التوازن من خلال ما يلي:

- **التأكد من التوازن بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة**

يسمح تحليل التدفقات النقدية بمعرفة ما إذا كانت الأموال المتحصلة خلال الفترة تكفي لتغطية الأموال المدفوعة. فإذا كانت التدفقات الداخلة من النشاط التشغيلي تغطي المدفوعات المرتبطة بالاستغلال والاستثمار والتمويل، فإن ذلك يعكس وجود توازن مالي جيد. أما إذا كانت التدفقات الخارجة تفوق باستمرار التدفقات الداخلة، فإن المؤسسة قد تواجه اختلالا ماليا قد ينعكس سلبا على نشاطها .

- **الحكم على قدرة المؤسسة على تمويل نشاطها ذاتيا**

تعد التدفقات النقدية التشغيلية مؤشرا مهما على مدى قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها انطلاقا من نشاطها الأساسي دون الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي. فكلما كانت التدفقات التشغيلية كافية لتغطية الاستثمارات وتسديد الالتزامات، دلّ ذلك على متانة التوازن المالي. أما اللجوء المتكرر إلى القروض لتغطية احتياجات التشغيل فقد يدل على ضعف في القدرة الذاتية للمؤسسة[2] .

[1] دعاء كريم كاظم الحسناوي، نفس المرجع السابق، ص 28.

[2] حلبي نبيل، "**دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 2، العدد 1، 2016، ص 10.

- **تقييم سلامة هيكل التمويل**

توضح التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية مدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية. فإذا كانت المؤسسة تعتمد بشكل كبير على القروض لتمويل احتياجاتها الجارية، فقد يعرضها ذلك لمخاطر مالية مرتبطة بارتفاع أعباء الفوائد وصعوبة السداد. أما إذا كان التمويل متوازنا بين الموارد الذاتية والموارد الخارجية، فإن ذلك يساهم في تدعيم الاستقرار المالي.

- **دعم استمرارية المؤسسة**

إن توفر تدفقات نقدية منتظمة ومتوازنة يعد من أهم العوامل التي تساعد على استمرار المؤسسة في ممارسة نشاطها. فالتوازن المالي لا يقاس فقط بوجود أصول أو أرباح، وإنما بقدرة المؤسسة على المحافظة على مستوى كاف من النقدية يسمح لها بمواجهة مختلف التزاماتها ومواصلة نشاطها في الظروف العادية .

**ثالثا: دور التدفقات النقدية في دعم القرارات المالية**

لا تقتصر أهمية التدفقات النقدية على قياس السيولة والتوازن المالي فقط، بل تتعدى ذلك إلى دعم عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

- **المساعدة في اتخاذ قرارات التمويل**

من خلال تحليل التدفقات النقدية تستطيع الإدارة تحديد مدى حاجتها إلى اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية، وتقدير حجم التمويل المناسب الذي لا يؤدي إلى الإخلال بالتوازن المالي .

- **المساعدة في اتخاذ قرارات الاستثمار**

تساعد التدفقات النقدية على تقييم قدرة المؤسسة على تمويل مشاريعها الاستثمارية الجديدة، كما تمكن من معرفة ما إذا كانت الموارد النقدية المتاحة تسمح بالتوسع أو تستوجب التأجيل.

- **التنبؤ بالاحتياجات النقدية المستقبلية**

إن دراسة التدفقات النقدية التاريخية تمكن المؤسسة من إعداد توقعات مالية مستقبلية دقيقة، وتقدير فترات العجز أو الفائض النقدي، وهو ما يساعد على التخطيط المسبق لمواجهة مختلف المتطلبات المالية[1] .

في أخير يتضح مما سبق أن التدفقات النقدية تمثل أداة أساسية في تقييم السيولة والتوازن المالي للمؤسسة، لأنها تعكس الحركة الفعلية للنقدية وتبرز مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة والوفاء بالتزاماتها والمحافظة على استمرارية نشاطها. كما أن تحليلها يسمح بالكشف المبكر عن الاختلالات المالية، ويدعم اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل والاستثمار، وهو ما يجعلها من أهم المؤشرات المعتمدة في التحليل المالي الحديث.

[1] حلبي نبيل، نفس المرجع السابق، ص 11.

## المبحث الثاني: تحليل التدفقات النقدية وأساليب تحسينها

يعد تحليل التدفقات النقدية أداة أساسية لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال دراسة حركة النقد الداخل والخارج خلال فترة معينة، والتأكد من قدرتها على توليد السيولة والوفاء بالتزاماتها. ويساعد هذا التحليل على كشف نقاط القوة والضعف في إدارة النقد، وفهم مدى كفاءة الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، كما يستخدم هذا التحليل كأساس لاتخاذ قرارات مالية تهدف إلى تحسين وضعية السيولة، من خلال تطوير سياسات التحصيل، وترشيد النفقات، وإدارة الديون بشكل أفضل، بما يضمن تحقيق توازن مالي واستمرارية النشاط.

### المطلب الأول: تحليل التدفقات النقدية باستخدام المؤشرات المالية

#### أولا: التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية

يعد التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية أحد أساليب تحليل الأداء المالي، حيث يعتمد على دراسة كل بند من بنود التدفقات النقدية داخل القائمة بالنسبة إلى إجمالي التدفقات التي ينتمي إليها، ويهدف هذا التحليل إلى فهم هيكل التدفقات النقدية وتحديد وزن كل عنصر داخل النشاط المالي للمؤسسة، ومن خلال هذا الأسلوب، يتمكن المحلل المالي من مقارنة بنود التدفقات النقدية سواء داخل نفس المؤسسة عبر فترات زمنية مختلفة، أو بين مؤسسات متعددة خلال نفس الفترة، مما يساعد على تقييم كفاءة إدارة السيولة وتحديد مصادر واستخدامات النقد بشكل أكثر دقة[1].

#### ثانيا: نسب التدفقات النقدية

تعتبر نسب التدفقات النقدية من أهم أدوات تحليل الأداء المالي، حيث تكتسب أهميتها من كونها تعتمد على بيانات التدفقات النقدية الفعلية بدلًا من البيانات المحاسبية التقليدية التي قد تتأثر بأساس الاستحقاق، لذلك فهي توفر صورة أكثر واقعية عن قدرة المؤسسة على توليد

[1] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث، طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS** ، زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص 184

السيولة والاستمرار،[1]وتستخدم هذه النسب بشكل واسع في تقييم السيولة، والربحية النقدية، ومدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، ومن أهم هذه النسب:

- **نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافي الربح**

وتُحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية}}{\text{صافي الربح}}$$

وتُستخدم هذه النسبة لقياس مدى قدرة أرباح المؤسسة المحاسبية على تحويل نفسها إلى تدفقات نقدية فعلية، فكلما ارتفعت هذه النسبة، دلّ ذلك على جودة الأرباح وقدرة المؤسسة على تحويل نتائجها المحاسبية إلى سيولة نقدية حقيقية، مع الأخذ بعين الاعتبار صافي الربح بعد الفوائد والضرائب.

- **نسبة تغطية التدفقات النقدية التشغيلية لفوائد الديون**

وتُحسب وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{الضرائب المدفوعة + الفوائد المدفوعة + التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي}}{\text{الضرائب المدفوعة}}$$

وتبين هذه النسبة مدى قدرة التدفقات النقدية التشغيلية على تغطية التزامات الفوائد على الديون. كما تختلف عن نسب الربحية التقليدية، لأنها تعتمد على التدفقات النقدية بدلًا من صافي الربح، مما يجعلها أكثر دقة في قياس القدرة الفعلية للمؤسسة على سداد التزاماتها المالية، وتتميز هذه النسبة بكونها تعكس الواقع النقدي الحقيقي للمؤسسة، بخلاف صافي الربح الذي يعتمد على أساس الاستحقاق المحاسبي، وبالتالي فهي تقدم صورة أوضح عن قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها واستمرارية نشاطها.

[1] شعيب شنوف، نفس المرجع السابق، ص 185.

- **نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية**

وتُحسب وفق العلاقة التالية[1]:

$$\frac{\text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي}}{\text{النفقات الرأسمالية}}$$

حيث تشمل النفقات الرأسمالية كل ما يتم إنفاقه على شراء الأصول الثابتة، سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة، بالإضافة إلى تكاليف تجديد وتحديث الأصول الإنتاجية، وتظهر هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها الرأسمالية اعتمادًا على تدفقاتها النقدية التشغيلية دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية. فارتفاع هذه النسبة يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة كافية تمكّنها من تغطية احتياجاتها الاستثمارية وتمويل توسعاتها، إلا أن تفسير هذه النسبة يختلف من قطاع إلى آخر حسب طبيعة النشاط الاقتصادي.

- **نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى توزيعات الأرباح النقدية**

وتحسب كما يلي:

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشاطة التشغيلية}}{\text{توزيعات الارباح النقدية للمساهمين}}$$

تظهر هذه النسبة السياسة المتبعة من طرف المؤسسة في توزيع الأرباح النقدية، ومدى اعتمادها على التدفقات النقدية التشغيلية في تمويل هذه التوزيعات دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية، وارتفاع هذه النسبة يعكس قدرة المؤسسة على توزيع أرباح مستقرة ومنتظمة، كما يشير إلى قوة مركزها المالي واستدامة سيولتها. كما يُعد هذا المؤشر مهمًا للمستثمرين والمساهمين، لأنه يعكس مدى استقرار سياسة توزيع الأرباح عبر الفترات المالية[2].

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الثانية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009، ص 214

[2] شعيب شنوف، مرجع السابق، ص 185

- **نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى المبيعات**

وتُحسب وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي}}{\text{صافي المبيعات}}$$

تربط هذه النسبة بين حجم المبيعات المحققة والتدفقات النقدية الناتجة عنها، حيث تعكس مدى كفاءة المؤسسة في تحويل إيراداتها إلى سيولة نقدية فعلية، وتُعتبر المبيعات المصدر الأساسي للتدفقات النقدية الداخلة، وبالتالي فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على فعالية سياسة التحصيل ونجاعة إدارة الائتمان التجاري لدى المؤسسة، مما يعكس كفاءة في تحويل المبيعات إلى نقد خلال فترة زمنية قصيرة.

- **نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية (نسبة تغذية النقدية):** وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{اجمالي التدفقات النقدية الخارجة للانشطة الاستثمارية والتمويلية}}$$

تشمل التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية عدة عناصر، من أهمها: سداد القروض والديون المستحقة، دفعات عقود الإيجار التمويلي، المبالغ المدفوعة لاقتناء الأصول الثابتة، بالإضافة إلى توزيعات الأرباح على المساهمين، وتُظهر هذه النسبة قدرة المؤسسة على استخدام التدفقات النقدية الناتجة عن نشاطها التشغيلي لتغطية احتياجاتها الاستثمارية والتمويلية. فكلما ارتفعت هذه النسبة، دلّ ذلك على كفاية السيولة التشغيلية وقدرة المؤسسة على تمويل التزاماتها دون الحاجة إلى مصادر خارجية[1].

[1] مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة ، مرجع السابق ص 219

- **نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد الديون**

وتُحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{فوائد الديون}}$$

وتعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالفوائد على الديون من خلال التدفقات النقدية التشغيلية. وتشير النسبة المرتفعة إلى وضع مالي جيد وقدرة عالية على تغطية فوائد الديون، بينما يشير انخفاضها إلى احتمال وجود مشاكل سيولة قد تعيق قدرة المؤسسة على السداد في الوقت المناسب.

- **نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة**

وتُحسب كما يلي:

$$\frac{\text{التحصيل النقدي الناتج من ايراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$$

وتُستخدم هذه النسبة لقياس الأهمية النسبية للعوائد الناتجة عن الاستثمارات المالية، سواء كانت في شكل قروض أو أوراق مالية. كما تساعد في تقييم مدى مساهمة هذه العوائد في دعم التدفقات النقدية التشغيلية للمؤسسة[1].

- **التدفق النقدي الحر:** يُعرَّف التدفق النقدي الحر بأنه مقدار النقدية المتبقية لدى المؤسسة بعد استبعاد المبالغ اللازمة لاستمرار عملياتها التشغيلية عند مستواها المخطط، حيث يجب أن تغطي هذه النقدية مختلف الالتزامات، بما في ذلك تكاليف

[1] شعيب شنوف، مرجع السابق، ص 186

التشغيل، فوائد الديون، ضرائب الدخل، بالإضافة إلى توزيعات الأرباح[1] ويحسب التدفق النقدي الحر وفق الصيغة التالية:

**التدفق النقدي الحر = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية – الأرباح الموزعة – المدفوعات لاقتناء الأصول (النفقات الرأسمالية)**

ويُعد التدفق النقدي الحر من أهم مؤشرات التحليل المالي، لأنه يعكس قدرة المؤسسة على توليد فائض نقدي بعد تغطية احتياجاتها الأساسية، فإذا كان التدفق النقدي الحر موجبًا، دلّ ذلك على قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها النقدية وتحقيق فائض يمكن استخدامه في سداد الديون أو تمويل الاستثمارات المستقبلية، مما يعكس استقرارًا ماليًا جيدًا، أما إذا كان سالبًا، فهذا يشير إلى عدم كفاية التدفقات التشغيلية لتغطية الاحتياجات النقدية، مما يدفع المؤسسة إلى اللجوء لمصادر تمويل خارجية كالاقتراض أو بيع الأصول، واستمرار هذا الوضع لفترة طويلة قد يؤثر سلبًا على استمرارية المؤسسة وتوازنها المالي.

**ثانيا: مؤشرات تحليل السيولة**

تعد السيولة من أهم المؤشرات المالية التي تعكس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيدها المحددة، وترتبط بشكل مباشر بقدرتها على توليد تدفقات نقدية كافية، خاصة تلك الناتجة عن الأنشطة التشغيلية. وفي هذا الإطار، يمكن الاعتماد على مجموعة من النسب المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم مستوى السيولة داخل المؤسسة.

[1] صابور أحمد، علوش الوناس، **إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي ومدى مطابقتها للمعيار المحاسبي السابع: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز المدية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2015–2016، ص 27

- **نسبة التغطية النقدية**

تُعتبر نسبة التغطية النقدية من أهم مؤشرات تحليل السيولة، حيث تُظهر مدى قدرة المؤسسة على استخدام التدفقات النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي لتغطية التزاماتها المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية،[1] وتُحسب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

**نسبة التغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي ÷ إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية**

وتُبين هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية الاحتياجات المالية للمؤسسة، سواء المتعلقة بالاستثمار أو التمويل، فكلما ارتفعت هذه النسبة، دلّ ذلك على قوة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على توليد سيولة كافية من نشاطها الأساسي لتغطية التزاماتها دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية، مما يعكس استقرارًا ماليًا جيدًا وكفاءة في إدارة التدفقات النقدية، أما انخفاض هذه النسبة فيشير إلى ضعف قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها من خلال التدفقات التشغيلية، مما قد يفرض عليها اللجوء إلى التمويل الخارجي أو بيع بعض الأصول لتغطية احتياجاتها المالية.

- **نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون**

تُعرف هذه النسبة أيضًا بنسبة تغطية فوائد الديون، وتُستخدم لقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بدفع فوائد القروض. إذ تعكس هذه النسبة مدى كفاءة التدفقات النقدية التشغيلية في تغطية تكاليف التمويل الخارجي، وتُعد هذه النسبة مؤشرًا مهمًا على الوضع المالي للمؤسسة، حيث إن انخفاضها يدل على وجود صعوبات محتملة في السيولة، مما قد

[1] فاغرة عبد الرحيم، بوبكر سعد الدين، **أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية لتحقيق فعالية التحليل المالي: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(BNA)** ، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية محاسبة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، السنة الجامعية 2020-2021، ص. 79-80

يؤثر على قدرة المؤسسة في سداد الفوائد المستحقة في آجالها المحددة، [1] وتُحسب وفق الصيغة التالية:

**نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي ÷ فوائد الديون**

- **نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي**

تُعبّر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام التدفقات النقدية الناتجة عن نشاطها التشغيلي في تغطية التزاماتها المختلفة، سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل. وتُستخدم كمؤشر مهم لتقييم السيولة وقدرة المؤسسة على الاستمرار دون الاعتماد الكبير على مصادر التمويل الخارجية، وتُحسب كما يلي:

**نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي ÷ الالتزامات المتداولة**

وتُظهر هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية ديونها والتزاماتها قصيرة الأجل من خلال النقد المتولد من عملياتها الأساسية.

- **نسبة التدفقات النقدية الاستثمارية**

تُستخدم هذه النسبة لقياس مدى قدرة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تغطية التدفقات النقدية الخارجة المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية، مما يعكس التوازن بين مصادر التمويل واستخداماتها الاستثمارية داخل المؤسسة، وتُحسب وفق العلاقة التالية:

**نسبة التدفقات النقدية الاستثمارية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية ÷ التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية**

[1] حمد أمين خنيوة، فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة 2007_2008 ، ص69

وتُبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي في تمويل استثماراتها، حيث إن ارتفاعها يدل على قدرة المؤسسة على دعم نشاطها الاستثماري، بينما يشير انخفاضها إلى ضعف في مصادر التمويل مقارنة بحجم الاستثمارات[1].

[1] حمد أمين خنيوة، نس المرجع السابق، ص 70.

## المطلب الثاني: العلاقة بين التدفقات النقدية والأداء المالي للمؤسسة

تُعد العلاقة بين التدفقات النقدية والأداء المالي علاقة تكاملية وعضوية، إذ لا يمكن فصل قدرة المؤسسة على تحقيق أداء مالي جيد عن قدرتها على توليد وإدارة التدفقات النقدية بكفاءة. فبينما يعكس الأداء المالي مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها وتحقيق الربحية، تُظهر التدفقات النقدية (خاصة التشغيلية) القدرة الفعلية على تحويل النشاط الاقتصادي إلى سيولة نقدية قابلة للاستخدام في الوفاء بالالتزامات وتمويل الاستثمارات وضمان الاستمرارية.

### أولا: التدفقات النقدية كمحدد أساسي للأداء المالي

تُعتبر التدفقات النقدية من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في تقييم الأداء المالي، لأنها تعكس حركة النقد داخل المؤسسة وخارجها بشكل فعلي بعيدًا عن المعالجات المحاسبية القائمة على أساس الاستحقاق. وفي هذا الإطار، تمثل التدفقات النقدية التشغيلية المؤشر الأكثر دلالة على جودة الأداء، باعتبارها ناتجة عن النشاط الأساسي للمؤسسة.

فالمؤسسة قد تُظهر أرباحًا محاسبية مرتفعة في قائمة الدخل، إلا أنها قد تعاني في المقابل من ضعف في السيولة أو عجز نقدي، وهو ما يكشفه تحليل التدفقات النقدية. لذلك فإن التدفقات النقدية تُستخدم كأداة لتقييم جودة الأرباح، حيث إن ارتفاع التدفقات التشغيلية مقارنة بصافي الربح يدل على أرباح حقيقية مدعومة بسيولة فعلية، بينما يشير ضعفها إلى احتمال وجود أرباح غير نقدية أو غير قابلة للتحصيل[1].

[1] شيماء يوسف صبري، نجلاء إبراهيم عبد الرحمن، **أثر التدفقات النقدية على الأداء المالي للشركات: دراسة تحليلية على قطاع الاتصالات السعودي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد 13، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، ص 49

**ثانيا: تكامل التدفقات النقدية مع مؤشرات الأداء المالي**

تعد التدفقات النقدية عنصرًا مهمًا في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، لأنها لا تقتصر على قياس السيولة فقط، بل ترتبط أيضًا بمؤشرات الربحية والكفاءة والاستقرار المالي. فهي توضح مدى قدرة المؤسسة على تحويل الأرباح المحاسبية إلى سيولة فعلية، مما يساعد في تقييم جودة الأرباح[1] .

كما تساهم التدفقات النقدية في قياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيدها، وتقييم كفاءة استخدام الموارد المالية وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي. كذلك تعكس التدفقات النقدية المستقرة قدرة المؤسسة على تحقيق الاستقرار المالي والاستمرار في النشاط.

وبالتالي، فإن تحليل التدفقات النقدية إلى جانب القوائم المالية الأخرى يمنح صورة أكثر دقة وشمولية عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة[2].

**ثالثا: أثر التدفقات النقدية التشغيلية على الأداء المالي**

تُعد التدفقات النقدية التشغيلية من أهم عناصر قائمة التدفقات النقدية، لأنها تعكس السيولة الناتجة عن النشاط الرئيسي للمؤسسة، مثل عمليات البيع والتحصيل وتقديم الخدمات. وتُعتبر مؤشرًا أساسيًا على قدرة المؤسسة على الاستمرار وتحقيق أداء مالي جيد، فالتدفقات النقدية التشغيلية الإيجابية تدل على قدرة المؤسسة على توليد السيولة من نشاطها الأساسي دون الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي، كما تعكس كفاءة الإدارة في التحكم في التكاليف وتحسين عمليات التحصيل، مما يعزز الاستقرار المالي وجودة الأرباح، أما التدفقات النقدية التشغيلية السالبة فتشير إلى وجود مشاكل في النشاط التشغيلي، مثل ضعف التحصيل أو

---

[1] كبابي سارة، **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة صيدال للفترة 2016–2018**، مذكرة ماستر أكاديمي، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ص 17

[2] جليلة بن خروف، **دور المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرار**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008–2009، ص 78.

ارتفاع التكاليف أو الاعتماد المفرط على البيع الآجل، وهو ما يؤثر سلبًا على قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها ويزيد من مخاطرها المالية، لذلك تُعتبر التدفقات النقدية التشغيلية مؤشرًا مهمًا لتقييم الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق التوازن والاستمرارية[1].

**رابعا: أثر التدفقات النقدية الاستثمارية على الأداء المالي**

. تُعد التدفقات النقدية الاستثمارية من المؤشرات المهمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، لأنها تعكس توجه المؤسسة نحو الاستثمار والتوسع أو نحو بيع الأصول وتقليص الاستثمارات. وترتبط هذه التدفقات بعمليات اقتناء الأصول الثابتة أو بيعها والاستثمار في المشاريع طويلة الأجل، فعندما تكون التدفقات النقدية الاستثمارية سالبة، فإن ذلك يدل غالبًا على قيام المؤسسة بشراء أصول جديدة أو توسيع نشاطها، وهو ما يُعتبر مؤشرًا إيجابيًا إذا كان ناتجًا عن سياسة استثمارية تهدف إلى دعم النمو وتحسين الأداء المالي مستقبلاً، أما التدفقات النقدية الاستثمارية الموجبة، فتنتج عادة عن بيع الأصول أو تسييل الاستثمارات، وقد تعكس في بعض الحالات حاجة المؤسسة إلى السيولة أو وجود صعوبات مالية، كما قد تؤثر سلبًا على قدرتها على التوسع مستقبلاً.

وبالتالي، فإن تحليل التدفقات النقدية الاستثمارية يساعد على فهم توجهات المؤسسة الاستثمارية ومدى تأثيرها على الأداء المالي الحالي والمستقبلي[2].

[1] حمد أمين خنيوة، **فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة 2007_2008 ، ص69_70

[2] عبد الغني دادن، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية: حالة بورصتي الجزائر وباريس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006–2007، ص 36

**خامسا: أثر التدفقات النقدية التمويلية على الأداء المالي**

تظهر التدفقات النقدية التمويلية الطريقة التي تعتمدها المؤسسة في تمويل نشاطها، سواء من خلال القروض أو إصدار الأسهم أو غيرها من مصادر التمويل. كما تعكس قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الممولين وتوزيع الأرباح على المساهمين، فارتفاع الاعتماد على التمويل الخارجي قد يشير إلى توسع في النشاط، لكنه قد يعكس أيضًا زيادة في المخاطر المالية. في حين أن القدرة على توليد تمويل داخلي من خلال التدفقات التشغيلية تُعد مؤشرًا على قوة واستقرار الأداء المالي، إن التدفقات النقدية تُعد عنصرًا حاسمًا في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، حيث توفر رؤية واقعية عن قدرتها على توليد السيولة، وتمويل نشاطها، والوفاء بالتزاماتها. كما أن العلاقة بين التدفقات النقدية والأداء المالي هي علاقة تكاملية، إذ لا يمكن الحكم على الأداء المالي بشكل دقيق دون تحليل شامل لحركة التدفقات النقدية بمختلف أنواعها[1].

## المطلب الثالث: أساليب إدارة وتحسين التدفقات النقدية

تعتبر التدفقات النقدية عنصرًا أساسيًا في استقرار المؤسسة المالي، لأنها تعكس قدرتها الفعلية على التمويل والوفاء بالالتزامات وتحقيق التوازن المالي. لذلك لا يقتصر دورها على التحليل فقط، بل يمتد إلى إدارتها وتحسينها. ويقصد بإدارة وتحسين التدفقات النقدية مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تنظيم حركة النقد داخل المؤسسة عبر زيادة التدفقات الداخلة، وتقليل التدفقات الخارجة، وتحقيق توازن بينهما. كما تهدف هذه العملية إلى تقليل مخاطر العجز النقدي، وتحسين التخطيط المالي، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتزداد أهمية هذا الجانب في ظل التقلبات الاقتصادية، حيث تحتاج المؤسسات إلى آليات دقيقة للتنبؤ باحتياجاتها النقدية وضمان استمرارية نشاطها بكفاءة ومرونة.

[1] مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2007، ص 31

## 1. أساليب تحسين تحصيل الديون وتقليل المدفوعات

### أولًا: تحسين تحصيل الديون (الذمم المدينة)

يمثل تحصيل الديون مصدرًا رئيسيًا للتدفقات النقدية الداخلة، لذلك تسعى المؤسسة إلى تسريع عمليات التحصيل من خلال دراسة الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منح التسهيلات، بهدف تقليل مخاطر التأخر أو عدم السداد، كما تعتمد المؤسسة على سياسة ائتمانية واضحة تشمل شروط الدفع وآجال الاستحقاق والغرامات، إضافة إلى المتابعة المستمرة للذمم المدينة عبر أنظمة محاسبية حديثة تسمح بمراقبة الفواتير وإرسال التذكيرات للعملاء، وتلجأ بعض المؤسسات أيضًا إلى تحفيز الدفع المبكر بمنح خصومات، أو استخدام وسائل التحصيل الإلكتروني وشركات التحصيل المتخصصة، بهدف تقليل الديون المتأخرة وتحسين السيولة النقدية[1] .

### ثانيًا: تقليل المدفوعات (إدارة الذمم الدائنة)

تعمل المؤسسة على تنظيم التدفقات النقدية الخارجة بما يحافظ على السيولة والتوازن المالي، وذلك من خلال إدارة الذمم الدائنة بصورة فعالة دون الإخلال بالتزاماتها تجاه الموردين، ويتم ذلك عبر التفاوض للحصول على فترات سداد أطول أو تسهيلات ائتمانية، مما يسمح بالاحتفاظ بالنقدية لفترة أكبر واستغلالها في تمويل النشاط التشغيلي، كما تعتمد المؤسسة على جدولة المدفوعات حسب الأولوية لتفادي الضغط على السيولة، إضافة إلى الاستفادة من الائتمان التجاري الممنوح من الموردين بطريقة منظمة، مع العمل على ترشيد النفقات وتقليل المصاريف غير الضرورية بهدف تخفيض التدفقات النقدية الخارجة وتحسين الوضعية المالية للمؤسسة[2].

[1] تعرف على طرق تحصيل الديون وكيفية طلب تحصيل الديون من عملائك بفاعلية .تم الاطلاع 21 April 2026, , https://alwadiholding.com/aw65oman/ar

[2] https://alwadiholding.com/aw65oman/ar

## 2. تحسين سياسة الإدارة النقدية وتخطيط الاحتياجات المالية

تعد سياسة الإدارة النقدية من أهم السياسات المالية داخل المؤسسة، لأنها ترتبط بشكل مباشر بقدرتها على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وضمان توفر السيولة الكافية في الوقت المناسب. فالإدارة النقدية لا تعني فقط الاحتفاظ بالنقد، بل تشمل كيفية تنظيمه، وتوجيهه، وتخطيط استخدامه بطريقة تحقق أعلى كفاءة ممكنة مع أقل مستوى من المخاطر. ومن هنا تأتي أهمية تحسين هذه السياسة باعتبارها أداة أساسية لضمان الاستقرار المالي واستمرارية النشاط،ويتمثل الهدف الأساسي من تحسين الإدارة النقدية في تحقيق توازن دقيق بين السيولة والربحية، أي أن المؤسسة يجب أن تمتلك نقدية كافية لمواجهة التزاماتها اليومية دون تجميد أموال كبيرة غير مستثمرة، وفي الوقت نفسه دون التعرض لمخاطر العجز النقدي الذي قد يعيق نشاطها التشغيلي[1].

### أولًا: تحسين سياسة الإدارة النقدية

يشمل تحسين السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى رفع كفاءة استخدام النقد داخل المؤسسة، من خلال تحديد مستوى نقدي مناسب يضمن تلبية الاحتياجات اليومية والطوارئ دون تعطيل الأموال أو التعرض لعجز نقدي، كما تعتمد المؤسسة على المتابعة المستمرة للتدفقات النقدية وتحليل الفجوة بين التحصيل والدفع، مما يساعد على اتخاذ قرارات مالية مناسبة في الوقت المناسب، وتسعى المؤسسة أيضًا إلى استغلال الفوائض النقدية عبر توظيفها في أدوات مالية قصيرة الأجل تحقق عائدًا إضافيًا دون التأثير على السيولة التشغيلية.

إضافة إلى ذلك، يتم العمل على تسريع عمليات التحصيل وتقليل فترات الدفع لتحسين سرعة دوران النقد وتعزيز الوضع المالي للمؤسسة.

[1] محمد إليفي، حمزة بالغالم، **أثر السياسة النقدية لبنك الجزائر على السلامة المصرفية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 1992–2022**، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، المجلد 04، العدد 02، 2023، ص 50

**ثانيًا: تخطيط الاحتياجات المالية**

يُعد تخطيط الاحتياجات المالية من أهم عناصر الإدارة النقدية، إذ يهدف إلى تحديد حجم السيولة اللازمة لتغطية مختلف الالتزامات المستقبلية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية[1] .

ويتم ذلك من خلال إعداد موازنات نقدية تقديرية تعتمد على توقع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، مما يساعد المؤسسة على معرفة فترات الفائض أو العجز النقدي مسبقًا واتخاذ الإجراءات المناسبة، كما يشمل التخطيط المالي تحديد احتياجات التشغيل اليومية، والاحتياجات الاستثمارية، إضافة إلى الالتزامات المالية مثل القروض والفوائد. ويساعد هذا التخطيط الإدارة على اتخاذ قرارات مالية سليمة، سواء بالاعتماد على التمويل الذاتي أو اللجوء إلى التمويل الخارجي، وبالتالي فإن تحسين الإدارة النقدية وتخطيط الاحتياجات المالية يساهمان في تحقيق الاستقرار المالي، وتقليل مخاطر العجز النقدي، وتعزيز قدرة المؤسسة على الاستمرار والتكيف مع التغيرات الاقتصادية[2].

**3. تحليل الاستثمارات وتخطيط مواعيد السداد**

يُعد تحليل الاستثمارات وتخطيط مواعيد السداد من المحاور الأساسية في إدارة التدفقات النقدية داخل المؤسسة، لأنه يربط بين جانبين في غاية الأهمية: الأول يتعلق بكيفية توظيف الفوائض المالية في استثمارات تحقق عائدًا مستقبليًا، والثاني يتعلق بكيفية إدارة الالتزامات المالية وجدولة سدادها بطريقة لا تُحدث ضغطًا على السيولة. ومن ثم فإن هذا المحور يهدف إلى تحقيق توازن دقيق بين تعظيم العائد من جهة، والحفاظ على الاستقرار النقدي من جهة أخرى.

[1] بودبورة زهرة، راضية مصداع، **توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض، مجلة أكاديمية متخصصة محكمة دولية نصف سنوية**، المجلد 07، العدد 01، مارس 2022، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ص 505.

[2] بودبورة زهرة، راضية مصداع، نفس المرجع السابق، ص 505.

**أولًا: تحليل الاستثمارات**

يقصد بتحليل الاستثمارات دراسة البدائل الاستثمارية المتاحة أمام المؤسسة لاختيار الأنسب من حيث العائد والمخاطر وتأثيره على السيولة النقدية. فالمؤسسة لا تهدف فقط إلى تحقيق الربح، بل تسعى أيضًا إلى الحفاظ على توازنها المالي وتجنب العجز النقدي، ويتم ذلك من خلال تقييم جدوى المشاريع الاستثمارية ومقارنة العائد المتوقع بالتكلفة وفترة استرداد رأس المال، حيث تُعتبر المشاريع ذات فترة الاسترداد القصيرة أكثر أمانًا من الناحية النقدية، كما تهتم المؤسسة بتحليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار، مثل مخاطر السوق والتمويل، بهدف اتخاذ قرارات استثمارية تتناسب مع قدراتها المالية ومستوى السيولة المتوفر لديها.

إضافة إلى ذلك، تحرص المؤسسة على تحقيق توازن بين الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل، لتفادي تجميد السيولة النقدية، مع الاحتفاظ بجزء من الأموال كاحتياطي لمواجهة الالتزامات أو الفرص المستقبلية[1].

**ثانيًا: تخطيط مواعيد السداد**

يساعد على تنظيم دفع الالتزامات المالية بما يتناسب مع التدفقات النقدية الداخلة، ويجنب المؤسسة الوقوع في أزمات سيولة، ويتم ذلك من خلال إعداد جدول زمني يحدد مواعيد استحقاق مختلف الالتزامات مثل ديون الموردين والقروض والضرائب، مما يسمح للإدارة بمتابعة المدفوعات واتخاذ القرارات المناسبة مسبقًا.

كما تحرص المؤسسة على تنسيق مواعيد التحصيل مع مواعيد الدفع، بهدف تقليل الضغط على السيولة، إضافة إلى إمكانية إعادة جدولة بعض الالتزامات عند الحاجة بالتفاوض مع الدائنين أو البنوك، وتعمل المؤسسة أيضًا على توزيع المدفوعات على فترات مختلفة لتفادي

[1] التحليل الاساسي للاستثمار في السوق, eToro. (n.d.). Fundamental analysis. Retrieved April 29, 2026, from https://www.etoro.com/ar/investing/fundamental-analysis

تركزها في وقت واحد، لأن ذلك قد يؤدي إلى عجز نقدي مؤقت، وبذلك يساهم تخطيط مواعيد السداد، إلى جانب تحليل الاستثمارات، في تحقيق التوازن المالي وضمان استقرار التدفقات النقدية داخل المؤسسة[1].

[1] خطة السداد: كيفية وضع خطة السداد والالتزام بها لتحسين تقييم قدرتك على السداد, Retrieved April 29, 2026. from https://fastercapital.com

## خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل، يتضح أن التدفقات النقدية تمثل عنصرًا محوريًا في فهم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، حيث تعكس بصورة واقعية حركة السيولة وقدرة المؤسسة على تمويل نشاطها والوفاء بالتزاماتها في مختلف الفترات.

كما تبين أن قائمة التدفقات النقدية تُعد أداة تحليلية مهمة مكملة لباقي القوائم المالية، لكنها تتميز بتركيزها على الأساس النقدي، مما يجعلها أكثر دقة في تقييم الأداء المالي مقارنة بالقوائم الأخرى.

وقد أظهر الإطار النظري أيضًا أن تحليل التدفقات النقدية، سواء من خلال تصنيفها إلى تشغيلية واستثمارية وتمويلية أو من خلال النسب والمؤشرات المالية، يسمح بفهم أعمق لكفاءة المؤسسة وقدرتها على تحقيق التوازن المالي والاستمرارية.

وبناءً على ذلك، فإن التدفقات النقدية لا تُعتبر مجرد أداة محاسبية، بل هي أداة تحليلية وإدارية أساسية تساعد في دعم اتخاذ القرار المالي وتحقيق الاستقرار والنمو داخل المؤسسة الاقتصادية.

# الفصل الثاني:

# دور الفوترة في تحسين إدارة التدفقات النقدية في شركات التوريد

**تمهيد:**

تعد الفوترة من أهم الآليات التنظيمية في النشاط الاقتصادي، حيث تمثل الوسيلة الأساسية التي يتم من خلالها توثيق العمليات التجارية بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين. ولا يقتصر دورها على الجانب المحاسبي والإداري فحسب، بل تمتد آثارها لتشمل الجوانب المالية، خاصة ما يتعلق بإدارة السيولة والتدفقات النقدية داخل المؤسسة.

وفي هذا السياق، تكتسي الفوترة أهمية خاصة داخل شركات التوريد، نظرًا لارتباطها المباشر بدورة التحصيل وتحويل المبيعات إلى سيولة نقدية قابلة للاستعمال. فنجاح المؤسسة في إدارة عمليات الفوترة والتحصيل ينعكس بشكل مباشر على قدرتها على تمويل نشاطها، والوفاء بالتزاماتها، وتحقيق التوازن المالي.

كما أن تطور أنظمة الفوترة، خصوصًا من خلال الرقمنة والأتمتة، ساهم في تحسين كفاءة التحصيل وتقليل الأخطاء وتسهيل متابعة الذمم المدينة، مما جعلها أداة فعالة في دعم إدارة الخزينة والتنبؤ بالتدفقات النقدية.

وانطلاقًا من هذا الإطار، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى دور الفوترة في تحسين إدارة التدفقات النقدية في شركات التوريد، من خلال تحليل دورة الفوترة والتحصيل، ودراسة أثر آجال الدفع والتحصيل، إضافة إلى إبراز دور تحسين نظام الفوترة في تعزيز السيولة المالية للمؤسسة.

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتنظيمي للفوترة في الجزائر

تعد التدفقات النقدية من المفاهيم الأساسية في المالية، حيث تعبر عن حركة الأموال داخل وخارج المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وتستخدم هذه التدفقات لقياس قدرة المؤسسة على توليد السيولة اللازمة لتمويل أنشطتها والوفاء بالتزاماتها، ومن هذا المنطلق، فإن فهم ماهية التدفقات النقدية يعد خطوة أساسية لتحليل الوضع المالي وتقييم أداء الشركة بشكل دقيق، سيتم توضيح ذلك من خلال هذا المطلب.

### المطلب الأول: مفهوم الفوترة وخصائصها

#### أولا: تعريف الفاتورة

#### 1. تعريف المشرع الجزائري للفاتورة

رغم أن المشرع الجزائري تناول موضوع الفاتورة في عدة نصوص قانونية، من بينها القانون التجاري[1]، والتشريع الجبائي، وقانون الجمارك[2]، إضافة إلى القانون رقم 04-02 [3]والمرسوم التنفيذي رقم 05-468[4]، إلا أنه لم يقدم تعريفًا صريحًا ومباشرًا للفاتورة.

غير أنه بالرجوع إلى أحكام المادة 12 من القانون رقم 04-02، التي تنص على إلزامية تحرير الفاتورة ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية وسند التحويل وفق شروط وكيفيات يحددها التنظيم، صدر المرسوم التنفيذي رقم 05-468 المحدد لشروط تحرير هذه الوثائق.

---

[1] الأمر **رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975**، المتضمن القانون التجاري الجزائري، المعدل والمتمم

[2] القانون ر**قم 98-10 المؤرخ في 22 أوت 1998**، المعدل والمتمم للقانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 جويلية 1979 والمتضمن قانون الجمارك، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 61، الصادرة بتاريخ 23 أوت 1998.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 41، المؤرخة في 23 جوان 2004

[4] المرسوم التنفيذي **رقم 05-468 المؤرخ في 10 ديسمبر 2005**، المحدد لشروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية وكيفيات ذلك، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 80، المؤرخة في 11 ديسمبر 2005

ومن خلال ذلك، يمكن تعريف الفاتورة بأنها وثيقة تجارية إلزامية تُحرر بين الأعوان الاقتصاديين فيما بينهم أو بينهم وبين المستهلك، وتُسلَّم بمجرد إتمام عملية البيع أو تقديم الخدمة. كما تتضمن مجموعة من البيانات الإلزامية المتعلقة بالبائع والمشتري وطبيعة العملية التجارية، وفقًا لما حدده المرسوم التنفيذي رقم 05-468 المتعلق بشروط وكيفيات تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية.

### 2. تعريف المشرع الفرنسي للفاتورة

عرف المشرع الفرنسي الفاتورة بأنها كتابة تحرر بمناسبة عملية بيع أو تقديم خدمة، وتُثبت وجود العملية التجارية. وقد تعددت التعاريف الفقهية للفاتورة، ومن بينها تعريف الفقيه Lamy الذي اعتبرها: "كتابة تنشأ بمناسبة بيع أو أداء خدمات، تثبت وجود العملية التجارية وتوضح شروطها".

كما عُرّفت أيضًا بأنها: "وثيقة يحدد بموجبها البائع للمشتري، في بيع السلع بالتجزئة، شروط التسليم وتنظيم الأسعار".

في حين يرى اتجاه آخر أنها: "وثيقة تجارية يصدرها البائع تتضمن المنتجات أو الخدمات المقدمة، والكميات والأسعار المتفق عليها بين البائع والمشتري".[1]

### 3. التعريف المحاسبي للفاتورة

الفاتورة محاسبياً هي وثيقة تجارية وقانونية تُثبت إتمام عملية بيع سلعة أو تقديم خدمة بشكل رسمي بين طرفين، وتُعد من أهم المستندات الأساسية التي يعتمد عليها النظام المحاسبي في توثيق العمليات المالية. فهي تمثل الدليل الأولي لإثبات حدوث المعاملة، وتُستخدم كأساس لتسجيل مختلف العمليات في الدفاتر المحاسبية.

[1] محمد أمين، **النظام القانوني للممارسات التجارية في التشريع الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، فرع القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01 يوسف بن خدة، السنة الجامعية 2016-2017، ص 27.

كما تُساهم الفاتورة في تسجيل الإيرادات الناتجة عن المبيعات والمصروفات المرتبطة بالمشتريات والخدمات، مما يسمح بمتابعة دقيقة لحركة الأموال داخل المؤسسة. إضافة إلى ذلك، تلعب دورًا مهمًا في تحديد الالتزامات المالية، سواء تعلق الأمر بالديون المستحقة على العملاء (الذمم المدينة) أو الديون المستحقة على المؤسسة تجاه الموردين (الذمم الدائنة)، وهو ما يساعد على تقييم الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة بشكل دقيق.

وتُعتبر الفاتورة كذلك أداة أساسية في إعداد القوائم المالية وتحليل الأداء المالي، كما تُستخدم في الرقابة الداخلية والتدقيق المحاسبي والجبائي، نظرًا لكونها وثيقة رسمية يمكن الاعتماد عليها لإثبات صحة العمليات التجارية. وبالتالي فهي لا تُعد مجرد وثيقة بيع وشراء، بل عنصر محوري في النظام المحاسبي يضمن دقة التسجيل وشفافية المعاملات المالية داخل المؤسسة.

**ثانيا: خصائص الفاتورة**

تنقسم الفاتورة من الناحية القانونية إلى قسمين أساسيين[1]:

• **قسم الديباجة:** وهو الجزء المطبوع من الفاتورة، ويتضمن المعلومات الثابتة الخاصة بالبائع أو المؤسسة، مثل: اسم المؤسسة، عنوانها، نوع النشاط التجاري، رقم الحساب البنكي أو البريدي، وغيرها من البيانات التعريفية.

كما يتضمن في الجهة المقابلة المعلومات الخاصة بالزبون المستفيد من السلعة أو الخدمة، مثل: اسم الزبون، عنوانه، ورقم الطلبية إن وجد.

• **قسم الجسم:** ويختلف حسب طبيعة النشاط التجاري، إذ يتضمن مختلف البيانات المتعلقة بالسلع أو الخدمات المقدمة، إضافة إلى المصاريف المرتبطة بالنقل والتأمين والضرائب

[1] محمد قزوط، **التسجيل المحاسبي لعملية الفوترة في المؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس المهني، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، معهد التكنولوجيا، بتاريخ 24 ماي 2017، ص 5.

والتسبيقات، فضلًا عن المبلغ الصافي للفاتورة، مدة الصلاحية، وجهة الإرسال، والمبلغ الإجمالي بالحروف.

كما تنقسم الفاتورة داخل المؤسسة إلى ثلاثة أقسام فرعية هي:

**1. الجزء العلوي(L'entête)**

ويشمل البيانات الأساسية المتعلقة بالفاتورة، والمتمثلة في:

- تسمية الوثيقة «فاتورة» ورقمها التسلسلي .
- بيانات البائع .
- بيانات المشتري .
- تاريخ تحرير الفاتورة .

**2. الجزء الهيكلي(Le corps)** :ويضم تفاصيل السلع أو الخدمات محل العملية التجارية، ويتضمن:

- **المرجع :(Référence)** رمز أو رقم يخصص للسلعة أو الخدمة .
- **التعيين :(Désignation)** اسم السلعة أو الخدمة ومواصفاتها .
- **الكمية :(Quantité)** عدد الوحدات حسب طبيعة القياس .
- **سعر الوحدة :(Prix Unitaire)** سعر الوحدة خارج الرسم .
- **المبلغ :(Le Montant)** القيمة الإجمالية لكل سلعة أو خدمة خارج الرسم .

### 3. الجزء السفلي(Le pied)

ويظهر فيه ملخص المبالغ المالية المتعلقة بالفاتورة، ويتضمن[1]:

- المبلغ الخام خارج الرسم، وهو مجموع القيم الإجمالية للسلع أو الخدمات .
- المبلغ الصافي خارج الرسم بعد خصم التخفيضات المختلفة .
- مختلف الزيادات أو الرسوم المطبقة .

كما تتضمن الفاتورة أنواعًا من التخفيضات التجارية، تتمثل في:

- **التخفيضات(Rabais)** : تمنح في حالة وجود عيوب في السلعة أو تأخر التسليم أو عدم مطابقة المواصفات .
- **التنزيلات(Remises)** : تمنح بحسب أهمية الزبون أو حجم الطلبية .
- **المحسومات(Ristournes)** : تمنح للزبون عند بلوغ معاملاته التجارية حجمًا معينًا خلال فترة محددة.

## المطلب الثاني: أنواع الفواتير والوثائق التجارية المرتبطة بها

تُعد الفاتورة من أهم الوثائق التجارية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية في توثيق مختلف المعاملات المالية والتجارية، حيث تمثل أداة أساسية لإثبات عمليات البيع والشراء وتحديد الالتزامات المالية بين الأطراف. ونظرًا لتعدد استعمالاتها وتنوع وظائفها، فقد اختلفت أشكال الفواتير وأنواعها تبعًا لعدة معايير، منها طبيعة التعامل، طريقة الدفع، وطبيعة المعاملة، إضافة إلى طبيعتها القانونية أو الإدارية. كما ترتبط الفاتورة بمجموعة من الوثائق التجارية الأخرى التي تكمل دورها في تنظيم وتوثيق النشاط الاقتصادي.

[1] محمد قزوط، نفس المرجع السابق، ص 6.

**أولا: من حيث صفة التعامل**

تتعدد الفواتير من حيث صفة التعامل تبعًا للمرحلة التي تمر بها العملية التجارية بين البائع والمشتري، حيث يمكن أن تكون الفاتورة وثيقة أولية تمهيدية، أو فاتورة نهائية تثبت إتمام البيع، أو وثيقة تصحيحية لمعالجة أخطاء أو تعديلات لاحقة. ويهدف هذا التصنيف إلى تنظيم العمليات التجارية بشكل دقيق يضمن الشفافية وحماية الحقوق المالية للأطراف المتعاملة، كما يسمح بتتبع مختلف مراحل المعاملة التجارية منذ بدايتها إلى غاية تسويتها النهائية[1].

وفيما يلي أهم أنواع الفواتير من حيث صفة التعامل:

**1. فاتورة البيع أو الفاتورة الأصلية**

تُعد فاتورة البيع الوثيقة المحاسبية والقانونية الأساسية التي تثبت وقوع عملية البيع أو تقديم الخدمة بشكل فعلي ونهائي. فهي تُحرر من طرف البائع بعد تسليم السلع أو إنجاز الخدمة، وتُوجه إلى المشتري كإثبات رسمي للقيمة المستحقة عليه.

وتتضمن هذه الفاتورة مجموعة من البيانات التفصيلية التي تعكس كامل عناصر العملية التجارية، مثل بيانات البائع والمشتري، وصف دقيق للسلع أو الخدمات، الكميات، الأسعار الفردية، الخصومات الممنوحة، الضرائب والرسوم المطبقة، إضافة إلى تحديد المبلغ الإجمالي الصافي الواجب دفعه.

كما تتضمن أيضًا شروط الدفع وآجال الاستحقاق، وقد تُرفق أحيانًا بشروط إضافية تتعلق بالتسليم أو الضمان أو التأخير في الدفع. وتُعتبر هذه الفاتورة مرجعًا أساسيًا في المحاسبة، حيث يتم على أساسها تسجيل الإيرادات والمصاريف وإثبات الحقوق والالتزامات داخل الدفاتر المحاسبية، ومن الناحية القانونية، تُعد فاتورة البيع سندًا إثباتيًا معتمدًا في حالة النزاعات التجارية أو الرقابة الجبائية، لأنها تعكس وجود معاملة تجارية حقيقية ومكتملة بين الطرفين.

[1] محمد بوتين، المحاسبة العامة ومعايير المحاسبة الدولية، دار النشر الوراقات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 105. (SCF)، الجزائر،

### 2. فاتورة عرض الأسعار أو تقدير السعر

هي وثيقة تجارية أولية يوجهها البائع إلى المشتري بناءً على طلب مسبق منه، بهدف تزويده بمعلومات تفصيلية حول أسعار السلع أو الخدمات وشروط البيع والدفع والتسليم قبل اتخاذ قرار الشراء.

وتكتسي هذه الفاتورة أهمية كبيرة في مرحلة التفاوض التجاري، حيث تسمح للمشتري بمقارنة العروض المتاحة في السوق واختيار الأنسب من حيث السعر والجودة وشروط التعاقد.

وتشمل فاتورة عرض الأسعار عادة وصفًا أوليًا للمنتجات أو الخدمات، والأسعار المقترحة، والخصومات المحتملة، إضافة إلى شروط الدفع ومدة صلاحية العرض. وهي لا تُلزم الطرفين قانونيًا بشكل نهائي، بل تبقى مجرد عرض قابل للقبول أو الرفض[1].

ففي حال قبول المشتري لهذا العرض، يتم اعتماده كأساس لإبرام الصفقة وإصدار فاتورة البيع الأصلية، أما في حال عدم القبول فإنها تفقد أي أثر قانوني أو محاسبي.

### 3. الفاتورة المبدئية (الشكلية)

تعرف الفاتورة المبدئية كذلك بالفاتورة الصورية أو الأولية، وهي وثيقة تُحرر قبل تنفيذ عملية البيع الفعلية أو شحن البضائع، وتهدف إلى تقديم تصور أولي للمشتري حول طبيعة الصفقة وقيمتها التقريبية.

وتُستخدم هذه الفاتورة بشكل واسع في التجارة الدولية وعمليات الاستيراد والتصدير، حيث تساعد في تسهيل الإجراءات الجمركية وتقدير الرسوم والضرائب قبل دخول البضائع إلى البلد المستورد.

[1] محمد أمين مهري، **النظام القانوني للممارسات التجارية في التشريع الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2016-2017، ص 54.

وتتضمن الفاتورة المبدئية معلومات تقريبية حول السلع أو الخدمات، مثل الكميات، الأسعار التقديرية، الوزن، تكاليف الشحن والتأمين، ومدة التسليم. إلا أنها لا تُعد وثيقة محاسبية نهائية، ولا يمكن الاعتماد عليها في التسجيل المحاسبي أو الدفع، لأنها لا تعكس عملية بيع مكتملة.

كما تلعب دورًا مهمًا في التفاوض التجاري، إذ تساعد المشتري على اتخاذ قرار مسبق بشأن جدوى العملية التجارية من الناحية المالية والاقتصادية[1].

### 4. الفاتورة الرقمية

الفاتورة الرقمية هي فاتورة يتم إعدادها باستخدام برامج وتطبيقات معلوماتية حديثة، حيث يتم إدخال بيانات العملية التجارية داخل نظام إلكتروني يقوم تلقائيًا بإنشاء الفاتورة بشكل منظم ودقيق.

وتتميز هذه الفواتير بسرعة إعدادها وسهولة معالجتها، إضافة إلى تقليل الأخطاء الحسابية التي قد تنتج عن المعالجة اليدوية. كما تسمح بتخزين الفواتير إلكترونيًا وإمكانية الرجوع إليها في أي وقت، مما يسهل عمليات المراجعة والمتابعة داخل المؤسسة.

وتُعد الفواتير الرقمية خطوة انتقالية مهمة نحو التحول الرقمي في التسيير المحاسبي، حيث تعتمد عليها العديد من المؤسسات الحديثة لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف الإدارية المرتبطة بالوثائق الورقية.

### 5. الفاتورة الإلكترونية

تُعتبر الفاتورة الإلكترونية من أكثر أشكال الفوترة تطورًا، حيث يتم إصدارها واستلامها ومعالجتها بشكل إلكتروني كامل دون أي تدخل ورقي أو يدوي. وتتميز بكونها جزءًا من نظام معلوماتي متكامل يسمح بتبادل البيانات بين مختلف الأطراف (البائع، المشتري، والإدارة الجبائية).

[1] محمد أمين مهري، نفس المرجع السابق، ص55.

وتكمن أهمية هذا النوع من الفواتير في تعزيز الشفافية المالية وتقليل فرص التلاعب والتهرب الضريبي، إضافة إلى تسريع عمليات الدفع والتحصيل وتحسين الرقابة الجبائية.

كما تسمح الفاتورة الإلكترونية بدمج العمليات المحاسبية بشكل آلي داخل أنظمة المؤسسة، مما يسهل إعداد التقارير المالية وتحليل البيانات بشكل دقيق وفوري. ولهذا السبب أصبحت العديد من الدول تعتمدها بشكل إلزامي في المعاملات التجارية.

### 6. فواتير العربون

فواتير العربون هي فواتير تُصدر من أجل تحصيل مبالغ مالية مسبقة قبل تنفيذ الصفقة بشكل كامل، وتُستخدم لضمان جدية المشتري والتزامه بإتمام عملية الشراء.

وتلعب هذه الفواتير دورًا مهمًا في تمويل العمليات التجارية، خاصة في المشاريع الكبيرة أو الطلبات الخاصة التي تتطلب نفقات أولية من طرف البائع.

كما تُعتبر وسيلة لتقليل المخاطر التجارية، لأنها تمنح البائع ضمانًا جزئيًا قبل بدء التنفيذ الفعلي للصفقة، مما يعزز الاستقرار المالي للمؤسسة.

### 7. مذكرة الخصم

مذكرة الخصم هي وثيقة محاسبية تُستخدم عندما يتم تخفيض قيمة الفاتورة الأصلية، سواء بسبب إرجاع جزء من البضائع، أو وجود أخطاء في التسعير، أو منح تخفيضات إضافية بعد إتمام البيع، وتُستخدم هذه المذكرة لتعديل الحسابات المالية بين البائع والمشتري، بما يضمن تحقيق التوازن بين المبالغ المسجلة فعليًا والمبالغ المستحقة.

كما تُعد وسيلة مهمة لتصحيح الأخطاء المحاسبية وتحسين دقة السجلات المالية داخل المؤسسة[1].

[1] Compta Online, “Modèle de facture”, متاح على الرابط: https://www.compta-online.com/model-facture.html تاريخ الاطلاع : 2026-05-15

### 8. مذكرة الائتمان

هي وثيقة يصدرها البائع للمشتري بهدف تعديل قيمة الفاتورة الأصلية، نتيجة تخفيض في السعر أو إرجاع سلع أو اكتشاف خطأ في الحساب.

وتُفيد مذكرة الائتمان في إعلام المشتري بأن له رصيدًا دائنًا لدى البائع، يمكن استعماله في تسويات مستقبلية أو خصمها من عمليات شراء لاحقة.

كما تُستخدم كأداة محاسبية أساسية لتصحيح الأخطاء وضبط الحسابات التجارية بطريقة قانونية ومنظمة.

### 9. إشعار دائن

إشعار الدائن هو مستند محاسبي يُستخدم لتصحيح فاتورة سابقة أو لتسجيل تعديل مالي لصالح المشتري، نتيجة خطأ أو تغيير في شروط الصفقة بعد إصدار الفاتورة الأصلية.

ويُعتبر هذا الإشعار وسيلة مهمة لضمان دقة العمليات المحاسبية، وتفادي النزاعات بين الأطراف المتعاملة، من خلال توثيق أي تعديل يطرأ على القيمة المالية للمعاملة التجارية بشكل رسمي وواضح.

## ثانيا: من حيث طبيعة الدفع

### 1. الفاتورة السريعة

تُعد الفاتورة السريعة من أبسط أنواع الفواتير وأكثرها استعمالًا في المعاملات اليومية التي تتطلب سرعة في الإنجاز، مثل المعارض التجارية، الخدمات الحرة، أو عمليات البيع المباشر ذات القيمة المحدودة. تتميز هذه الفاتورة بإمكانية إصدارها في وقت وجيز دون الحاجة إلى إدخال تفاصيل معقدة، حيث يكفي تسجيل المبلغ الإجمالي وبعض البيانات الأساسية الخاصة بالعميل أو الخدمة.

وتكمن أهميتها في تسهيل عمليات التحصيل الفوري وتقليل الإجراءات الإدارية، مما يجعلها مناسبة للأنشطة التي تعتمد على السرعة في التعاملات المالية. كما أنها تساهم في تقليل الوقت الضائع في إعداد الفواتير التفصيلية، خاصة عندما تكون العمليات بسيطة ولا تتطلب توثيقًا محاسبيًا معقدًا[1].

### 2. الفاتورة التفصيلية

تُعتبر الفاتورة التفصيلية الشكل الأكثر دقة وتنظيمًا بين أنواع الفواتير، إذ تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بالعملية التجارية بشكل مفصل وواضح. وتشمل هذه المعلومات بيانات البائع والمشتري، وصف السلع أو الخدمات، الكميات، الأسعار الفردية، الخصومات، الضرائب، إضافة إلى طريقة الدفع وشروط التسليم.

وتكتسي هذه الفاتورة أهمية كبيرة من الناحية المحاسبية والقانونية، كونها تُعد وثيقة إثبات دقيقة يمكن الاعتماد عليها في المراجعة المالية أو في حالة النزاعات التجارية. كما تساعد المؤسسة على تحليل مبيعاتها بشكل دقيق، وفهم هيكل إيراداتها وتكاليفها بطريقة منظمة.

### 3. الفواتير المؤقتة

تُستخدم الفواتير المؤقتة في المشاريع الكبرى أو العمليات ذات القيمة المالية المرتفعة، حيث يصعب تسديد المبلغ الإجمالي دفعة واحدة. لذلك يتم تقسيم قيمة المشروع إلى دفعات مرحلية تُسدد وفق تقدم العمل أو حسب اتفاق مسبق بين الطرفين.

ويهدف هذا النوع من الفواتير إلى تخفيف الضغط المالي على العميل من جهة، وضمان تدفق نقدي منتظم للمؤسسة من جهة أخرى. كما يُعد وسيلة فعالة لتمويل المشاريع طويلة الأجل، خاصة في مجالات البناء والخدمات الهندسية والمشاريع الاستثمارية الكبرى.

[1] نفس المرجع السابق.

### 4. فاتورة الاشتراكات أو الأقساط

يُستخدم هذا النوع من الفواتير في المعاملات ذات الطابع الدوري، حيث يتم دفع مبالغ مالية بشكل منتظم مقابل الحصول على خدمة مستمرة، مثل اشتراكات النوادي الرياضية، خدمات الإنترنت، أو الدورات التكوينية[1] .

وتتميز هذه الفاتورة بطابعها التعاقدي المستمر، إذ ترتبط بفترة زمنية محددة يتم خلالها تجديد الالتزام بالدفع بشكل شهري أو سنوي، كما تمنح المؤسسة استقرارًا في التدفقات النقدية، لأنها توفر دخلًا منتظمًا يمكن التنبؤ به مسبقًا.

### 5. فاتورة التأخير

تُصدر فاتورة التأخير عندما يتجاوز العميل تاريخ الاستحقاق المحدد في الفاتورة الأصلية دون تسديد المبلغ المستحق. وتُستخدم هذه الفاتورة كوسيلة تذكير رسمية للمشتري بضرورة الدفع، وقد تتضمن في بعض الحالات غرامات تأخير أو زيادات مالية حسب الاتفاق المسبق.

وتُعتبر أداة مهمة في إدارة الذمم المدينة، لأنها تساعد المؤسسة على تقليل التأخر في التحصيل وتحسين انضباط العملاء في الدفع، كما قد تُستخدم كإجراء تمهيدي قبل اللجوء إلى الوسائل القانونية[2].

### 6. الفاتورة المتكررة

الفاتورة المتكررة هي فاتورة تُصدر بشكل دوري ومنتظم مقابل خدمات أو منتجات يتم تقديمها باستمرار دون انقطاع، مثل خدمات البث الرقمي، الاشتراكات الشهرية، أو خدمات الإنترنت.

---

[1] كمال دريس فتحي، "**سند المعاملات التجارية كبديل للفوترة في التشريع الجزائري**"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، العدد 06، جوان 2017، ص 168.

[2] كمال دريس فتحي، نفس المرجع السابق، ص169.

وتتميز هذه الفواتير بأنها تعتمد على نظام آلي في الغالب، حيث يتم إصدارها بشكل تلقائي وفق دورات زمنية محددة (شهرية، ربع سنوية، أو سنوية)، وتعد من أهم مصادر الإيرادات الثابتة للمؤسسات الحديثة، نظرًا لقدرتها على ضمان تدفق نقدي مستقر وطويل الأجل.

**ثالثا: حسب طبيعة المعاملة**

**1. الفاتورة التجارية**

تُعد الفاتورة التجارية من أهم أنواع الفواتير وأكثرها استعمالًا في المعاملات الاقتصادية، خاصة في عمليات البيع والشراء التي تتم بين المؤسسات أو بين الأطراف الاقتصادية المختلفة. وتكتسي هذه الفاتورة أهمية كبيرة في المعاملات الدولية، حيث تُستخدم كوثيقة أساسية في عمليات التصدير والاستيراد.

وتتضمن الفاتورة التجارية جميع البيانات المتعلقة بالعملية التجارية مثل وصف البضائع، الكميات، الأسعار، شروط الدفع، ووسائل الشحن والتسليم. كما تُستخدم كذلك لأغراض جمركية، إذ تعتمد عليها المصالح الجمركية في تحديد الرسوم والضرائب المستحقة على السلع المستوردة أو المصدرة، مما يجعلها وثيقة قانونية ومحاسبية في نفس الوقت.

**2. الفاتورة المالية**

تُستخدم الفاتورة المالية في العمليات ذات الطابع المالي البحت، خاصة تلك المتعلقة بالقروض أو التمويلات أو العمليات التي تتضمن تبادلاً نقديًا دون وجود سلعة مادية مباشرة. وقد تأخذ هذه الفاتورة طابعًا محاسبيًا خاصًا يختلف عن الفواتير التجارية التقليدية.

وفي بعض الحالات، يمكن أن تكون هذه الفاتورة قابلة للتحويل أو التداول بين الأطراف المالية، مما يمنحها وظيفة إضافية كأداة تمويل قصيرة الأجل. وتُستعمل بشكل خاص في المؤسسات المالية والبنوك وشركات التمويل[1].

[1] قارة مولود عيسى، "**النظام القانوني للفاتورة الإلكترونية**"، مجلة معارف، قسم العلوم القانونية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، العدد 11، 21 ديسمبر 2016، ص 81.

### 3. الفاتورة الودية

الفاتورة الودية هي فاتورة لا ترتبط بعملية تجارية حقيقية أو بيع فعلي، بل يتم إصدارها لأغراض شكلية أو إدارية أو حتى مالية مؤقتة. وقد تُستخدم في بعض الحالات لتسهيل الحصول على تمويل أو لإثبات تعامل غير فعلي بين أطراف معينة.

ورغم أنها قد تبدو وثيقة عادية من حيث الشكل، إلا أنها لا تعكس حركة اقتصادية حقيقية، مما يجعل استخدامها محاطًا بالحذر من الناحية القانونية والمحاسبية. وفي بعض الأنظمة قد تُعتبر غير مقبولة إذا استُخدمت خارج إطارها المشروع.

### 4. الفاتورة البرونزية

تُعد الفاتورة البرونزية من الفواتير غير القانونية، حيث يتم تحريرها دون وجود أي معاملة تجارية حقيقية، أو قد تُحرر باسم أشخاص أو جهات غير موجودة أصلًا. ويهدف هذا النوع من الفواتير في الغالب إلى تحقيق أغراض غير مشروعة مثل التلاعب المالي أو التهرب الضريبي[1].

وبسبب طابعها غير القانوني، فإن هذا النوع من الفواتير يُعد محظورًا في معظم التشريعات، ويُعرض مرتكبيه للمساءلة القانونية، نظرًا لما يسببه من تشويه للمعاملات التجارية والإضرار بالشفافية الاقتصادية.

[1] قارة مولود عيسى،نفس المرجع السابق، ص 82.

**رابعا: حسب الطبيعة العامة أو الخاصة**

**1. الفواتير العامة**

تُقصد بالفواتير العامة تلك التي تصدرها الهيئات والمؤسسات العمومية التابعة للدولة، مثل وزارة المالية أو الجماعات المحلية أو المؤسسات الإدارية. وتتميز هذه الفواتير بطابعها الرسمي، حيث تُستخدم في المعاملات التي ترتبط بالنشاط العام للدولة أو الخدمات العمومية.

وتخضع هذه الفواتير لقواعد تنظيمية وقانونية صارمة، نظرًا لارتباطها بالمال العام، مما يجعلها أداة رقابية مهمة لضمان الشفافية وحسن تسيير الموارد العمومية.

**2. الفواتير الخاصة**

أما الفواتير الخاصة فهي تلك التي تصدر عن المؤسسات الخاصة أو الأفراد أو البنوك، وتُستخدم في مختلف المعاملات التجارية والخدمات الاقتصادية. وتُعتبر هذا النوع من الفواتير الأكثر انتشارًا في الحياة الاقتصادية اليومية.

وتتميز الفواتير الخاصة بمرونتها مقارنة بالفواتير العامة، حيث تخضع في الغالب لاتفاقات تجارية بين الأطراف، مع الالتزام بالقوانين التجارية والمحاسبية المعمول بها. كما تُعد أداة أساسية لإثبات العمليات التجارية وتوثيقها محاسبيًا وقانونيًا.

## المطلب الثالث: دور وأهمية الفوترة

### أولا: دور الفاتورة

تُعتبر الفاتورة من الوثائق التجارية الأساسية التي تؤدي وظائف متعددة داخل النشاط الاقتصادي، فهي لا تقتصر على كونها مستندًا محاسبيًا فحسب، بل تمتد لتشمل أدوارًا قانونية ورقابية ومالية وتنظيمية، مما يجعلها عنصرًا محوريًا في تسيير المعاملات التجارية. ويمكن إبراز أهم أدوارها فيما يلي:

#### 1. الفاتورة كوسيلة لضمان شفافية المعاملات التجارية

تساهم الفاتورة بشكل مباشر في تعزيز الشفافية داخل المعاملات التجارية، من خلال توضيح جميع العناصر المالية المرتبطة بالعملية التجارية، مثل سعر السلعة أو الخدمة، الرسوم، الضرائب، والتخفيضات إن وجدت. وهذا يسمح لكل من البائع والمشتري بالإطلاع الدقيق على حقوقه والتزاماته[1].

كما تلعب الفاتورة دورًا مهمًا في حماية المستهلك، خاصة في حالات البيع بالتقسيط أو البيع المؤجل، حيث تمكّنه من معرفة القيمة الحقيقية للمبالغ المستحقة عليه، وجدولة دفعاته بشكل واضح، مما يقلل من حالات الغموض أو النزاعات التجارية المحتملة.

[1] زهرة علاوي، **الفاتورة كوسيلة شفافية للممارسات التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-06-21، ص 13.

### 2. الفاتورة كوسيلة لإثبات المعاملات التجارية

تُعد الفاتورة من أهم وسائل الإثبات في المعاملات التجارية، حيث اعترف بها المشرع الجزائري ضمن الأدلة المعتمدة لإثبات الالتزامات والعقود التجارية، إلى جانب السندات الرسمية والعرفية.

كما أن القواعد القانونية في القانون المدني والتشريع التجاري تؤكد على أهمية الكتابة كوسيلة للإثبات، خاصة في المعاملات التي تتجاوز قيمتها حدًا معينًا، مما يجعل الفاتورة وثيقة أساسية لإثبات وجود العلاقة التعاقدية أو انقضائها.

وفي هذا الإطار، أجاز القانون رقم 04-02 إمكانية إثبات العقود التجارية بواسطة الفاتورة أو غيرها من الوثائق التجارية، مثل أوامر الشراء ووصول التسليم، مما يعزز مكانتها القانونية ويجعلها سندًا معتمدًا في المعاملات الاقتصادية.

### 3. الفاتورة كوسيلة محاسبية

تلعب الفاتورة دورًا محوريًا في النظام المحاسبي للمؤسسات، إذ تُعد المصدر الأساسي لتسجيل العمليات التجارية في الدفاتر المحاسبية، وخاصة الدفتر اليومي، بما يسمح بتتبع مختلف الإيرادات والمصاريف بشكل دقيق ومنظم.

كما تُستخدم الفاتورة كمرجع أساسي في إعداد القوائم المالية وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تساعد في تحديد النتائج المالية (ربح أو خسارة) وتقييم الأداء الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك، تعتمد الإدارات الجبائية على الفواتير في عمليات الرقابة الضريبية، باعتبارها وثائق رسمية تثبت حجم النشاط الحقيقي للمؤسسة، كما يستفيد منها المستهلك في تتبع نفقاته وتنظيم ميزانيته الشخصية[1].

[1] موقع Remotify ، "**ما هي الفاتورة؟**"، متاح على الرابط: https://www.remotify.co/ar/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%A9/، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 15 ماي 2026.

### 4. الفاتورة كوسيلة دين وتمويل

تُستخدم الفاتورة عمليًا كأداة مالية للحصول على التمويل، حيث يمكن أن تمثل حقًا ماليًا مستحق الدفع في المستقبل، يتم استغلاله للحصول على سيولة فورية.

ومن أبرز هذه التطبيقات الفاتورة الشكلية (Proforma Invoice) التي تُستخدم كوثيقة أولية لطلب التمويل أو القروض دون أن تكون ملزمة قانونيًا. كما توجد تقنيات مالية حديثة مثل تحويل الفواتير إلى سيولة نقدية(Factoring) ، حيث يتم بيع الحقوق المالية الناتجة عن الفاتورة لمؤسسات مالية مقابل الحصول على السيولة بشكل فوري.

وهذه الوظيفة تجعل الفاتورة أداة مهمة في دعم النشاط الاقتصادي وتمويل المؤسسات، خاصة في حالات الحاجة إلى السيولة قصيرة الأجل.

### 5. الفاتورة كوسيلة رقابية

تُعتبر الفاتورة أداة أساسية في الرقابة الاقتصادية والمالية، حيث تمكن السلطات المختصة من تتبع العمليات التجارية وضبط السوق، ومنع التلاعب والتهرب الضريبي.

وقد ألزم المشرع الاقتصادي التجار بإصدار الفواتير في كل عملية بيع أو تقديم خدمة، باعتبارها وثيقة رسمية تسمح بمراقبة حجم النشاط الحقيقي للمؤسسات، وتضمن حقوق الخزينة العمومية من الضرائب والرسوم.

كما أقر القانون عقوبات جبائية وجزائية في حالة عدم الالتزام بإصدار الفواتير أو التلاعب بمحتواها، مما يعكس أهميتها في حماية النظام الاقتصادي وضمان الشفافية.

**ثانيا: أهمية الفوترة**

تُعد الفاتورة من الوثائق الأساسية في تنظيم المعاملات التجارية، نظرًا لدورها المحوري في توثيق العمليات الاقتصادية وضمان حقوق مختلف الأطراف المتعاملة، وتتجلى أهميتها في عدة جوانب، سواء بالنسبة للبائع أو المشتري أو في المجالين القانوني والمحاسبي، وذلك على النحو التالي[1]:

**1. أهمية الفاتورة بالنسبة للبائع**

تمثل الفاتورة بالنسبة للبائع وسيلة رسمية لإثبات إتمام عملية البيع، حيث تُعد دليلاً قانونيًا ومحاسبيًا على أن السلعة أو الخدمة قد تم تسليمها فعليًا للمشتري. كما تحدد الفاتورة القيمة المالية المستحقة، بما في ذلك السعر الإجمالي والضرائب والخصومات إن وجدت.

وبذلك، تُشكل الفاتورة أداة مهمة لحماية حقوق البائع، إذ تُلزم المشتري بدفع المبلغ المستحق في الآجال المتفق عليها، كما تساعد البائع على متابعة مستحقاته المالية وتنظيم حساباته التجارية.

**2. أهمية الفاتورة بالنسبة للمشتري**

تُمكّن الفاتورة المشتري من التحقق من صحة العملية التجارية عند استلام السلع أو الخدمات، من حيث الكمية والنوعية والأسعار المتفق عليها. كما تسمح له بمقارنة ما تم الاتفاق عليه مسبقًا مع ما تم تنفيذه فعليًا.

إضافة إلى ذلك، تُعتبر الفاتورة وسيلة إثبات مهمة للمشتري في حال وجود أي نزاع تجاري، حيث يمكنه الاعتماد عليها للمطالبة بحقوقه أو الطعن في أي خطأ متعلق بالتسعير أو التسليم.

[1] موقع Wafeq، "**الفواتير الإلكترونية: مفهومها، أهميتها وكيفية الاستفادة منها**"، متاح على الرابط: https://www.wafeq.com/ar/ مركز-الأعمال/لأصحاب-الأعمال/الفواتير-الإلكترونية-مفهومها-أهميتها-وكيفية-الاستفادة-منها تم الاطلاع عليه بتاريخ: 15 ماي 2026

### 3. أهمية الفاتورة في مجال الملكية والتداول التجاري

تُعد الفاتورة في بعض الحالات بمثابة سند تجاري يساهم في إثبات انتقال ملكية البضائع من البائع إلى المشتري، خاصة في المعاملات التي يتم فيها التسليم الفوري أو الموثق.

كما تلعب دورًا مهمًا في تنظيم حركة البضائع داخل النشاط التجاري، إذ تُستخدم كمرجع لإثبات العمليات التي تمت بين الأطراف الاقتصادية، مما يعزز الثقة والشفافية في التعاملات التجارية.

### 4. أهمية الفاتورة في المجال المحاسبي

تُعتبر الفاتورة وثيقة أساسية في النظام المحاسبي للمؤسسة، حيث تُستخدم كأساس لتسجيل مختلف العمليات التجارية في الدفاتر المحاسبية، سواء تعلق الأمر بعمليات البيع بالنسبة للبائع أو عمليات الشراء بالنسبة للمشتري.

كما تساهم الفاتورة في إعداد القوائم المالية وتحليل الأداء المالي للمؤسسة، من خلال توفير بيانات دقيقة حول الإيرادات والمصروفات، مما يساعد في تقييم الوضعية المالية واتخاذ القرارات المناسبة.

## المبحث الثاني: تأثير الفوترة على التدفقات النقدية في شركات التوريد

تعتبر الفوترة من العناصر الأساسية في التسيير المالي لشركات التوريد، لأنها ترتبط مباشرة بحركة التدفقات النقدية داخل المؤسسة، فالفاتورة لا تقتصر على إثبات العملية التجارية فقط، بل تساهم في تحويل المبيعات إلى سيولة نقدية تُستخدم في تمويل النشاط وتسديد الالتزامات المختلفة.

كما أن فعالية نظام الفوترة وسرعة التحصيل تؤثران بشكل مباشر على الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يؤدي التأخر في إصدار الفواتير أو تحصيلها إلى ضعف السيولة وارتفاع حجم الذمم المدينة. لذلك تسعى المؤسسات إلى تحسين أنظمة الفوترة وتنظيم آجال الدفع والتحصيل لضمان التوازن النقدي وتعزيز إدارة الخزينة.

### المطلب الأول: دورة الفوترة والتحصيل

تعد دورة الفوترة والتحصيل (Billing and Collection Cycle) من أهم الدورات المالية والمحاسبية داخل شركات التوريد، باعتبارها العملية التي تسمح بتحويل النشاط التجاري للمؤسسة إلى تدفقات نقدية فعلية. فهي تمثل سلسلة مترابطة من الإجراءات تبدأ بإصدار الفواتير الخاصة بالسلع أو الخدمات المقدمة للعملاء، وتنتهي بتحصيل المبالغ المستحقة وتسجيلها محاسبيًا، بما يضمن استمرارية النشاط وتحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

وتكتسي هذه الدورة أهمية بالغة داخل المؤسسات الاقتصادية، خاصة شركات التوريد، نظرًا لارتباطها المباشر بحركة السيولة النقدية، إذ إن نجاح المؤسسة لا يرتبط فقط بحجم المبيعات المحققة، وإنما بقدرتها على تحويل تلك المبيعات إلى نقد فعلي في الوقت المناسب. فالمبيعات الآجلة، رغم مساهمتها في رفع رقم الأعمال، لا تحقق فائدة حقيقية للمؤسسة إلا بعد تحصيل قيمتها وتحويلها إلى سيولة قابلة للاستخدام في تمويل العمليات التشغيلية وسداد الالتزامات المختلفة[1]

[1] طاحونة للتحصيل، "**إدارة دورة الفوترة والتحصيل**"، متاح على الموقع الإلكتروني

كما تعتبر دورة الفوترة والتحصيل أداة أساسية لضمان الانضباط المالي داخل المؤسسة، لأنها تسمح بتتبع مختلف العمليات التجارية والرقابة على الذمم المدينة، إضافة إلى تحسين إدارة العلاقات مع العملاء والحد من مخاطر التأخر أو عدم السداد. ومن هذا المنطلق، فإن فعالية هذه الدورة تنعكس بشكل مباشر على جودة التدفقات النقدية ومستوى الاستقرار المالي للمؤسسة.

وتتكون دورة الفوترة والتحصيل من مجموعة مراحل مترابطة ومتكاملة، تتمثل فيما يلي:

**أولًا: مرحلة إصدار الفواتير**

تُعد مرحلة إصدار الفواتير البداية الفعلية لدورة التحصيل، حيث تقوم المؤسسة بإعداد فاتورة رسمية مباشرة بعد تسليم السلع أو تقديم الخدمات للعميل. وتتضمن هذه الفاتورة مختلف البيانات المتعلقة بالعملية التجارية، مثل بيانات البائع والمشتري، وصف المنتجات أو الخدمات، الكميات، الأسعار، الضرائب، الخصومات، شروط الدفع، وتاريخ الاستحقاق.

وتلعب دقة الفاتورة دورًا محوريًا في نجاح عملية التحصيل، لأن أي خطأ في البيانات أو تأخر في الإصدار قد يؤدي إلى نزاعات تجارية أو تعطيل عملية الدفع. لذلك تسعى المؤسسات الحديثة إلى اعتماد أنظمة فوترة إلكترونية تسمح بإعداد الفواتير بشكل آلي ودقيق، مع تقليل الأخطاء البشرية وتسريع عملية الإرسال والمتابعة.

كما أن سرعة إصدار الفاتورة بعد إتمام عملية البيع تساعد على تقليص الفترة الزمنية بين البيع والتحصيل، وهو ما ينعكس إيجابًا على سرعة دوران النقد وتحسين السيولة داخل المؤسسة.

**ثانيًا: مرحلة متابعة الفواتير والتحصيل**

https://tahsela.com/portfolio/manage-the-entire-invoice-cycle/ تم الاطلاع عليه بتاريخ: 23 ماي 2026

بعد إصدار الفاتورة، تبدأ المؤسسة في متابعة عملية التحصيل من خلال مراقبة آجال الاستحقاق وتتبع وضعية العملاء المالية. وتُعتبر هذه المرحلة من أكثر المراحل تأثيرًا على التدفقات النقدية، لأنها تحدد مدى قدرة المؤسسة على تحويل ديون العملاء إلى نقد فعلي في الوقت المحدد.

وتعتمد المؤسسات في هذه المرحلة على مجموعة من الوسائل والإجراءات، مثل إرسال إشعارات التذكير قبل حلول تاريخ الاستحقاق، والتواصل المستمر مع العملاء، إضافة إلى توفير وسائل دفع متعددة كالدفع الإلكتروني والتحويلات البنكية والشيكات، بهدف تسهيل عملية السداد وتسريع التحصيل.

كما تلجأ بعض المؤسسات إلى منح خصومات تشجيعية للعملاء الذين يقومون بالدفع المبكر، وهو ما يساعد على تقليل فترة التحصيل وتحسين السيولة النقدية. وفي المقابل، قد تفرض غرامات أو فوائد تأخير على العملاء المتأخرين عن السداد، وذلك للحد من تراكم الديون وتحفيز الالتزام بآجال الدفع.

وتكمن أهمية هذه المرحلة في كونها تساهم في تقليل حجم الذمم المدينة وتحسين دورة رأس المال العامل، مما يرفع من قدرة المؤسسة على تمويل نشاطها دون الحاجة المستمرة إلى اللجوء لمصادر تمويل خارجية[1].

**ثالثًا: مرحلة معالجة النزاعات والمتأخرات**

[1] المرجع نفسه.

قد تواجه المؤسسة خلال دورة التحصيل مجموعة من العراقيل والمشكلات، مثل اعتراض العملاء على بعض عناصر الفاتورة، أو وجود أخطاء في الكميات أو الأسعار، أو التأخر في السداد بسبب صعوبات مالية لدى العميل.

وفي هذه الحالة، تعمل المؤسسة على معالجة النزاعات بطريقة سريعة وفعالة من خلال مراجعة الفواتير والتأكد من صحة البيانات وتصحيح الأخطاء عند الضرورة، مع الحفاظ على العلاقة التجارية مع العميل.

أما في حالات التأخر في السداد، فتقوم المؤسسة باتخاذ مجموعة من الإجراءات التصاعدية، تبدأ بالتذكير الودي، ثم الإنذارات الرسمية، وقد تصل في بعض الحالات إلى الاستعانة بشركات تحصيل متخصصة أو اتخاذ إجراءات قانونية لاسترجاع المستحقات المالية.

وتُساهم المعالجة الفعالة للمتأخرات في تقليل مخاطر الديون المعدومة، وتحسين جودة الذمم المدينة، والمحافظة على التوازن النقدي للمؤسسة.

**رابعًا: مرحلة التسوية والتسجيل المحاسبي**

تتمثل هذه المرحلة في تسجيل المبالغ المحصلة داخل النظام المحاسبي وتحديث حسابات العملاء والدفاتر المالية، مع إقفال الفواتير التي تم تسديدها بالكامل.

وتسمح هذه العملية بتوفير معلومات دقيقة وفورية حول الوضعية المالية للمؤسسة، مثل حجم المبالغ المحصلة، الديون المتبقية، والفواتير المتأخرة، وهو ما يساعد الإدارة المالية على إعداد التقارير وتحليل التدفقات النقدية واتخاذ القرارات المناسبة.

كما تساهم هذه المرحلة في تعزيز الرقابة الداخلية وضمان صحة البيانات المحاسبية، إضافة إلى تسهيل عمليات المراجعة والتدقيق المالي والجبائي.

## 2- دور الأنظمة الرقمية في تحسين دورة الفوترة والتحصيل

في ظل التطور التكنولوجي والتحول الرقمي، أصبحت المؤسسات تعتمد بشكل متزايد على الأنظمة الإلكترونية المتكاملة، مثل أنظمة تخطيط موارد المؤسسة(ERP) ، بهدف تحسين دورة الفوترة والتحصيل ورفع كفاءتها.

وتسمح هذه الأنظمة بأتمتة مختلف مراحل الدورة، بدءًا من إصدار الفواتير إلكترونيًا، مرورًا بمتابعة التحصيل وإرسال التنبيهات التلقائية، وصولًا إلى التحديث الفوري للحسابات والسجلات المحاسبية[1].

كما تساهم الأنظمة الرقمية في تقليل الأخطاء البشرية، وتسريع العمليات المالية، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، إضافة إلى توفير مؤشرات دقيقة حول وضعية العملاء والتدفقات النقدية المتوقعة، مما يساعد الإدارة على تحسين قراراتها المالية وتعزيز قدرتها على التخطيط وإدارة السيولة.

وبالتالي، يمكن القول إن دورة الفوترة والتحصيل تُشكل عنصرًا أساسيًا في إدارة التدفقات النقدية داخل شركات التوريد، حيث إن كفاءتها تؤثر بشكل مباشر على السيولة، والاستقرار المالي، والقدرة على الاستمرار والنمو. لذلك فإن تحسين هذه الدورة واعتماد أنظمة حديثة لإدارتها يُعد من أهم العوامل التي تساعد المؤسسات على تحقيق أداء مالي فعال والمحافظة على توازنها النقدي في بيئة اقتصادية تتسم بالتغير والمنافسة المستمرة.

[1] ون بيج، **نظام الفوترة والتحصيل**، متاح على الموقع الإلكتروني:
https://onepage.sa/?C=onepage.saBillingCollectionSys&id=، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 ماي 2026.

## المطلب الثاني: أثر آجال الدفع والتحصيل على التدفقات النقدية

تؤثر آجال الدفع والتحصيل بشكل مباشر على مستوى السيولة والتوازن المالي داخل المؤسسة، لأنها تتحكم في توقيت دخول وخروج النقدية، فكلما تمكنت المؤسسة من تقليص آجال التحصيل وتسريع قبض مستحقاتها من العملاء، تحسنت قدرتها على توفير السيولة اللازمة لتغطية النفقات والالتزامات المالية، وفي المقابل فإن تمديد آجال الدفع للموردين يسمح للمؤسسة بالاحتفاظ بالنقدية لفترة أطول، مما يمنحها مرونة أكبر في إدارة الخزينة وتجنب الوقوع في العجز النقدي.

- **أثر آجال التحصيل (فترة الائتمان الممنوحة للعملاء)**

تُعرف آجال التحصيل بأنها المدة الزمنية التي تمنحها المؤسسة لعملائها من أجل تسديد قيمة السلع أو الخدمات بعد إتمام عملية البيع، وتُعتبر هذه الآجال من أهم العناصر المؤثرة في التدفقات النقدية التشغيلية، لأنها ترتبط مباشرة بسرعة تحويل المبيعات إلى سيولة نقدية فعلية[1].

فعندما تعتمد المؤسسة سياسة تقصير آجال التحصيل، فإن ذلك يؤدي إلى تسريع دخول النقدية وتحسين التدفقات النقدية الداخلة، حيث تتمكن المؤسسة من استرجاع أموالها في وقت قصير، مما يسمح لها بتغطية مصاريفها التشغيلية وتمويل نشاطها دون الحاجة إلى اللجوء المتكرر إلى التمويل الخارجي، كما تساهم هذه السياسة في تقليل مخاطر الديون المعدومة أو المتأخرة، وتخفيض تكاليف المتابعة والتحصيل، إضافة إلى توفير سيولة نقدية جاهزة يمكن استغلالها في الاستثمار أو توسيع النشاط أو مواجهة الظروف الطارئة.

[1] بن يوسف أحمد، دور التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماستر، جامعة قسنطينة، 2020، ص 52.

إلى جانب ذلك، فإن سرعة التحصيل تُحسن من مؤشرات السيولة وتزيد من قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، مثل دفع أجور العمال وتسديد مستحقات الموردين والضرائب، كما تعكس كفاءة الإدارة المالية في تسيير الذمم المدينة والتحكم في دورة التحويل النقدي.

غير أن التشدد المفرط في تقليص آجال التحصيل قد تكون له بعض الآثار السلبية، إذ قد يؤدي إلى فقدان بعض العملاء الذين يفضلون التعامل مع مؤسسات تمنح فترات سداد أطول وأكثر مرونة، ولهذا قد تضطر المؤسسة إلى تقديم خصومات نقدية أو تسهيلات معينة لتشجيع العملاء على الدفع المبكر، وهو ما قد يؤثر جزئيًا على هامش الربح.

أما في حالة إطالة آجال التحصيل، فإن المؤسسة تواجه تأخرًا في دخول التدفقات النقدية، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى السيولة وظهور ضغط على الخزينة، فكلما طال أجل التحصيل، زادت الفترة التي تبقى فيها الأموال مجمدة لدى العملاء بدل استغلالها في تمويل النشاط التشغيلي، وقد يؤدي ذلك إلى صعوبة في تغطية النفقات الجارية والالتزامات المستحقة في مواعيدها[1].

كما أن استمرار تأخر التحصيل قد يدفع المؤسسة إلى اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل أو التمويل البنكي من أجل سد العجز النقدي، وهو ما يترتب عنه تحمل أعباء مالية إضافية تتمثل في الفوائد والتكاليف البنكية، إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع حجم الذمم المدينة لفترات طويلة يزيد من احتمالية التعثر وعدم السداد، مما يؤثر سلبًا على الأداء المالي والاستقرار النقدي للمؤسسة.

[1] بن يوسف أحمد، نفس المرجع السابق، ص 53.

- **أثر آجال الدفع (فترة الائتمان الممنوحة من الموردين)**

تُعرف آجال الدفع بأنها المدة الزمنية التي يحق للمؤسسة خلالها سداد قيمة مشترياتها للموردين، وهي عنصر أساسي في إدارة التدفقات النقدية الخارجة، لأنها تحدد توقيت خروج السيولة من خزينة المؤسسة، وبالتالي تؤثر بشكل مباشر على توازنها المالي وقدرتها على تغطية التزاماتها[1].

### 1. إطالة آجال الدفع (تأخير السداد)

عند إطالة آجال الدفع تحتفظ المؤسسة بالسيولة النقدية داخل حساباتها لفترة أطول، مما يسمح لها بالاستفادة من هذه الأموال في تمويل نشاطها التشغيلي أو تغطية مصاريفها اليومية، كما تعتبر هذه الفترة بمثابة تمويل قصير الأجل بدون فوائد، مما يعزز مرونة إدارة الخزينة ويمنح المؤسسة قدرة أكبر على مواجهة الضغوط المالية المؤقتة.

ومن أهم مزايا هذه السياسة تحسين مؤشرات السيولة قصيرة الأجل، حيث تبدو المؤسسة أكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القريب، إضافة إلى إتاحة النقد لاستغلال فرص استثمارية أو تشغيلية أخرى، مما يزيد من كفاءة استخدام الموارد المالية ويعزز المرونة في اتخاذ القرارات المالية.

رغم هذه الإيجابيات، فإن الإفراط في تأخير السداد قد يؤدي إلى آثار سلبية، أهمها توتر العلاقة مع الموردين، وفقدان بعض الامتيازات التجارية مثل خصومات الدفع المبكر، إضافة إلى التأثير السلبي على التصنيف الائتماني للمؤسسة وصعوبة الحصول على تسهيلات مستقبلية، وهو ما قد يحد من مرونتها في التفاوض التجاري.

[1] Billup ،Cash Flow and Payment Terms Impact on Liquidity :، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.billup.com تم الاطلاع عليه بتاريخ: 23 ماي 2026

### 2. تقصير آجال الدفع (تسريع السداد)

في حالة تقصير آجال الدفع، فإن المؤسسة تقوم بخروج النقدية بشكل أسرع من خزينتها، مما يؤدي إلى ضغط على السيولة المتاحة ويقلل من هامش الأمان المالي على المدى القصير، خاصة إذا لم تكن التدفقات الداخلة كافية لتغطية هذه المدفوعات في الوقت المناسب.

رغم ذلك فإن السداد المبكر يمنح المؤسسة مزايا مهمة، مثل الاستفادة من خصومات التعجيل في الدفع التي يقدمها الموردون، مما يساهم في تقليل التكاليف الإجمالية وتحسين الربحية، إضافة إلى تعزيز الثقة والعلاقات التجارية مع الموردين، وهو ما قد ينعكس إيجابًا على شروط التوريد المستقبلية مثل الأسعار أو الأولوية في التسليم.

## المطلب الثالث: دور تحسين نظام الفوترة في تعزيز السيولة وإدارة الخزينة

يعد تحسين نظام الفوترة من أهم الأدوات الحديثة التي تعتمد عليها المؤسسات من أجل تسريع التدفقات النقدية الداخلة وتقليص دورة التحصيل، حيث لا يقتصر دوره على إصدار الفواتير فقط، بل يمتد ليشمل إدارة متكاملة لعملية التحصيل ومتابعة الذمم المدينة بشكل دقيق ومستمر، ويساهم هذا التحسين في تقليل التأخير في استرجاع المستحقات المالية، ومنع تراكم الديون غير المسددة، مما يؤدي إلى تحويل المبيعات الآجلة إلى سيولة فعلية في وقت أقصر. وبذلك ينعكس بشكل مباشر على تعزيز قدرة إدارة الخزينة على تغطية الالتزامات العاجلة، وتمويل النشاط التشغيلي بكفاءة أعلى، وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي وما يترتب عنه من تكاليف إضافية.

وتتعدد آليات نظام الفوترة المحسن في دعم السيولة وإدارة الخزينة، حيث تقوم على مجموعة من الإجراءات التنظيمية والتكنولوجية التي تهدف إلى رفع كفاءة التحصيل، وتحسين شفافية المعاملات المالية، وتوفير رؤية دقيقة لحركة التدفقات النقدية داخل المؤسسة[1].

**أولًا: تقليص دورة التحصيل وتسريع التدفقات النقدية**

يُعتبر تقليص دورة التحصيل من أبرز أهداف نظام الفوترة المحسن، ويتم ذلك من خلال أتمتة عملية إصدار الفواتير بحيث يتم إنشاء الفاتورة وإرسالها مباشرة إلى العميل بمجرد إتمام عملية البيع أو تقديم الخدمة دون أي تأخير إداري أو ورقي. هذا الإجراء يقلل من الزمن الفاصل بين إنجاز العملية التجارية وبداية عملية التحصيل، مما يسرّع دخول النقدية إلى خزينة المؤسسة.

كما يساهم دمج وسائل الدفع الإلكتروني داخل الفاتورة في تسهيل عملية السداد على العملاء، حيث يتمكن العميل من الدفع مباشرة عبر التحويلات البنكية أو البطاقات المصرفية أو وسائل الدفع الرقمية الحديثة، وهو ما يقلل من المماطلة ويزيد من سرعة التحصيل، إضافة إلى ذلك توفر الأنظمة الحديثة خاصية التتبع الآلي للفواتير، والتي تسمح بمراقبة كل فاتورة منذ إصدارها إلى غاية تحصيلها، مع إرسال تنبيهات تلقائية عند اقتراب موعد الاستحقاق أو عند التأخر في الدفع، مما يساعد المؤسسة على التدخل في الوقت المناسب وتقليل مخاطر التأخير.

**ثانيًا: التنبؤ بالتدفقات النقدية وتحسين إدارة الخزينة**

يساهم نظام الفوترة المحسن في توفير قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة حول الفواتير المستحقة ومواعيد تحصيلها، وهو ما يسمح بإعداد توقعات مالية أكثر واقعية للتدفقات النقدية المستقبلية. هذا النوع من التنبؤ المالي يمكّن إدارة الخزينة من معرفة حجم السيولة المتوقع توفره في كل

[1] بن طبولة شهاب الدين، **موازنة المؤسسة بين هدفي السيولة والربحية – دراسة تطبيقية بمؤسسة مركز عمار بن عمر بقالمة**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، السنة الجامعية 2021، ص 65.

فترة زمنية، وبالتالي التخطيط المسبق لتغطية النفقات التشغيلية والالتزامات المالية دون الوقوع في عجز نقدي مفاجئ[1].

كما يساعد هذا التنبؤ في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر كفاءة، حيث يمكن للمؤسسة تحديد الفوائض النقدية المتوقعة وتوجيهها نحو استثمارات قصيرة الأجل أو مجالات مدرة للعائد بدل تركها دون استغلال، وبهذا يتحول نظام الفوترة من مجرد أداة محاسبية إلى أداة استراتيجية لإدارة السيولة والتخطيط المالي داخل المؤسسة.

**ثالثًا: تقليل الأخطاء والنزاعات المالية**

يساهم اعتماد الفوترة الإلكترونية والأنظمة المؤتمتة في تقليل الأخطاء البشرية التي قد تحدث أثناء إعداد الفواتير، مثل أخطاء الحساب أو التسعير أو إدخال البيانات، وهي أخطاء غالبًا ما تؤدي إلى اعتراضات من طرف العملاء وتأخير في عمليات الدفع. ومن خلال تقليل هذه الأخطاء، يتم تحسين دقة الفواتير ورفع مستوى الثقة بين المؤسسة وعملائها، مما يسرّع عملية التحصيل بشكل غير مباشر.

كما توفر هذه الأنظمة توثيقًا رقميًا شاملًا لجميع العمليات المالية، حيث يتم حفظ كل المعاملات بشكل منظم وشفاف، مما يسهل عمليات المراجعة والتدقيق الداخلي والخارجي. هذا التوثيق الدقيق يقلل من النزاعات المالية ويعزز مصداقية النظام المحاسبي داخل المؤسسة، وهو ما ينعكس إيجابًا على استقرار التدفقات النقدية

[1] بوخلافة سفيان، **دور نظام معلومات إدارة الخزينة في ترشيد القرار الاستثماري في المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة مجموعة LafargeHolcim** ، الجزائر، مجلة اقتصادية للأعمال والتجارة، المجلد 10، العدد 01، 2025، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ص 185.

**رابعًا: خفض التكاليف التشغيلية وتحسين الكفاءة الإدارية**

يؤدي التحول نحو الفوترة الرقمية إلى تقليل التكاليف التشغيلية المرتبطة بالورق والطباعة والإرسال والأرشفة التقليدية، وهو ما يساهم في تخفيف الأعباء المالية على المؤسسة. كما يتيح هذا التحول استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة، حيث يتم تقليل الوقت والجهد المبذول في الأعمال اليدوية، مما يسمح للموظفين بالتركيز على مهام أكثر أهمية مثل التحليل المالي، ومتابعة السيولة، وتخطيط الخزينة[1].

إضافة إلى ذلك، يساهم تحسين نظام الفوترة في رفع كفاءة الأداء الإداري بشكل عام، من خلال تسريع الإجراءات الداخلية وتقليل التعقيدات الإدارية، مما ينعكس إيجابًا على سرعة اتخاذ القرار المالي وقدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن نظام الفوترة المحسن لا يقتصر دوره على الجانب المحاسبي فقط، بل يشكل عنصرًا استراتيجيًا أساسيًا في تحسين السيولة وإدارة الخزينة، وتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسة على المدى القصير والطويل.

[1] رواحنة عماد الدين، **دور جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة**، مذكرة ماستر في العلوم التسيير، تخصص: فحص محاسبي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص 35.

## خلاصة الفصل

يتبين من خلال هذا الفصل أن نظام الفوترة يُعد عنصرًا أساسيًا في تنظيم النشاط التجاري داخل شركات التوريد، حيث لا يقتصر دوره على توثيق المعاملات التجارية، بل يمتد ليشكل نقطة انطلاق رئيسية لتحويل المبيعات إلى تدفقات نقدية فعلية.

كما أظهرت الدراسة أن دورة الفوترة والتحصيل تلعب دورًا حاسمًا في تحديد سرعة دخول السيولة إلى المؤسسة، إذ إن فعالية هذه الدورة تؤثر بشكل مباشر على حجم الذمم المدينة وقدرة المؤسسة على تمويل نشاطها التشغيلي دون اللجوء إلى مصادر خارجية.

ومن جهة أخرى، فإن آجال الدفع والتحصيل تُعد من العوامل المؤثرة في التوازن النقدي، حيث يساهم تقليص آجال التحصيل في تحسين السيولة، بينما يساعد تمديد آجال الدفع في تخفيف الضغط المالي، شريطة الحفاظ على توازن يضمن استقرار العلاقة مع مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

كما خلص الفصل إلى أن اعتماد أنظمة فوترة حديثة، خاصة الرقمية منها، يساهم بشكل فعال في تحسين إدارة الخزينة من خلال تسريع عملية التحصيل، تقليل الأخطاء، تحسين الشفافية، وتوفير معلومات دقيقة تساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية واتخاذ قرارات مالية أكثر كفاءة.

وبالتالي، فإن الفوترة لم تعد مجرد أداة محاسبية تقليدية، بل أصبحت وسيلة تنظيمية واستراتيجية تؤثر بشكل مباشر على الأداء المالي واستقرار السيولة داخل شركات التوريد.

# الفصل الثالث:

# دراسة حالة بمؤسسة

# Univers Brico

## تمهيد

بعد التطرق في الجانب النظري إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالفوترة والتحصيل والتدفقات النقدية، سيتم في هذا الفصل إسقاط الجوانب النظرية على الواقع العملي من خلال دراسة حالة بمؤسسة Univers Brico ، وذلك بهدف التعرف على نظام الفوترة والتحصيل المعتمد بالمؤسسة وتحليل مدى تأثيره على التدفقات النقدية.

ولتحقيق هذا الهدف، سيتم في البداية تقديم المؤسسة محل الدراسة والتعرف على هيكلها التنظيمي ونظام الفوترة والتحصيل المعتمد بها، ثم التطرق إلى تحليل عمليات الفوترة ووضعية الزبائن وآجال التحصيل، إضافة إلى تقييم فعالية إدارة الذمم المدينة من خلال مجموعة من المؤشرات المالية المرتبطة بالتحصيل والسيولة، وصولاً إلى إبراز أثر هذه العمليات على التدفقات النقدية للمؤسسة.

## المبحث الأول: تقديم مؤسسة Univers Brico ونظام الفوترة والتحصيل بها

يخصص هذا المبحث لتقديم مؤسسة Univers Brico محل الدراسة، من خلال التعريف بنشاطها ومجال عملها وهيكلها التنظيمي، إضافة إلى عرض نظام الفوترة والتحصيل المعتمد بها. ويهدف ذلك إلى تكوين صورة شاملة حول بيئة الدراسة وفهم كيفية تسيير العمليات التجارية والمالية داخل المؤسسة، بما يسمح بتحليل أثر الفوترة والتحصيل على التدفقات النقدية بصورة أكثر دقة في المبحث الموالي.

### المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

تعد مؤسسة Univers Brico Commercial من المؤسسات الاقتصادية الخاصة الناشطة في مجال التجارة والخدمات الصناعية، حيث يقع مقرها بولاية المدية، تأسست المؤسسة بتاريخ 05 سبتمبر 2008، ومنذ ذلك الحين تعمل على توفير مختلف المعدات والتجهيزات وقطع الغيار الموجهة للاستعمال الصناعي والمهني، إضافة إلى تقديم مجموعة من الخدمات التقنية المتعلقة بالصيانة والإصلاح.

تمارس المؤسسة نشاطها في مجال التجارة بالجملة لمختلف المعدات وقطع الغيار واللواحق الصناعية، حيث توفر لزبائنها منتجات متنوعة تشمل قطع الغيار الموجهة لصيانة وإصلاح التجهيزات الميكانيكية، والبطاريات والعجلات المطاطية، إضافة إلى المعدات والماكينات والمواد الأولية المستعملة في مختلف الأنشطة الصناعية، كما تنشط المؤسسة في مجال توفير التجهيزات الضرورية للمؤسسات الاقتصادية، وهو ما يجعلها تلعب دوراً مهماً في تموين العديد من المتعاملين الاقتصاديين بالمواد والمعدات اللازمة لممارسة نشاطهم.

ولا يقتصر نشاط مؤسسة Univers Brico على الجانب التجاري فقط، بل يمتد كذلك إلى الجانب الخدمي والتقني، حيث تقدم خدمات الصيانة الصناعية وإصلاح التجهيزات المختلفة، ومن بين أهم الخدمات التي توفرها المؤسسة خدمة البوبيناج (Bobinage) ، والمتمثلة في إعادة لف المحركات الكهربائية وإصلاحها، بالإضافة إلى صيانة المضخات والمحركات الكهربائية والتجهيزات الصناعية الأخرى، ويسمح هذا التنوع في الأنشطة للمؤسسة بتلبية مختلف احتياجات زبائنها وتقديم حلول متكاملة تجمع بين بيع المعدات وخدمات الصيانة والإصلاح.

تعتمد المؤسسة في تعاملاتها التجارية على فئة المؤسسات والشركات الاقتصادية بالدرجة الأولى، حيث تعتبر هذه الفئة الزبون الرئيسي لها، وتتعامل المؤسسة مع عدد معتبر من الشركات الصناعية والتجارية التي تحتاج بصورة مستمرة إلى قطع الغيار والمعدات الصناعية وخدمات الصيانة، وقد ساهم هذا التوجه في بناء علاقات تجارية مستقرة مع العديد من الزبائن المهنيين، مما ساعد المؤسسة على تعزيز مكانتها داخل السوق المحلية.

ومن الناحية التنظيمية، تضم المؤسسة حوالي ستة عشر (16) عاملا موزعين على مختلف الوظائف الإدارية والتجارية والتقنية، وتشتمل المؤسسة على مصلحة إدارية تتولى الأعمال المكتبية وحفظ الوثائق ومتابعة الملفات الإدارية، بالإضافة إلى مصلحة تجارية تشرف على استقبال الطلبات وإعداد الفواتير ومتابعة العمليات التجارية، كما تضم المؤسسة مصلحة تقنية تتكون من عدة ورشات متخصصة في البوبيناج وخراط وصيانة التجهيزات الصناعية، إضافة إلى مصلحة النقل والتوصيل التي تتولى إيصال الطلبيات والمواد إلى الزبائن.

أما فيما يخص التسيير المالي والمحاسبي، فتعتمد المؤسسة على محاسب خارجي يتولى معالجة العمليات المحاسبية وإعداد التصريحات الجبائية والوثائق المالية المختلفة، ويسمح هذا التنظيم بضمان احترام القواعد المحاسبية والجبائية المعمول بها، إضافة إلى توفير المعلومات الضرورية المتعلقة بالنشاط المالي للمؤسسة.

وتحقق المؤسسة رقم أعمال معتبر يقدر بحوالي 10 مليار سنتيم سنوياً، وهو ما يعكس حجم النشاط التجاري الذي تمارسه داخل السوق، كما يعكس هذا الرقم أهمية العمليات التجارية التي تنجزها المؤسسة وحجم المعاملات المرتبطة ببيع المعدات الصناعية وقطع الغيار والخدمات التقنية المقدمة للزبائن.

وقد ساهمت الخبرة التي اكتسبتها المؤسسة منذ تأسيسها، إلى جانب تنوع خدماتها ومنتجاتها، في تعزيز قدرتها التنافسية داخل السوق المحلية. كما مكنها ذلك من كسب ثقة عدد معتبر من الزبائن والمحافظة على علاقات تجارية مستمرة معهم، الأمر الذي ساهم في استقرار نشاطها وتطور حجم أعمالها مع مرور الوقت.

وتكتسي مؤسسة Univers Brico أهمية خاصة بالنسبة لهذه الدراسة، نظراً لاعتمادها بشكل كبير على عمليات البيع بالأجل عند تعاملها مع المؤسسات والشركات الاقتصادية. وتستلزم هذه العمليات إصدار عدد معتبر من الفواتير ومتابعة تحصيل مستحقاتها المالية، مما يجعل نظام الفوترة والتحصيل من أهم العناصر المؤثرة على مستوى التدفقات النقدية والسيولة داخل المؤسسة، وهو ما يبرر اختيارها كحالة دراسية في هذه المذكرة.

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

عتبر الهيكل التنظيمي من أهم العناصر التي تعتمد عليها المؤسسة في تنظيم مختلف نشاطاتها وتوزيع المسؤوليات بين العمال والمصالح المختلفة. ويساهم هذا الهيكل في تحقيق التنسيق بين مختلف الوظائف الإدارية والتجارية والتقنية، بما يضمن حسن سير العمل وتحقيق الأهداف المسطرة.

تعتمد مؤسسة Univers Brico على هيكل تنظيمي بسيط يتناسب مع طبيعة نشاطها وحجمها، حيث يشرف المدير على مختلف المصالح والأنشطة داخل المؤسسة، مع توزيع المهام بين مجموعة من المصالح الإدارية والتجارية والتقنية، ويسمح هذا التنظيم بضمان انسيابية العمليات التجارية والفنية، إضافة إلى تسهيل عملية اتخاذ القرار ومتابعة مختلف الأنشطة.

ويتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة من عدة مصالح رئيسية تتمثل في المصلحة الإدارية، المصلحة التجارية، المصلحة التقنية، ومصلحة النقل والتوصيل، إضافة إلى الاستعانة بخدمات محاسب خارجي يتولى متابعة الجوانب المحاسبية والجبائية للمؤسسة.

**الشكل رقم (03-01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة Univers Brico**




**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتماداً على المعلومات المقدمة من المؤسسة.

## 1. المصلحة الإدارية

تتولى المصلحة الإدارية مختلف الأعمال الإدارية المتعلقة بتسيير المؤسسة، من خلال حفظ الوثائق والأرشيف ومتابعة الملفات الإدارية وتنظيم المراسلات واستقبال مختلف الوثائق المتعلقة بالنشاط اليومي للمؤسسة.

## 2. المصلحة التجارية

تعد المصلحة التجارية من أهم المصالح داخل المؤسسة، حيث تشرف على استقبال طلبات الزبائن ومتابعة العمليات التجارية، كما يتولى المسؤول التجاري إعداد سندات التسليم (Bon de Livraison)، وإصدار الفواتير التجارية باستعمال برنامج GFS Gestion Commerciale، إضافة إلى متابعة ملفات الزبائن ومختلف العمليات المرتبطة بالبيع والتحصيل.

### 3. المصلحة التقنية

تمثل المصلحة التقنية الجانب الإنتاجي والخدمي للمؤسسة، حيث تضم مجموعة من الورشات المتخصصة في الصيانة والإصلاح. وتشمل ورشة البوبيناج المكلفة بإعادة لف المحركات الكهربائية وإصلاحها، وورشة التور التي تتولى إنجاز مختلف الأعمال الميكانيكية، بالإضافة إلى ورشة صيانة وتجهيز الشاحنات والمعدات الصناعية.

### 4. مصلحة النقل والتوصيل

تتولى هذه المصلحة نقل وتسليم المعدات وقطع الغيار إلى الزبائن، مما يساهم في ضمان وصول الطلبيات في الآجال المحددة وتحسين جودة الخدمة المقدمة.

### 5. المحاسب الخارجي

تعتمد المؤسسة على محاسب خارجي يتولى معالجة العمليات المحاسبية وإعداد التصريحات الجبائية والوثائق المالية المختلفة، إضافة إلى تقديم الاستشارات المتعلقة بالجوانب المحاسبية والمالية للمؤسسة.

ومن خلال هذا الهيكل التنظيمي يتضح وجود تكامل بين مختلف المصالح داخل المؤسسة، حيث تساهم كل مصلحة في أداء مهام محددة بما يضمن حسن سير النشاط التجاري والتقني للمؤسسة وتحقيق أهدافها.

## المطلب الثالث: نظام الفوترة والتحصيل بالمؤسسة

تتبع مؤسسة Univers Brico دورة متكاملة للفوترة والتحصيل تبدأ منذ استلام طلبية الزبون وتنتهي بتحصيل قيمة الفاتورة وإيداع الأموال في الحساب البنكي للمؤسسة. وتهدف هذه الدورة إلى ضمان حسن سير العمليات التجارية ومتابعة المستحقات المالية للمؤسسة وتحويل المبيعات المنجزة إلى تدفقات نقدية فعلية.

### أولاً: نظام الفوترة المعتمد بالمؤسسة

تعتمد مؤسسة Univers Brico في تسيير عملياتها التجارية على برنامج GFS Gestion Commerciale Version Basic، الذي يسمح بإدارة مختلف العمليات المتعلقة بالمبيعات والمخزون والفوترة، ويساهم هذا البرنامج في تسهيل عملية إعداد الوثائق التجارية وحفظ البيانات الخاصة بالزبائن والعمليات المنجزة.

تبدأ عملية الفوترة داخل المؤسسة بمجرد استلام طلبية الزبون، حيث يتم التأكد من توفر السلع أو إمكانية إنجاز الخدمة المطلوبة، وبعد ذلك يتم تحضير المواد أو إنجاز الخدمة المطلوبة من طرف الورشات التقنية المختصة، سواء تعلق الأمر بأعمال الصيانة أو البوبيناج أو بيع قطع الغيار والمعدات الصناعية.

بعد الانتهاء من تجهيز الطلبية يتم إعداد سند التسليم (Bon de Livraison) ، والذي يعتبر وثيقة تثبت عملية تسليم البضاعة أو إنجاز الخدمة لفائدة الزبون، ويتضمن هذا السند مختلف المعلومات المتعلقة بالمواد أو الخدمات المقدمة، ويعد المرجع الأساسي لإعداد الفاتورة التجارية.

وفي مرحلة لاحقة يقوم المسؤول التجاري بإدخال البيانات الخاصة بالعملية التجارية في برنامج GFS، ليتم إصدار الفاتورة التجارية التي تتضمن جميع المعلومات الضرورية مثل اسم الزبون، رقم الفاتورة، تاريخ الإصدار، طبيعة المواد أو الخدمات المقدمة، الكميات، الأسعار، المبلغ الإجمالي خارج الرسم، الرسم على القيمة المضافة، والمبلغ الإجمالي الواجب دفعه.

وتعتبر الفاتورة وثيقة قانونية ومحاسبية مهمة، حيث تثبت حق المؤسسة في تحصيل قيمة المبيعات المنجزة، كما تشكل أساس تسجيل العمليات التجارية في السجلات المحاسبية ومتابعة الذمم المدينة الخاصة بالزبائن.

**ثانياً: نظام التحصيل بالمؤسسة**

بعد إصدار الفاتورة تنتقل العملية إلى مرحلة التحصيل، والتي تمثل المرحلة النهائية في دورة البيع، وتعتمد المؤسسة بشكل أساسي على البيع بالأجل عند تعاملها مع المؤسسات والشركات، حيث تمنح للزبائن فترة زمنية محددة قبل تسديد مستحقاتهم المالية.

وتتم أغلب عمليات التسديد بواسطة الشيكات، حيث يقوم الزبون بتسليم شيك يمثل قيمة الفاتورة أو مجموعة من الفواتير المستحقة. وبعد استلام الشيك يتم إيداعه لدى البنك وتسجيل العملية ضمن الوثائق التجارية والمحاسبية للمؤسسة.

ويشرف المسؤول التجاري على متابعة الفواتير الصادرة ومراقبة الفواتير التي لم يتم تحصيلها بعد، كما يتم التنسيق مع الزبائن من أجل متابعة آجال الدفع وضمان استرجاع المستحقات المالية في أقرب الآجال الممكنة.

**ثالثاً: علاقة الفوترة بالتدفقات النقدية داخل المؤسسة**

تمثل الفوترة المرحلة الأولى في تكوين التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، إذ أن إصدار الفاتورة يمنح المؤسسة حقاً مالياً تجاه الزبون. غير أن هذا الحق لا يتحول إلى سيولة فعلية إلا بعد تحصيل قيمة الفاتورة.

ونظراً لاعتماد مؤسسة Univers Brico على البيع بالأجل، فإن جزءاً مهماً من أموالها يبقى لفترة معينة في شكل ديون مستحقة على الزبائن، وكلما طالت مدة التحصيل تأخر دخول الأموال إلى خزينة المؤسسة، مما قد يؤثر على قدرتها على تمويل نشاطها اليومي وتسديد التزاماتها المختلفة.

وفي المقابل، فإن التحصيل السريع للفواتير يساهم في تحسين مستوى السيولة المالية، ويوفر للمؤسسة الموارد اللازمة لتمويل عمليات الشراء ودفع الأجور وتغطية مختلف المصاريف التشغيلية، ولهذا السبب تولي المؤسسة أهمية كبيرة لمتابعة الفواتير والتحصيل باعتبارهما من العناصر الأساسية المؤثرة في التوازن المالي واستمرارية النشاط.

وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار نظام الفوترة والتحصيل المعتمد داخل مؤسسة Univers Brico من أهم الأنظمة الإدارية والتجارية التي تؤثر بصورة مباشرة على التدفقات النقدية، وهو ما سيتم تحليله بصورة أكثر تفصيلاً في المبحث الموالي من خلال دراسة الفواتير ووضعية الزبائن وآجال التحصيل.

**الشكل رقم (03-02): دورة الفوترة والتحصيل المعتمدة بمؤسسة Univers Brico Commercial**




**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتماداً على المعلومات المقدمة من المؤسسة.

## المبحث الثاني: تحليل الفوترة وأثرها على التدفقات النقدية بمؤسسة Univers Brico

### المطلب الأول: دراسة وتحليل نظام الفوترة بمؤسسة Univers Brico

تعتبر الفوترة من أهم العمليات التجارية والإدارية داخل مؤسسة Univers Brico ، نظراً لدورها الأساسي في إثبات المعاملات التجارية وتسجيل حقوق المؤسسة المالية تجاه الزبائن. كما تمثل الفاتورة الوثيقة القانونية والمحاسبية التي تثبت عملية البيع أو تقديم الخدمة، وتسمح للمؤسسة بمتابعة مستحقاتها المالية وضمان تحصيلها في الآجال المحددة.

ومن خلال فترة التربص الميداني بالمؤسسة، تبين أن عملية الفوترة تتم وفق إجراءات منظمة تبدأ باستقبال طلبات الزبائن ومعالجتها، ثم إعداد الوثائق التجارية اللازمة، وصولاً إلى إصدار الفاتورة النهائية ومتابعة عملية التحصيل. وتعتمد المؤسسة في تسيير هذه العمليات على برنامج GFS Gestion Commerciale Version Basic الذي يساهم في تسهيل عمليات التسجيل والمتابعة وحفظ البيانات الخاصة بالزبائن والمعاملات التجارية.

**أولاً: مراحل عملية الفوترة بالمؤسسة**

تبدأ عملية الفوترة باستقبال طلبية الزبون من طرف المصلحة التجارية، حيث يتم تحديد طبيعة المواد أو الخدمات المطلوبة والتأكد من توفرها داخل المؤسسة. وفي حالة توفر المنتجات المطلوبة يتم تحضيرها وتسليمها للزبون، أما في حالة الخدمات التقنية مثل البوبيناج أو صيانة المحركات والمضخات، فتتم معالجة الطلب داخل الورشات التقنية التابعة للمؤسسة.

بعد الانتهاء من تجهيز الطلبية أو إنجاز الخدمة المطلوبة، يتم إعداد سند التسليم (Bon de Livraison) الذي يثبت عملية التسليم الفعلي للمواد أو إنجاز الخدمة، ويعتبر هذا السند وثيقة مرجعية أساسية تعتمد عليها المؤسسة في إعداد الفاتورة التجارية لاحقاً.

وفي المرحلة الموالية، يقوم المسؤول التجاري بإدخال البيانات المتعلقة بالعملية التجارية داخل برنامج GFS ، حيث يتم تسجيل معلومات الزبون والمواد المباعة والكميات والأسعار، ثم

استخراج الفاتورة التجارية بشكل آلي، ويساهم هذا البرنامج في الحد من الأخطاء اليدوية وضمان دقة البيانات المسجلة.

**ثانياً: تحليل نموذج فاتورة تجارية**

من خلال دراسة إحدى الفواتير الصادرة عن المؤسسة، والموجهة لفائدة الزبون "ت" بتاريخ 2026/04/27، يتضح أن الفاتورة تتضمن مجموعة من البيانات الأساسية التي تفرضها التشريعات التجارية والجبائية، والمتمثلة في اسم المؤسسة، رقم الفاتورة، تاريخ الإصدار، بيانات الزبون، وصف المواد أو الخدمات المقدمة، الكميات، الأسعار، إضافة إلى المبلغ الإجمالي الواجب دفعه.

وقد بلغت القيمة الإجمالية الصافية الواجب دفعها حسب الفاتورة محل الدراسة مبلغ 786.756,60 دج، كما أشارت الفاتورة إلى أن طريقة الدفع المعتمدة هي الدفع بالأجل ÀTerme، وهو ما يعكس السياسة التجارية التي تعتمدها المؤسسة في تعاملها مع الزبائن من المؤسسات الاقتصادية.

ويلاحظ من خلال الفاتورة أن المؤسسة تحرص على تضمين جميع المعلومات الضرورية التي تسمح بتحديد العملية التجارية بدقة، الأمر الذي يضمن حماية حقوق الطرفين ويمنح الفاتورة حجيتها القانونية والمحاسبية.

**ثالثاً: أهمية الفوترة داخل المؤسسة**

تلعب الفوترة دوراً محورياً في نشاط مؤسسة Univers Brico ، إذ تسمح بتوثيق مختلف العمليات التجارية وإثبات الحقوق المالية للمؤسسة، كما تشكل الفواتير المصدر الأساسي للمعلومات المتعلقة بالمبيعات المنجزة خلال فترة معينة، وتستخدم في إعداد التقارير التجارية والمحاسبية المختلفة.

وتساهم الفوترة كذلك في متابعة الذمم المدينة الخاصة بالزبائن، حيث تتحول قيمة الفاتورة بعد إصدارها إلى حق مالي للمؤسسة ينتظر التحصيل. لذلك فإن جودة نظام الفوترة وسرعة إنجاز الفواتير يؤثران بصورة مباشرة على فعالية نظام التحصيل ومستوى التدفقات النقدية.

كما تسمح الفواتير للمؤسسة بمتابعة حجم المبيعات وتحديد الزبائن الأكثر تعاملاً معها، إضافة إلى مراقبة آجال الدفع والكشف عن الفواتير المتأخرة في السداد، وهو ما يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بالتحصيل وإدارة السيولة.

**رابعاً: دور برنامج GFS في تحسين عملية الفوترة**

تعتمد المؤسسة على برنامج GFS Gestion Commerciale في إدارة مختلف العمليات التجارية، حيث يوفر البرنامج قاعدة بيانات خاصة بالزبائن والمواد والفواتير، ويسمح بإصدار الوثائق التجارية بسرعة ودقة. كما يساهم في تسهيل عملية البحث عن الفواتير السابقة ومتابعة أرصدة الزبائن وإعداد الكشوف التجارية المختلفة.

وقد ساعد استخدام هذا البرنامج على تحسين تنظيم العمل داخل المؤسسة وتقليل الوقت المستغرق في إعداد الفواتير، إضافة إلى الحد من الأخطاء التي قد تنتج عن المعالجة اليدوية للبيانات. كما يوفر البرنامج معلومات دقيقة يمكن الاعتماد عليها في متابعة المبيعات وتحليل وضعية الزبائن.

من خلال دراسة نظام الفوترة المعتمد بمؤسسة Univers Brico ، يتضح أن المؤسسة تعتمد نظاماً منظماً لإدارة عمليات البيع والفوترة، يرتكز على استخدام برنامج GFS وإعداد مختلف الوثائق التجارية اللازمة. كما أظهرت الدراسة أن الفاتورة تمثل حلقة أساسية في دورة النشاط التجاري للمؤسسة، إذ تشكل نقطة الانطلاق نحو عملية التحصيل وتحويل المبيعات المنجزة إلى تدفقات نقدية فعلية، وهو ما سيتم تحليله بصورة أكثر تفصيلاً في المطلب الموالي المتعلق بمتابعة الزبائن وآجال التحصيل.

## المطلب الثاني: تحليل وضعية الزبائن وآجال التحصيل

تعد عملية التحصيل من أهم المراحل التي تلي عملية الفوترة، حيث تسمح للمؤسسة بتحويل حقوقها المالية المثبتة بالفواتير إلى تدفقات نقدية فعلية تدخل إلى الخزينة. وتزداد أهمية هذه العملية بالنسبة لمؤسسة Univers Brico نظراً لاعتمادها على البيع بالأجل في أغلب تعاملاتها التجارية مع المؤسسات الاقتصادية، مما يجعل متابعة حسابات الزبائن أمراً ضرورياً لضمان استرجاع المستحقات المالية في الآجال المحددة.

ومن أجل تقييم فعالية نظام التحصيل بالمؤسسة، تم الاعتماد على مجموعة من كشوف وضعية المبيعات الخاصة بعدد من الزبائن خلال الفترة الممتدة من 2026/01/01 إلى 2026/06/17، وذلك بهدف تحليل حجم المبيعات المنجزة والمبالغ المحصلة والأرصدة المتبقية للتحصيل، وإبراز انعكاسها على الوضعية المالية للمؤسسة.

### أولاً: تحليل وضعية الزبون "ب"

تم الاعتماد على كشف وضعية المبيعات الخاص بالزبون "ب" خلال الفترة الممتدة من 2026/01/01 إلى 2026/06/17، والذي يتضمن مختلف الفواتير الصادرة لفائدة الزبون إضافة إلى المبالغ المحصلة والأرصدة المتبقية للتحصيل.

**جدول رقم (03-01): وضعية مبيعات الزبون "ب"**

| البيان | القيمة |
|---|---|
| **عدد الفواتير** | 44 |
| **إجمالي المبيعات** | 16 131 890,63دج |
| **المبلغ المحصل** | 0,00 دج |
| **الرصيد المتبقي للتحصيل** | 16 131 890,63دج |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتماداً على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول السابق يتضح أن مؤسسة Univers Brico قامت بإصدار أربع وأربعين (44) فاتورة لفائدة الزبون "ب" خلال الفترة محل الدراسة، بقيمة إجمالية بلغت 16.131.890,63دج، وهو ما يعكس أهمية هذا الزبون ضمن محفظة زبائن المؤسسة وحجم التعاملات التجارية القائمة بين الطرفين.

كما تشير البيانات إلى أن المبالغ المحصلة إلى غاية تاريخ إعداد الكشف تساوي 0,00 دج، في حين بقيت كامل قيمة المبيعات ضمن الحسابات المدينة للمؤسسة. ويعكس ذلك وجود فارق زمني بين تاريخ إصدار الفواتير وتاريخ تحصيل قيمتها، حيث تم إثبات الحقوق المالية للمؤسسة محاسبياً دون أن تتحول بعد إلى تدفقات نقدية فعلية.

وتبرز هذه الوضعية اعتماد المؤسسة على سياسة البيع بالأجل في تعاملاتها التجارية، وهي سياسة تسمح بالحفاظ على الزبائن وتعزيز حجم المبيعات، إلا أنها تؤدي في المقابل إلى تأخر دخول السيولة النقدية إلى الخزينة. كما يساهم استمرار بقاء الفواتير غير المسددة في ارتفاع حجم الذمم المدينة، الأمر الذي قد يؤثر على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل.

ومن جهة أخرى، فإن القيمة المرتفعة للمستحقات غير المحصلة لدى هذا الزبون ترفع من مخاطر التأخر في السداد، خاصة في حالة امتداد آجال الدفع لفترات طويلة. لذلك تبرز أهمية المتابعة الدورية للحسابات المدينة واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تحصيل المستحقات المالية في الآجال المتفق عليها.

وبناءً على ما سبق، يمكن اعتبار الزبون "ب" من أهم زبائن المؤسسة من حيث قيمة المبيعات المحققة، غير أن استمرار بقاء هذه المبالغ دون تحصيل يؤدي إلى تجميد جزء معتبر من الموارد المالية للمؤسسة ويؤثر بشكل مباشر على مستوى السيولة المتاحة لديها.

يتضح من خلال تحليل وضعية الزبون "ب" أن المؤسسة حققت مبيعات معتبرة تجاوزت 16 مليون دينار جزائري خلال الفترة المدروسة، إلا أن عدم تحصيل هذه المبالغ إلى غاية تاريخ

إعداد الكشف أدى إلى بقائها ضمن الحسابات المدينة، مما يؤكد أهمية تحسين متابعة التحصيل وتعزيز الرقابة على الذمم المدينة لضمان استمرارية التدفقات النقدية وتحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

**ثانياً: تحليل وضعية الزبون "ت"**

تم الاعتماد على كشف وضعية المبيعات الخاص بالزبون "ت" خلال الفترة الممتدة من 2026/01/01 إلى 2026/06/17، والذي يوضح مختلف العمليات التجارية المنجزة بين المؤسسة والزبون، إضافة إلى المبالغ المحصلة والأرصدة المتبقية للتحصيل.

**جدول رقم (03-02): وضعية مبيعات الزبون "ت"**

| البيان | القيمة |
|---|---|
| **عدد الفواتير** | 14 |
| **إجمالي المبيعات** | 6 374 327,82 دج |
| **المبلغ المحصل** | 0,00 دج |
| **الرصيد المتبقي للتحصيل** | 6 374 327,82 دج |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتماداً على وثائق المؤسسة.

تُظهر معطيات الجدول أن الزبون "ت" سجل خلال الفترة المدروسة 14فاتورة بقيمة إجمالية بلغت 6.374.327,82 دج، أي بمتوسط قيمة فاتورة يقدر بحوالي 455.309,13 دج، ويعكس هذا المستوى من التعاملات وجود علاقة تجارية معتبرة بين المؤسسة والزبون، حيث يمثل هذا الأخير أحد الزبائن ذوي الأهمية من حيث حجم المبيعات المحققة.

غير أن تحليل وضعية التحصيل يبرز ملاحظة أساسية تتمثل في عدم تسجيل أي مبلغ محصل خلال الفترة المدروسة، مما أدى إلى بقاء كامل قيمة المبيعات كرصيد مستحق على الزبون. وتعتبر هذه الوضعية مؤشراً على ارتفاع مستوى الاعتماد على البيع بالأجل، حيث تستفيد المؤسسة من تنمية رقم أعمالها وتعزيز علاقاتها التجارية، مقابل تحملها لمخاطر تأخر استرجاع الأموال المرتبطة بهذه المبيعات.

كما أن قيمة الرصيد غير المحصل، بالنظر إلى حجمه مقارنة بعدد الفواتير، تستدعي ضرورة إعطاء هذا الزبون أولوية ضمن عمليات المتابعة المالية، خاصة وأن تراكم الديون التجارية قد ينعكس على التوازن المالي قصير الأجل للمؤسسة من خلال تجميد جزء معتبر من مواردها المالية في شكل حقوق لدى الغير.

وعليه، فإن وضعية "ت" تعكس أهمية هذا الزبون من الناحية التجارية، لكنها في الوقت نفسه تبرز الحاجة إلى تعزيز إجراءات مراقبة آجال الدفع، من خلال المتابعة الدورية للفواتير المستحقة ووضع آليات تحصيل أكثر فعالية للحفاظ على التوازن بين تنمية المبيعات وضمان توفر السيولة.

يُعد "ت" زبوناً مهماً بالنظر إلى قيمة المبيعات المحققة، غير أن عدم تحصيل أي مبلغ خلال الفترة المدروسة جعل كامل القيمة مسجلة كديون تجارية، مما يستوجب متابعة دقيقة لضمان استرجاع حقوق المؤسسة وتقليل مخاطر الائتمان.

**ثالثاً: تحليل وضعية الزبون "ج"**

تم الاعتماد على كشف وضعية المبيعات الخاص بالزبون "ج" خلال الفترة الممتدة من 2026/01/01 إلى 2026/06/17، والذي يوضح مختلف الفواتير الصادرة لفائدة الزبون والمبالغ المتبقية للتحصيل.

**جدول رقم (03-03): وضعية مبيعات الزبون "ج"**

| البيان | القيمة |
|---|---|
| **عدد الفواتير** | 08 |
| **إجمالي المبيعات** | 6 300 036,12 دج |
| **المبلغ المحصل** | 0,00 دج |
| **الرصيد المتبقي للتحصيل** | 6 300 036,12 دج |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتماداً على وثائق المؤسسة.

توضح بيانات الجدول أن الزبون "ج" سجل خلال الفترة المدروسة 8فواتير فقط بقيمة إجمالية بلغت 6.300.036,12 دج، وهو ما يعادل متوسط قيمة فاتورة تقدر بحوالي 787.504,52 دج، ويشير هذا المؤشر إلى أن حجم التعامل مع هذا الزبون يعتمد على عدد محدود من العمليات، لكنها ذات قيمة مالية مرتفعة، مما يجعله من الزبائن المؤثرين على مستوى رصيد الذمم المدينة للمؤسسة.

وتبين الوضعية المالية للزبون عدم تسجيل أي عملية تحصيل خلال الفترة محل الدراسة، حيث بقيت كامل قيمة المبيعات كحقوق مالية مستحقة للمؤسسة. ورغم أن البيع بالأجل يمثل أداة تجارية تسمح بالحفاظ على العلاقات مع الزبائن ودعم حجم النشاط، إلا أن ارتفاع قيمة الفواتير غير المحصلة قد يؤدي إلى تجميد موارد مالية مهمة كان يمكن توجيهها لتمويل الاحتياجات التشغيلية أو تغطية الالتزامات قصيرة الأجل.

كما أن ارتفاع متوسط قيمة الفاتورة لدى هذا الزبون مقارنة بعدد الفواتير يفرض ضرورة التركيز على متابعة آجال التسديد، باعتبار أن أي تأخر في تحصيل إحدى هذه الفواتير قد يكون له

أثر ملموس على التدفقات النقدية للمؤسسة، لذلك فإن إدارة هذا النوع من الزبائن لا ترتبط فقط بعدد العمليات التجارية، وإنما بمدى تأثير قيمة كل عملية على الوضعية المالية العامة للمؤسسة.

وعليه، فإن وضعية الزبون "ج" تعكس وجود تعاملات ذات قيمة مرتفعة مع عدد محدود من الفواتير، الأمر الذي يجعل المتابعة الفردية لهذا الزبون أمراً ضرورياً لتقليل مخاطر تراكم الديون وضمان تحويل المبيعات المسجلة إلى تدفقات نقدية فعلية.

يمثل " ج" زبوناً ذا وزن مالي معتبر، حيث حقق قيمة مبيعات تفوق 6,3 مليون دج من خلال عدد محدود من الفواتير، غير أن غياب التحصيل يستدعي تعزيز متابعة مستحقاته نظراً لارتفاع قيمة الفاتورة الواحدة وتأثيرها المحتمل على سيولة المؤسسة.

**رابعاً: تحليل وضعية الزبون "ح"**

تم الاعتماد على كشف وضعية المبيعات الخاص بالزبون "ح" خلال الفترة الممتدة من 2026/01/01 إلى 2026/06/17، والذي يوضح مختلف العمليات التجارية المنجزة بين المؤسسة والزبون، إضافة إلى قيمة المبيعات والمبالغ المتبقية للتحصيل.

**جدول رقم (03-04): وضعية مبيعات الزبون "ح"**

| البيان | القيمة |
|---|---|
| **عدد الفواتير** | 11 |
| **إجمالي المبيعات** | 5 231 894,50 دج |
| **المبلغ المحصل** | 0,00 دج |
| **الرصيد المتبقي للتحصيل** | 5 231 894,50 دج |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتماداً على وثائق المؤسسة.

تشير معطيات الجدول إلى أن الزبون "ح" سجل خلال الفترة المدروسة 11فاتورة بقيمة إجمالية بلغت 5.231.894,50 دج، أي بمتوسط قيمة فاتورة يقدر بحوالي 475.626,77

دج، ويعكس هذا الحجم من التعاملات وجود علاقة تجارية قائمة بين المؤسسة والزبون، حيث ساهم في تحقيق رقم مبيعات معتبر ضمن الفترة محل الدراسة.

ومن خلال تحليل وضعية التحصيل، يتضح عدم تسجيل أي مبلغ محصل من طرف الزبون، حيث بقيت كامل قيمة المبيعات المسجلة كرصيد مستحق لفائدة المؤسسة، وتبرز هذه الوضعية اعتماد المؤسسة على سياسة البيع بالأجل، التي تسمح بدعم النشاط التجاري والمحافظة على الزبائن، لكنها في المقابل تؤدي إلى تأجيل دخول التدفقات النقدية الناتجة عن المبيعات المحققة.

كما أن بقاء مبلغ يفوق 5 ملايين دج دون تحصيل يمثل تجميداً لموارد مالية كان يمكن للمؤسسة استغلالها في تمويل نشاطها الجاري، خاصة في ظل ارتباط الدورة التشغيلية بضرورة توفير السيولة لتغطية مختلف الالتزامات المالية، لذلك فإن ارتفاع قيمة الحسابات المدينة يستوجب وجود متابعة دورية للفواتير المستحقة، مع الحرص على احترام آجال التسديد المتفق عليها.

وتبرز حالة "ح" أهمية التوفيق بين الجانب التجاري والجانب المالي، إذ إن تحقيق حجم مبيعات معتبر لا يعتبر مؤشراً كافياً على فعالية الأداء المالي ما لم يتم تحويل هذه المبيعات إلى سيولة فعلية في آجال مناسبة. وعليه، فإن التحكم في مخاطر الائتمان التجاري يتطلب متابعة مستمرة للزبائن ذوي الأرصدة غير المحصلة، خاصة عندما تمثل هذه الأرصدة جزءاً مهماً من حقوق المؤسسة.

يُعد "ح" من الزبائن ذوي المساهمة المهمة في رقم أعمال المؤسسة، حيث تجاوزت مبيعاته 5,2 مليون دج، إلا أن عدم تسجيل أي تحصيل خلال الفترة المدروسة أدى إلى بقاء كامل المبلغ كدين تجاري، مما يستدعي تعزيز إجراءات المتابعة لضمان استرجاع حقوق المؤسسة والحفاظ على سيولتها.

**خامساً: مقارنة وضعية الزبائن محل الدراسة**

بعد تحليل وضعية كل زبون على حدة، يمكن تقديم جدول مقارن يسمح بإبراز حجم المبيعات والمبالغ غير المحصلة لدى الزبائن محل الدراسة.

**جدول رقم (03-05): مقارنة وضعية الزبائن محل الدراسة**

| الزبون | عدد الفواتير | اجمالي المبيعات (دج) | المبلغ المحصل (دج) | المبلغ غير المحصل (دج) |
|---|---|---|---|---|
| "أ" | 44 | 16 131 890,63 da | 0,00 | 16 131 890,63 da |
| "ب" | 14 | 6 374 327,82 da | 0,00 | 6 374 327,82 da |
| "ت" | 08 | 6 300 036,12 da | 0,00 | 6 300 036,12 da |
| "ج" | 11 | 5 231 894,50 da | 0,00 | 5 231 894,50 da |
| المجموع | 77 | 34 038 149,07 da | 0,00 | 34 038 149,07 da |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتماداً على وثائق المؤسسة.

توضح معطيات الجدول أن مؤسسة Univers Brico أصدرت خلال الفترة الممتدة من 01/01/2026 إلى 2026/06/17 ما مجموعه 77 فاتورة لفائدة الزبائن محل الدراسة، بقيمة إجمالية بلغت 34.038.149,07 دج، وتمثل هذه القيمة حجم الحقوق المالية الناتجة عن المبيعات المنجزة، غير أن عدم تسجيل أي عملية تحصيل أدى إلى بقاء كامل هذا المبلغ ضمن الحسابات المدينة للمؤسسة.

وتشير هذه الوضعية إلى اعتماد المؤسسة بشكل واضح على سياسة البيع بالأجل كوسيلة لدعم نشاطها التجاري والحفاظ على علاقاتها مع الزبائن، إلا أن استمرار ارتفاع الأرصدة غير المحصلة يفرض تحدياً مالياً يتمثل في تأخر تحويل المبيعات المحققة إلى تدفقات نقدية فعلية، مما قد يؤثر على قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها التشغيلية والوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

ومن خلال المقارنة بين الزبائن، يلاحظ أن الزبون "أ" يحتل المرتبة الأولى من حيث حجم المبيعات غير المحصلة، بقيمة بلغت 16.131.890,63 دج، أي ما يقارب 47,4% من إجمالي المبالغ غير المحصلة محل الدراسة، كما يتميز بأكبر عدد من الفواتير ( 44فاتورة)، مما يجعله الزبون الأكثر تأثيراً على مستوى الذمم المدينة للمؤسسة ويستوجب إعطاؤه أولوية في عمليات المتابعة والتحصيل.

أما الزبون "ب" فقد احتل المرتبة الثانية بقيمة غير محصلة بلغت 6.374.327,82دج من خلال 14 فاتورة، وهو ما يعكس وجود تعاملات منتظمة بقيمة مالية معتبرة. في حين سجل الزبون " ت" قيمة قريبة بلغت 6.300.036,12 دج رغم انخفاض عدد فواتيره إلى 8 فقط، مما يدل على ارتفاع متوسط قيمة الفاتورة لديه، وبالتالي أهمية مراقبة آجال تسديد كل عملية تجارية منفردة، أما الزبون "ج" فقد سجل رصيداً غير محصل قدره 5.231.894,50 دج موزعاً على 11 فاتورة، وهو ما يجعله أيضاً ضمن الزبائن الذين يتطلبون متابعة منتظمة.

وتبرز هذه المقارنة أن حجم المخاطر المرتبطة بالبيع بالأجل لا يرتبط فقط بعدد الفواتير، وإنما كذلك بقيمة المبالغ المستحقة وطبيعة تعامل كل زبون. فبعض الزبائن يمثلون خطراً من خلال كثرة العمليات التجارية، في حين يمثل آخرون أهمية خاصة بسبب ارتفاع قيمة الفاتورة الواحدة.

وبصفة عامة، تكشف نتائج الدراسة أن المؤسسة تواجه تحدياً يتمثل في تحقيق التوازن بين تنمية رقم الأعمال والمحافظة على السيولة المالية، إذ إن ارتفاع المبيعات لا يعكس بالضرورة تحسناً في الوضعية النقدية ما لم ترافقه فعالية في إجراءات التحصيل ومتابعة الحسابات المدينة.

أظهرت مقارنة الزبائن محل الدراسة أن المؤسسة حققت حجم مبيعات إجمالي قدره 34,04 مليون دج دون تسجيل أي تحصيل خلال الفترة المدروسة، مما أدى إلى تراكم نفس القيمة كحقوق غير محصلة. ويعتبر الزبون "أ" الزبون الأكثر تأثيراً على الوضعية المالية للمؤسسة، وهو ما يستدعي تعزيز متابعة الزبائن وترسيخ آليات فعالة للتحصيل لضمان تحويل المبيعات إلى سيولة فعلية.

## المطلب الثالث: تقييم فعالية إدارة الذمم المدينة ومؤشرات التحصيل

بعد تحليل وضعية الزبائن محل الدراسة والتعرف على حجم المبيعات والمبالغ غير المحصلة، أصبح من الضروري تقييم فعالية إدارة الذمم المدينة بالمؤسسة من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تسمح بقياس مستوى التحصيل ومخاطر الائتمان التجاري ومدى تأثيرها على الوضعية المالية للمؤسسة. وتساعد هذه المؤشرات على تقديم تقييم أكثر دقة لسياسة البيع بالأجل المعتمدة من طرف المؤسسة ومدى قدرتها على تحويل المبيعات المحققة إلى تدفقات نقدية فعلية

### أولا: مؤشر تركز الذمم المدينة

يعد مؤشر تركّز الذمم المدينة من المؤشرات المهمة في تقييم مخاطر الائتمان التجاري، حيث يسمح بقياس مدى اعتماد المؤسسة على عدد محدود من الزبائن في تحقيق مبيعاتها. وكلما ارتفعت مساهمة زبون معين في إجمالي المبيعات، زادت المخاطر المرتبطة بتأخره في تسديد مستحقاته

**جدول رقم (03-06): نسبة مساهمة كل زبون في اجمالي المبيعات**

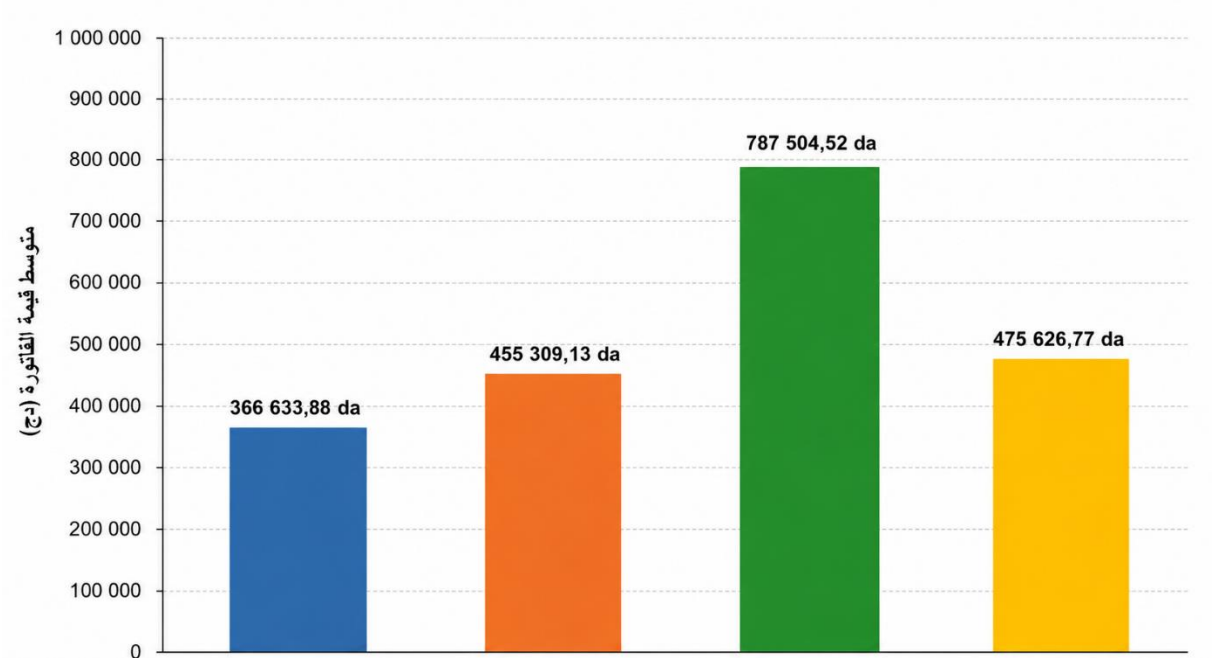
| الزبون | اجمالي المبيعات (دج) | النسبة % |
|---|---|---|
| "أ" | 16 131 890,63 da | 47.39% |
| "ب" | 6 374 327,82 da | 18.73% |
| "ت" | 6 300 036,12 da | 18.51% |
| "ج" | 5 231 894,50 da | 15.37% |
| المجموع | 34 038 149,07 da | 100% |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتماداً على وثائق المؤسسة.

يتبين من خلال الجدول أن الزبون "أ" يمثل أكبر مساهمة في رقم أعمال المؤسسة بنسبة 47,39% من إجمالي المبيعات، وهو ما يعكس أهمية هذا الزبون بالنسبة للمؤسسة. كما يحتل الزبون "ب" المرتبة الثانية بنسبة 18,73%، يليه الزبون "ت" بنسبة 18,51%، ثم الزبون

"ث" بنسبة 15,37%، وتبرز هذه النتائج أن جزءاً كبيراً من رقم أعمال المؤسسة يتركز لدى عدد محدود من الزبائن، وهو ما قد يزيد من درجة المخاطر المالية المرتبطة بتأخر التحصيل.

**الشكل رقم (03-03): توزيع المبيعات حسب الزبائن**




**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتماداً على وثائق المؤسسة.

يبين الشكل أن ما يقارب نصف المبيعات المحققة خلال الفترة المدروسة تعود للزبون "أ" بنسبة 47,39%، مما يؤكد المكانة التجارية المهمة لهذا الزبون بالنسبة للمؤسسة، كما يوضح الشكل تقارب مساهمة كل من الزبون "ت" و الزبون "ث" في حين سجل الزبون "ج" أقل نسبة مساهمة، وتعكس هذه النتائج درجة معتبرة من تركّز المبيعات والذمم المدينة لدى عدد محدود من الزبائن.

**ثانيا: مؤشر متوسط قيمة الفاتورة**

يساعد مؤشر متوسط قيمة الفاتورة على تقييم الأهمية المالية للعمليات التجارية المنجزة مع كل زبون، كما يسمح بتحديد مستوى المخاطر المرتبطة بكل عملية بيع، خاصة عندما تكون قيمة الفواتير مرتفعة.

**جدول رقم (03-07): متوسط قيمة الفاتورة حسب الزبون**

| الزبون | عدد الفواتير | اجمالي المبيعات (دج) | متوسط الفاتورة (دج) |
|---|---|---|---|
| "أ" | 44 | 16 131 890,63 da | 366 633,88 da |
| "ب" | 14 | 6 374 327,82 da | 455 309,13 da |
| "ت" | 08 | 6 300 036,12 da | 787 504,52 da |
| "ج" | 11 | 5 231 894,50 da | 475 626,77 da |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتماداً على وثائق المؤسسة.

يبين الجدول وجود تفاوت في متوسط قيمة الفاتورة بين الزبائن. فقد سجل الزبون "ت" أعلى متوسط بقيمة 787.504,52 دج للفاتورة الواحدة، وهو ما يدل على أن المؤسسة تنجز معه عمليات قليلة نسبياً لكنها ذات قيمة مرتفعة، أما الزبون "أ" فرغم تسجيله أكبر حجم للمبيعات، إلا أن متوسط الفاتورة لديه يبقى أقل من باقي الزبائن، وهو ما يفسر العدد المرتفع للفواتير المسجلة خلال الفترة المدروسة، وتبرز هذه النتائج أن المخاطر المالية لا ترتبط بعدد الفواتير فقط، بل كذلك بقيمة كل فاتورة، حيث إن تأخر سداد فاتورة واحدة ذات قيمة مرتفعة قد يؤثر بصورة مباشرة على التدفقات النقدية للمؤسسة.

**ثالثا: تحليل نسبة التحصيل ونسبة عدم التحصيل**

تعد نسبة التحصيل من أهم المؤشرات المستعملة في تقييم فعالية إدارة الذمم المدينة، حيث تعبر عن قدرة المؤسسة على تحويل مبيعاتها الآجلة إلى تدفقات نقدية فعلية خلال فترة زمنية معينة، ويتم حساب نسبة التحصيل وفق العلاقة التالية:

**نسبة التحصيل = (المبالغ المحصلة ÷ إجمالي المبيعات) × 100**

وبتطبيق المعادلة على معطيات الدراسة نحصل على:

**نسبة التحصيل = (0 ÷ 34.038.149,07) × 100 = 0%**

أما نسبة عدم التحصيل فتحسب كما يلي:

**نسبة عدم التحصيل = (المبالغ غير المحصلة ÷ إجمالي المبيعات) × 100**

**نسبة عدم التحصيل=(34.038.149,07 ÷ 34.038.149,07)× 100 = 100%**

وبهدف تلخيص مختلف المؤشرات المرتبطة بتقييم الذمم المدينة التجارية، يمكن عرض النتائج في الجدول الآتي:

**جدول رقم (03-08): مؤشرات تقييم الذمم المدينة التجارية**

| المؤشر | طريقة الحساب | النتيجة |
|---|---|---|
| **إجمالي المبيعات** | مجموع مبيعات الزبائن محل الدراسة | 34 038 149,07 da |
| **إجمالي المبالغ المحصلة** | مجموع التحصيلات | 0,00 da |
| **إجمالي المبالغ غير المحصلة** | إجمالي المبيعات-التحصيلات | 34 038 149,07 da |
| **نسبة التحصيل** | (المبالغ المحصلة÷ إجمالي المبيعات) × 100 | 0% |
| **نسبة عدم التحصيل** | (المبالغ غير المحصلة ÷ إجمالي المبيعات) × 100 | 100% |
| **نسبة مساهمة اكبر زبون** | (مبيعات الزبون "أ" ÷ إجمالي المبيعات) × 100 | 47,39% |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتماداً على وثائق المؤسسة.

يتضح من خلال الجدول أن المؤسسة حققت مبيعات إجمالية معتبرة بلغت 34.038.149,07 دج خلال الفترة المدروسة، غير أن هذه المبيعات لم تقابلها أي عمليات تحصيل مسجلة ضمن الكشوف المعتمدة في الدراسة، الأمر الذي أدى إلى بقاء كامل قيمة المبيعات ضمن الحسابات المدينة. كما يظهر الجدول أن نسبة التحصيل بلغت 0 % مقابل نسبة عدم تحصيل قدرت بـ 100 %، إضافة إلى تسجيل نسبة مساهمة أكبر زبون في إجمالي المبيعات عند مستوى 47,39% .

وتبين هذه النتائج أن المؤسسة لم تسجل أي عملية تحصيل ضمن الكشوف المعتمدة خلال الفترة محل الدراسة، وهو ما أدى إلى بقاء كامل قيمة المبيعات في شكل حقوق مالية مستحقة لدى الزبائن، ورغم أن هذه الوضعية قد تكون مرتبطة بآجال الدفع المتفق عليها، إلا أنها تعكس في الوقت نفسه تجميد جزء معتبر من الموارد المالية للمؤسسة إلى حين استرجاعها

**رابعاً: أثر الذمم المدينة على السيولة المالية للمؤسسة**

تمثل الذمم المدينة أموالاً مستحقة للمؤسسة لكنها لم تتحول بعد إلى سيولة نقدية فعلية. ولذلك فإن ارتفاع قيمتها يؤدي إلى تجميد جزء من الموارد المالية المتاحة.

ومن خلال نتائج الدراسة يتضح أن المؤسسة تمتلك حقوقاً مالية غير محصلة بقيمة 34.038.149,07 دج، وهو مبلغ معتبر كان من الممكن استغلاله في تمويل النشاط الجاري أو تسديد الالتزامات قصيرة الأجل أو دعم الخزينة.

وعليه، فإن استمرار ارتفاع الذمم المدينة دون تحصيل قد يؤدي إلى الضغط على السيولة المالية للمؤسسة، خاصة إذا تزامن ذلك مع وجود التزامات مالية مستحقة الدفع.

**خامساً: تقييم فعالية سياسة البيع بالأجل والتحصيل**

أظهرت الدراسة أن مؤسسة Univers Brico تعتمد على سياسة البيع بالأجل كوسيلة لدعم نشاطها التجاري والحفاظ على زبائنها، وهو ما ساهم في تحقيق حجم مبيعات معتبر خلال الفترة المدروسة.

غير أن فعالية هذه السياسة تبقى مرتبطة بمدى قدرة المؤسسة على استرجاع مستحقاتها في الآجال المناسبة. وقد بينت النتائج أن كامل المبيعات المسجلة خلال الفترة بقيت غير محصلة ضمن الكشوف محل الدراسة، الأمر الذي يبرز أهمية تعزيز إجراءات متابعة الحسابات المدينة ولتحسين فعالية التحصيل يمكن للمؤسسة الاعتماد على المتابعة الدورية للفواتير المستحقة، وإعداد جداول خاصة بآجال الاستحقاق، وتكثيف التواصل مع الزبائن المتأخرين في السداد، إضافة إلى تقييم الوضعية المالية للزبائن قبل منحهم تسهيلات ائتمانية جديدة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن المؤسسة حققت نتائج تجارية معتبرة من خلال سياسة البيع بالأجل، إلا أن المحافظة على التوازن المالي تتطلب تطوير إجراءات التحصيل بما يضمن تحويل المبيعات المسجلة إلى سيولة فعلية في الآجال المناسبة.

## خلاصة الفصل:

من خلال دراسة دورة المبيعات والتحصيل بمؤسسة Univers Brico وتحليل وضعية الزبائن خلال الفترة الممتدة من 2026/01/01 إلى 2026/06/17، تبين أن المؤسسة تعتمد على سياسة البيع بالأجل كوسيلة لدعم نشاطها التجاري وتعزيز علاقاتها مع زبائنها، وهو ما ساهم في تحقيق حجم مبيعات معتبر بلغ 34.038.149,07 دج لفائدة الزبائن محل الدراسة.

كما أظهرت نتائج التحليل أن كامل المبيعات المسجلة خلال الفترة بقيت غير محصلة إلى غاية تاريخ إعداد الكشوف، مما أدى إلى بقاء نفس القيمة ضمن الذمم المدينة التجارية للمؤسسة. وقد بينت المؤشرات المستخرجة أن نسبة التحصيل بلغت 0% مقابل نسبة عدم تحصيل قدرت بـ 100%، وهو ما يعكس أهمية تعزيز إجراءات متابعة الحسابات المدينة وضمان استرجاع المستحقات المالية في الآجال المناسب.

ومن جهة أخرى، كشفت الدراسة عن وجود درجة معتبرة من تركّز الذمم المدينة لدى عدد محدود من الزبائن، حيث يمثل الزبون "أ" نسبة 47,39% من إجمالي المبيعات، كما أظهر مؤشر متوسط قيمة الفاتورة أن الزبون "ت" سجل أعلى متوسط بقيمة 787.504,52 دج للفاتورة الواحدة، مما يزيد من أهمية متابعة مستحقاته نظراً لقيمتها المالية المرتفعة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن المؤسسة حققت نتائج تجارية معتبرة من خلال اعتمادها على البيع بالأجل، إلا أن تحسين فعالية التحصيل يبقى ضرورياً للحفاظ على التوازن المالي وضمان تحويل المبيعات المحققة إلى تدفقات نقدية فعلية، بما يساهم في تعزيز السيولة المالية ودعم استمرارية نشاط المؤسسة.

# خاتمة

## خاتمة

في ظل الأهمية المتزايدة التي تكتسيها أنظمة الفوترة والتحصيل داخل المؤسسات الاقتصادية، أصبح التحكم في مختلف مراحل الفوترة ومتابعة المستحقات المالية عاملاً أساسياً لضمان استمرارية النشاط وتحقيق التوازن المالي. وتزداد أهمية هذا الموضوع في شركات التوريد التي تعتمد بشكل كبير على البيع بالأجل، الأمر الذي يجعل من فعالية التحصيل وحسن إدارة الذمم المدينة عنصراً مؤثراً بصورة مباشرة على مستوى السيولة والتدفقات النقدية للمؤسس.

وقد سعت هذه الدراسة، من خلال الجانبين النظري والتطبيقي، إلى تحليل نظام الفوترة وتأثيره على التدفقات النقدية في شركات التوريد، من خلال دراسة حالة مؤسسة .Univers Brico حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بالفوترة والتحصيل والتدفقات النقدية، مع إبراز طبيعة العلاقة التي تربط بينها وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة.

أما في الجانب التطبيقي، فقد تم تحليل نظام الفوترة والتحصيل المعتمد بالمؤسسة ودراسة وضعية عدد من الزبائن ومتابعة الذمم المدينة الناتجة عن عمليات البيع .

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الفوترة تمثل أداة أساسية في تنظيم المعاملات التجارية وإثبات الحقوق المالية للمؤسسة، كما بينت أن تأخر تحصيل الفواتير يؤدي إلى ارتفاع حجم الذمم المدينة وتجميد جزء معتبر من الموارد المالية، وهو ما ينعكس سلباً على السيولة والتدفقات النقدية. كما كشفت الدراسة أن المؤسسة تعتمد على سياسة البيع بالأجل في تعاملاتها التجارية، الأمر الذي يستوجب تعزيز إجراءات المتابعة والتحصيل لضمان استرجاع المستحقات في الآجال المناسبة.

وعليه يمكن القول إن فعالية نظام الفوترة لا تقاس فقط بمدى تنظيم عمليات البيع وإثباتها محاسبياً، وإنما كذلك بقدرته على المساهمة في تسريع عملية التحصيل وتحويل الحقوق المالية إلى تدفقات نقدية فعلية تدعم الوضعية المالية للمؤسسة. لذلك يبقى تحسين إدارة الذمم المدينة

وتطوير آليات التحصيل من بين أهم العوامل التي تساهم في تعزيز السيولة وتحقيق التوازن المالي واستمرارية النشاط.

## نتائج إختبار الفرضيات

اعتماداً على النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية المنجزة بمؤسسة Univers Brico، تم التوصل إلى ما يلي:

- **الفرضية الأولى**

"يساهم نظام الفوترة المعتمد بمؤسسة Univers Brico في تنظيم وتسجيل العمليات التجارية والحقوق المالية الناتجة عن المبيعات ".

تم تأكيد هذه الفرضية، حيث أظهرت الدراسة أن المؤسسة تعتمد نظاماً منظماً للفوترة يسمح بإثبات مختلف عمليات البيع وتسجيل الحقوق المالية الناتجة عنها، من خلال إصدار الفواتير ومتابعة حسابات الزبائن، وهو ما يساهم في تنظيم المعاملات التجارية وتوفير المعلومات اللازمة لعملية التحصيل .

- **الفرضية الثانية**

"يؤدي تأخر تحصيل الفواتير إلى ارتفاع حجم الذمم المدينة بالمؤسسة ".

تم تأكيد هذه الفرضية، إذ بينت نتائج الدراسة أن إجمالي المبيعات الخاصة بالزبائن محل الدراسة بلغ 34.038.149,07 دج، في حين لم تسجل أي مبالغ محصلة خلال الفترة المدروسة، مما أدى إلى بقاء كامل قيمة المبيعات ضمن الذمم المدينة وارتفاع حجم المستحقات المالية غير المحصلة .

- **الفرضية الثالثة**

"تؤثر الذمم المدينة غير المحصلة سلباً على السيولة والتدفقات النقدية للمؤسسة ".

تم تأكيد هذه الفرضية، حيث أظهرت الدراسة أن استمرار بقاء مبلغ 34.038.149,07 دج دون تحصيل يؤدي إلى تجميد جزء معتبر من الموارد المالية للمؤسسة، وهو ما ينعكس سلباً على السيولة ويحد من قدرة المؤسسة على الاستفادة من هذه الموارد في تمويل نشاطها أو الوفاء بالتزاماتها المالية في الآجال المناسبة.

وعليه، يمكن القول إن نتائج الدراسة أكدت صحة الفرضيات المطروحة، وأبرزت وجود علاقة مباشرة بين فعالية نظام الفوترة والتحصيل ومستوى التدفقات النقدية والسيولة المالية داخل المؤسسة.

## النتائج

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي أُجريت على مستوى مؤسسة Univers Brico، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

• تعتمد مؤسسة Univers Brico على نظام فوترة منظم يسمح بتسجيل العمليات التجارية وإثبات الحقوق المالية الناتجة عن المبيعات، مما يساهم في تسهيل متابعة حسابات الزبائن ومراقبة المستحقات المالية.

• تعتمد المؤسسة بشكل ملحوظ على البيع بالأجل في تعاملاتها التجارية، وهو ما يساهم في زيادة حجم المبيعات وتوسيع قاعدة الزبائن، لكنه يؤدي في المقابل إلى ارتفاع حجم الذمم المدينة.

• بلغ إجمالي المبيعات الخاصة بالزبائن محل الدراسة 34.038.149,07 دج خلال الفترة الممتدة من 2026/01/01 إلى 2026/06/17، وهو ما يعكس حجم النشاط التجاري الذي حققته المؤسسة خلال هذه الفترة.

• أظهرت الدراسة عدم تسجيل أي مبالغ محصلة ضمن الكشوفات المعتمدة، مما أدى إلى بقاء كامل قيمة المبيعات كحقوق مالية مستحقة لدى الزبائن.

• يمثل الزبون SIM AGRO SPA أكبر مساهمة في إجمالي المبيعات بنسبة 47,39%، الأمر الذي يدل على وجود درجة معتبرة من تركّز الذمم المدينة لدى عدد محدود من الزبائن.

• كشفت الدراسة عن وجود تفاوت في متوسط قيمة الفاتورة بين الزبائن، حيث سجل الزبون SIM CHEMICAL SPA أعلى متوسط قيمة للفاتورة، مما يجعل أي تأخر في تسديد مستحقاته ذا أثر مباشر على الوضعية المالية للمؤسسة.

• بينت نتائج الدراسة أن ارتفاع الذمم المدينة وعدم تحصيلها في الآجال المناسبة يؤدي إلى تجميد جزء معتبر من الموارد المالية للمؤسسة، وهو ما يؤثر سلباً على مستوى السيولة والتدفقات النقدية.

• أكدت الدراسة وجود علاقة مباشرة بين فعالية التحصيل وتحسين التدفقات النقدية، حيث إن تسريع تحصيل المستحقات المالية يساهم في تعزيز السيولة وتمكين المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيدها المحددة.

• تبين أن فعالية نظام الفوترة لا ترتبط فقط بإصدار الفواتير وتسجيل العمليات التجارية، وإنما تعتمد كذلك على كفاءة متابعة الزبائن وتحصيل المستحقات المالية في الآجال المتفق عليها.

**الاقتراحات**

استناداً إلى النتائج المتوصل إليها من خلال دراسة نظام الفوترة والتحصيل وأثره على التدفقات النقدية بمؤسسة Univers Brico، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها المساهمة في تحسين فعالية التحصيل وتعزيز السيولة المالية للمؤسسة، ومن أهمها:

• تعزيز متابعة الذمم المدينة من خلال إعداد كشوف دورية لمراقبة أرصدة الزبائن وتتبع الفواتير المستحقة، مما يسمح بالكشف المبكر عن حالات التأخر في السداد واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

• تطوير إجراءات التحصيل عبر وضع آليات أكثر فعالية لمتابعة الزبائن المتأخرين في التسديد، وتكثيف التواصل معهم من خلال التذكير الدوري بمواعيد الاستحقاق.

• إعداد جداول خاصة بآجال الاستحقاق وتصنيف الديون حسب مدة التأخر في السداد، بما يساعد الإدارة المالية على تقييم مخاطر الائتمان واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

• العمل على تحقيق التوازن بين تنمية المبيعات والمحافظة على السيولة المالية، من خلال دراسة الوضعية المالية للزبائن قبل منحهم تسهيلات ائتمانية أو تمديد آجال الدفع.

• تقليص مخاطر تركّز الذمم المدينة لدى عدد محدود من الزبائن، من خلال تنويع قاعدة الزبائن والحد من الاعتماد المفرط على بعض الزبائن الرئيسيين.

• تعزيز الرقابة على عملية الفوترة والتحصيل من خلال الاعتماد على أنظمة معلومات حديثة تسمح بمتابعة الفواتير وحركة الحسابات المدينة بصورة دقيقة وفورية.

• إعداد مؤشرات دورية لقياس فعالية التحصيل، مثل نسبة التحصيل ومعدل دوران الذمم المدينة وآجال التحصيل، بهدف تقييم الأداء المالي وتحسين عملية اتخاذ القرار.

• الحرص على تحويل المبيعات المنجزة إلى تدفقات نقدية فعلية في أقصر الآجال الممكنة، بما يساهم في دعم السيولة المالية وتحسين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المختلفة.

## أفاق الدراسة:

تفتح هذه الدراسة المجال أمام العديد من البحوث المستقبلية المتعلقة بالفوترة والتحصيل وإدارة الذمم المدينة داخل المؤسسات الاقتصادية، خاصة في ظل التغيرات التي يشهدها مجال التسيير المالي وتطور أنظمة المعلومات المستخدمة في متابعة العمليات التجارية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أهمية نظام الفوترة والتحصيل في التأثير على السيولة والتدفقات النقدية، إلا أن هذا الموضوع لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات والتحليلات المتخصصة.

وفي هذا السياق، يمكن أن تشكل هذه الدراسة منطلقاً لبحوث مستقبلية تتناول ما يلي:

• دراسة أثر الرقمنة وأنظمة الفوترة الإلكترونية على فعالية التحصيل وتحسين التدفقات النقدية داخل المؤسسات الاقتصادية.

• تحليل العلاقة بين آجال التحصيل ومؤشرات الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات مالية ومحاسبية أكثر دقة.

• دراسة مقارنة بين عدة مؤسسات تنشط في قطاع التوريد من أجل تقييم فعالية سياسات التحصيل وإدارة الذمم المدينة.

• قياس أثر تطبيق مؤشرات مالية متخصصة، مثل معدل دوران الذمم المدينة ومتوسط فترة التحصيل، على تحسين السيولة المالية للمؤسسات.

• دراسة دور أنظمة المعلومات المحاسبية في تحسين متابعة الفواتير والحد من مخاطر التأخر في التحصيل.

• تحليل أثر سياسات الائتمان التجاري الممنوحة للزبائن على حجم المبيعات ومستوى التدفقات النقدية بالمؤسسة.

وفي الأخير، تمثل هذه الدراسة مساهمة متواضعة في إبراز العلاقة بين نظام الفوترة والتدفقات النقدية داخل المؤسسات الاقتصادية، كما تفتح المجال أمام الباحثين لإجراء دراسات أكثر عمقاً وشمولاً حول سبل تحسين التحصيل وإدارة الذمم المدينة بما يساهم في تعزيز السيولة وتحقيق التوازن المالي للمؤسسات الاقتصادية.



# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

## المراجع باللغة العربية

**أولاً: الكتب**

1. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
2. حماد طارق عبد العال، موسوعة المعايير المحاسبية، الجزء الأول، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004.
3. شحادة، حسين حسين، التحليل المالي الحديث، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1991.
4. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ الماليIFRS ، زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014.
5. مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
6. محمد بوتين، المحاسبة العامة ومعايير المحاسبة الدولية(SCF) ، دار الورقات الزرقاء للنشر، الجزائر، 2010.
7. محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية: الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.
8. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.

**ثانياً: الرسائل والمذكرات**

1. أمينة ولعة، دور المحتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات الخزينة في تفعيل الإفصاح المحاسبي، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
2. بن طبولة شهاب الدين، موازنة المؤسسة بين هدفي السيولة والربحية: دراسة تطبيقية بمؤسسة مركز عمار بن عمر بقالمة، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2021.
3. بن عبدي حسام الدين، توقع قائمة التدفقات النقدية في تمكين مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرار، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.
4. بن يوسف أحمد، دور التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماستر، جامعة قسنطينة، 2020.
5. بوميمز فريد، دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة: دراسة حالة مؤسسة جيجل، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
6. جليلة بن خروف، دور المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرار، مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2008-2009.
7. حمد أمين خنيوة، فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.
8. دعاء كريم كاظم الحسناوي، المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ودوره في تقويم الأداء المالي، مذكرة ماجستير، جامعة كربلاء، 2018.
9. رواحنة عماد الدين، دور جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2017.
10. زهرة علاوي، الفاتورة كوسيلة شفافية للممارسات التجارية، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، 2013.
11. سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.

12. صابور أحمد، علوش الوناس، إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي ومدى مطابقتها للمعيار المحاسبي السابع، مذكرة ماستر، جامعة يحيى فارس المدية، 2015-2016.
13. عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007.
14. فاغرة عبد الرحيم، بوبكر سعد الدين، أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية لتحقيق فعالية التحليل المالي: دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA ، مذكرة ماستر، جامعة يحيى فارس المدية، 2020-2021.
15. فرحات نسرين، أهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2016.
16. كبابي سارة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة صيدال، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة.
17. محمد أمين مهري، النظام القانوني للممارسات التجارية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 01، 2016-2017.
18. محمد قزوط، التسجيل المحاسبي لعملية الفوترة في المؤسسة، مذكرة ليسانس مهني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017.

**ثالثاً: المقالات العلمية**

1. إلياس شاهد، عبد المنعم دفرور، الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة الوادي.
2. بوخلافة سفيان، دور نظام معلومات إدارة الخزينة في ترشيد القرار الاستثماري في المؤسسات الاقتصادية، مجلة اقتصادية للأعمال والتجارة، المجلد 10، العدد 01، 2025.

3. بودبورة زهرة، راضية مصداع، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض، المجلد 07، العدد 01، مارس 2022.
4. حلبي نبيل، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2016.
5. شيماء يوسف صبري، نجلاء إبراهيم عبد الرحمن، أثر التدفقات النقدية على الأداء المالي للشركات: دراسة تحليلية على قطاع الاتصالات السعودي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية.
6. قارة مولود عيسى، النظام القانوني للفاتورة الإلكترونية، مجلة معارف، العدد 11، 2016.
7. كمال دريس فتحي، سند المعاملات التجارية كبديل للفوترة في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 06، جوان 2017.
8. محمد إليفي، حمزة بالغالم، أثر السياسة النقدية لبنك الجزائر على السلامة المصرفية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 1992-2022، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، المجلد 04، العدد 02، 2023.

**رابعاً: النصوص القانونية والتنظيمية**

1. الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون التجاري الجزائري، المعدل والمتمم.
2. القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 أوت 1998 المعدل والمتمم لقانون الجمارك.
3. المرسوم التنفيذي رقم 05-468 المؤرخ في 10 ديسمبر 2005 المحدد لشروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية وكيفيات ذلك.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 41، المؤرخة في 23 جوان 2004.

**خامساً: المواقع الإلكترونية**


1. التحليل الأساسي للاستثمار في السوق، eToro، متاح على الرابط: https://www.etoro.com/ar/investing/fundamental-analysis تم الاطلاع عليه بتاريخ: 29 أفريل 2026.
2. تعرف على طرق تحصيل الديون وكيفية طلب تحصيل الديون من عملائك بفاعلية، Alwadi Holding، متاح على الرابط: https://alwadiholding.com/aw65oman/ar تم الاطلاع عليه بتاريخ: 21 أفريل 2026.
3. خطة السداد: كيفية وضع خطة السداد والالتزام بها لتحسين تقييم قدرتك على السداد، FasterCapital، متاح على الرابط: https://fastercapital.com تم الاطلاع عليه بتاريخ: 29 أفريل 2026.
4. Cash Flow and Payment Terms Impact on Liquidity، Billup، متاح على الرابط: https://www.billup.com تم الاطلاع عليه بتاريخ: 23 ماي 2026.
5. Modèle de facture، Compta Online، متاح على الرابط: https://www.compta-online.com/model-facture.html تم الاطلاع عليه بتاريخ: 15 ماي 2026.
6. Billing Collection System، OnePage، متاح على الرابط: https://onepage.sa/?C=onepage.saBillingCollectionSys&id= تم الاطلاع عليه بتاريخ: 23 ماي 2026.
7. Manage the Entire Invoice Cycle، Tahsela، متاح على الرابط: https://tahsela.com/portfolio/manage-the-entire-invoice-cycle/ تم الاطلاع عليه بتاريخ: 23 ماي 2026.

8. الفواتير الإلكترونية: مفهومها، أهميتها وكيفية الاستفادة منها، Wafeq، متاح على الرابط:
https://www.wafeq.com/ar/ تم الاطلاع عليه بتاريخ: 15 ماي 2026.
9. ما هي الفاتورة؟، Remotify، متاح على الرابط: https://www.remotify.co/ar تم الاطلاع عليه بتاريخ: 15 ماي 2026.